تقرير مرصد الألغام الأرضية 2005:
نحو عالم خالٍ من الألغام

ملخـص تنفيـذي

هيئة تحرير مرصد الألغام الأرضية
العمل ضد الألغام في كندا
منظمة المعاقين الدولية
مراقب حقوق الانسان
جمعية المساعدات الشعبية النروجية

حقوق الطبع محفوظة © أكتوبر/تشرين الأول 2005 لصالح العمل ضد الألغام في كندا
جميع الخقوق محفوظة

ISBN: 0-9738955-0-0
تصوير الغلاف © شين ساتون / MAG / مايو/أيار 2004 / magclearsmines.org
مصمم الغلالف رافايل جيمينز

للحصول على نسخة من تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2005، يرجى الاتصال بـ:

الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية
العنوان على الانترنت www.icbl.org
البريد الإلكتروني lm@icbl.org

العمل ضد الألغام في كندا
1502 - 1 Nicolas Street, Ottawa, ON K1N 7B7, CANADA
Tel: +1-613-241-3777, Fax: +1-613-244-3410, Email: info@minesactioncanada.org
العنوان على الانترنت www.minesactioncanada.org

منظمة المعاقين الدولية
Rue de Spa 67, B-1000 Brussels, BELGIUM
Tel: +32-2-286-50-59, Fax: +32-2-230-60-30, Email: minepolicy@handicap.be
عنوان الانترنت: www.handicap-international.be

مراقب حقوق الإنسان
1630 Connecticut Avenue NW, Suite 500, Washington, DC 20009, USA
Tel: +1-202-612-4321, Fax: +1-202-612-4333, Email: landmine@hrw.org
العنوان على الانترنت: www.hrw.org

جمعية المساعدات الشعبية النروجية
PO Box 8844, Youngstorget NO-0028, Oslo, NORWAY
Tel: +47-22-03-77-77, Fax: +47-22-20-08-70, Email: lm@npaid.org
الموقع على الانترنت: www.npaid.org

جدول المحتويات

حول مرصد الألغام الأرضية
النتائج الرئيسية
حظر الألغام المضادة للأفراد
العولمة
مؤتمر المراجعة الأول
التطبيق وبرنامج عمل الاجتماعات الدورية
ميثاق الأسلحة التقليدية
استعمال الألغام المضادة للأفراد
إنتاج الألغام المضادة للأفراد
التجارة العالمية في الألغام المضادة للأفراد
المخزون من الألغام المضادة للأفراد وتدميره
الألغام المحتفظ بها لأغراض التدريب والأبحاث
تقارير الشفافية
إجراءات التنفيذ على الصعيد الوطني
مسائل ذات اهتمام خاص
العمل ضد الألغام
مشكلة الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة في العالم
الإنجازات الرئيسية في إزالة الألغام ودراسات المسح في العام 2004
مراجعة عامة لبرامج العمل على معالجة مشكلة االألغام
مكونات برامج العمل على معالجة مشكلة الألغام وآلياتها
السلامة
أسلوب القرى في إزالة الألغام
الجماعات المسلحة غير الحكومية والعمل ضد الألغام
إجراءات للحد من المخاطر
إدارة المعلومات
تقييم برامج العمل على معالجة مشكلة الألغام
تطورات دولية
التوعية من مخاطر الألغام
ضحايا الألغام الأرضية والمساعدات للناجين
ضحايا جدد في الفترة 2004 - 2005
مدى حجم المشكلة
جمع البيانات عن الضحايا
معالجة احتياجات الناجين
قدرات الدول التي تعاني من الألغام على تقديم المساعدة
التحديات التي تواجهها عملية تقديم المساعدات
خطة عمل نيروبي والدول الأعضاء
تطورات دولية أخرى
تمويل العمل على معالجة مشكلة الألغام
التبرعات في العام 2004
المساعدات للدول وللضحايا
الأطراف الرئيسية التي حصلت على مساعدات للعمل على معالجة مشكلة الألغام
الوضع الحالي لميثاق حظر الألغام
تطورات رئيسية
الدول الأعضاء
الدول الموقعة
الدول غير الموقعة
غيرها
الميثاق الخاص بحظر استعمال، وتخزين، وإنتاج، ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير هذه الألغام
خطة عمل نيروبي
ملاحظات

حول مرصد الألغام الأرضية

هذا هو تقرير مرصد الألغام الأرضية السابع، وهو الانتاج السنوي لبادرة لم يسبق لها مثيل من جانب الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL) من أجل مراقبة تطبيق اتفاقية حظر الألغام للعام 1997والالتزام بها وتقديم التقارير بهذا الشأن بشكل أكثر تعميماً، تقييم استجابة المجموعة الدولية للأزمة الانسانية الناجمة عن الألغام. وللمرة الأولى في التاريخ، التقت جهود المنظمات غير الحكومية بطريقة متناسقة، ومنتظمة، ومستديمة من أجل مراقبة قانون إنساني أو ميثاق نزع الأسلحة، ولكي توثق بشكل منتظم التقدم الحاصل والمشاكل وبالتالي تطبق عملياً مبدأ تفحص النتائج من جانب المجتمع المدني.

لقد تم إصدار ست تقارير سنوية منذ العام 1999، جرى تقديم كل واحد منها إلى الاجتماعات السنوية للدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام: في مايو/أيار 1999 في مابوتو، موزمبيق؛ في سبتمبر/أيلول 2000 في جنيف، سويسرا؛ في سبتمبر/أيلول 2001 في ماناغوا، نيكاراغوا؛ في سبتمبر/أيلول 2002 في جنيف؛ في بانكوك، تايلاند في سبتمبر/أيلول 2003؛ وأمام مؤتمر المراجعة الأول في نيروبي، كينيا في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2004.

يقدم مرصد الألغام الأرضية شبكة تقارير دولية وتقرير سنوي. وقد قامت شبكة تضم 77 باحثاً تابعين لمرصد الألغام الأرضية من 72 دولة بجمع المعلومات من أجل إعداد هذا التقرير. ويأتي الباحثون من تحالف العاملين مع الحملة الدولية لحظر الألغام وغيرهم من العناصر في المجتمع المدني، بما في ذلك الصحافيين، الأكاديميين، ومؤسسات الأبحاث.

إن مرصد الألغام الأرضية ليس جهازاً تقنياً للتأكد من صحة المعلومات أو نظام تحقيق رسمي. إنها محاولة من المجتمع المدني لحمل الحكومات على مواجهة مسؤولياتها تجاه الالتزامات التي وافقت عليها فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد. ويتم هذا من خلال عملية جمع وتحليل وتوزيع مكثفة للمعلومات المتوفرة بشكل علني. وعلى الرغم من أنها في بعض الأحيان تتطلب بعض العمليات التحقيقية، إلا أن مرصد الألغام الأرضية لا يتعمد إرسال الباحثين في مهام خطرة ولا يشتمل على إرسال التقارير من مناطق القتال.

لقد تم تصميم مرصد الألغام الأرضية لتكملة تقارير الشفافية من جانب الدول الأعضاء بموجب المادة 7 من اتفاقية حظر الألغام. ولعكس الرأي المشترك القائل بأن الشفافية، والثقة، والتعاون المشترك هي عناصر هامة للغاية من أجل النجاح في إزالة الألغام المضادة للأفراد. كما تأسس مرصد الألغام الأرضية أيضاً إدراكاً للحاجة إلى توفير تقارير وتقييم مستقل.

يهدف مرصد الألغام الأرضية وتقاريره السنوية إلى تعزيز النقاش بشأن القضايا المتعلقة بالألغام ودفعه قدماً إلى الأمام، والسعي للحصول على توضيحات من أجل المساعدة في الوصول إلى هدف عالم خالٍ من الألغام. ويعمل مرصد الألغام الأرضية بصدق وأمانة من أجل تقديم معلومات حقائقية عن القضايا التي يتولى مراقبتها، من أجل منفعة المجتمع الدولي بأكمله.

يتضمن *تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2005* معلومات عن 104 دول فيما يتعلق بسياسة حظر الألغام، واستعمال وإنتاج ونقل وتخزين الألغام، وتمويل العمل على معالجة مشكلة الألغام، وإزالة الألغام، والتوعية من مخاطر الألغام، وضحايا الألغام الأرضية، والمساعدات للناجين. وفي حين أن تقارير مرصد الألغام الأرضية التي صدرت بين 1999 – 2004 كانت تقدم تقارير عن كل بلد في العالم، فإن *تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2005* يركز على الدول التي تعاني من الألغام، الدول الأعضاء التي تواصل الالتزام بتعهداتها تجاه تطبيق اتفاقية حظر الألغام، والدول غير الأعضاء. ويشمل التقرير أيضاً معلومات عن الدول المانحة للعمل ضد الألغام في فصل المراجعة العامة للتمويل. وهناك أيضاً ملاحق تتضمن معلومات من أطراف رئيسية في مجال العمل ضد الألغام، مثل وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، يلحظ مرصد الألغام الأرضية أن هذا التقرير الطموح يعاني أيضاً من بعض النواقص. إن مرصد الألغام الأرضية هو نظام يتم تطويره باستمرار، وتصحيحه وتحسينه. ونرحب بأي تعليقات، توضيحات وتصحيحات من جانب الحكومات وغيرها من الأطراف، انطلاقاً من روح الحوار ومن خلال البحث المشترك عن المعلومات الصحيحة والموثوقة المتعلقة بموضوع بالغ الصعوبة.

مسار مرصد الألغام الأرضية للعام 2005

وافقت الحملة الدولية لحظر الألغام في يونيو/حزيران 1998 على إنشاء مرصد الألغام الأرضية كمبادرة من هذه الحملة. وتتولى هيئة تحرير من أربعة أعضاء مهمة التنسيق بين أجهزة مرصد الألغام الأرضية: العمل ضد الألغام في كندا، منظمة المعاقين الدولية، مرقب حقوق الانسان، وجمعية المساعدات الشعبية النروجية. وتحتل منظمة العمل ضد الألغام في كندا منصب المنظمة القائدة. وتتحمل الهيئة الإدارية مسؤولية كاملة عن جهاز مرصد الألغام الأرضية وتتخذ القرارت الخاصة بذلك.

تم الحصول على المنح اللازمة للأبحاث الخاصة بمرصد الألغام الأرضية في مارس/آذار 2005، على أثر اجتماع لهيئة التحرير في أوتاوا، كندا في فبراير/شباط 2005. واجتمع منسقو الأبحاث بحسب المواضيع وأخصائي الأبحاث في بروكسيل، بلجيكا في أبريل/نيسان 2005 من أجل تبادل المعلومات، وتقييم الأبحاث وعمليات جمع البيانات الي استكملت حتى ذلك التاريخ، تحديد الفجوات، والتأكد من أن مناهج بحث وآليات تقديم التقارير واحدة ومشتركة لدى الجميع. وتم في أبريل/نيسان ومايو/أيار تقديم مسودة تقارير الأبحاث لمنسقي الأبحاث بحسب المواضيع في مرصد الألغام الأرضية للمراجعة والتعليق. وفي يونيو/حزيران 2005، التقى عدد من المتخصصين في الأبحاث ومجموعة من الباحثين في جنيف، سويسرا لبحث التقارير النهائية والنتائج الرئيسية مع منسقي البحوث بحسب المواضيع. وعمل فريق المنسقين التابع لمرصد الألغام الأرضية، من يونيو/حزيران – سبتمبر/أيلول من أجل التحقق من صحة المصادر وتحرير تقارير الدول، على أن تقع المسؤولية كاملة على فريق من منظمة العمل ضد الألغام في كندا فيما يتعلق بالتحقيق النهائي في صحة المعلومات، والتحرير وتجميع التقرير النهائي بأكمله. وتمت طباعة هذا التقرير خلال شهر أكتوبر وتم تقديمه للاجتماع السادس للدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام لسنة 1997 في زغرب، كرواتيا، خلال الفترة من 28 نوفمبر/تشرين الثاني – 2 ديسمبر/كانون الأول 2005.

يمكن الحصول على *تقرير مرصد الألغام الأرضية 2005* على الانترنت: www.icbl.org/lm

أخيراً، وليس آخراً ، نتقدم بالشكر الجزيل للأطراف المانحة والداعمة لمرصد اللغام الأرضية، كما أن الأطراف التي ساهمت بشكل أو بآخر في مرصد الألغام الأرضية لا تتحمل أية مسؤولية عن المواد الواردة في هذا التقرير، كما أنها لا تتبنى بالضرورة ما جاء في هذه المواد. لقد أمكن تحقيق هذا العمل من خلال المنح التي قدمتها الأطراف التالية:

- حكومة أستراليا
- حكومة النمسا
- حكومة بلجيكا
- حكومة كندا
- حكومة قبرص
- حكومةالدنمارك
- حكومة فرنسا
- حكومة ألمانيا
- حكومة اليونان
- حكومة إيرلندا
- حكومة إيطاليا
- حكومة لوكسمبورغ
- حكومة هولندا
- حكومة نيو زيلندا
- حكومة النرويج
- حكومة السويد
- حكومة سويسرا
- حكومة تركيا
- حكومة المملكة المتحدة
- المجموعة الأوروبية
- الفاتيكان

- اليونيسيف

كما نتقدم بالشكر من جميع المانحين الذين ساهموا في تغطية نفقات الأفراد في هيئة تحرير مرصد الألغام الأرضية وغيرهم من المنظمات المشاركة.

النتائج الرئيسية

يكشف *تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2005* النقاب عن أن اتفاقية حظر الألغام وحركة حظر الألغام بشكل عام تواصل تحقيق تقدم جيد باتجاه إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والحفاظ على الأرواح وعلى الأطراف البشرية في كل بقاع العالم. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات هامة للغاية.

يقدم هذا العدد من تقرير مرصد الألغام الأرضية تفاصيل عن التقدم والتحديات التي ما تزال موجودة في أكثر من 100 دولة، بما في ذلك جميع الدول الأكثر تلوثاً بالألغام وتلك التي تملك مخزوناً كبيراً من الألغام المضادة للأفراد، والأقلية الآخذة بالتضاؤل من الدول التي لم تنضم بعد لاتفاقية حظر الألغام. ويقدم *تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2005* متابعة سنوية لكل ما استجد من تطورات منذ *تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2004*، والذي شمل مراجعة للتقدم الذي حصل خلال الفترة من 1999 – 2004، في كل دولة في العالم.

إن الفترة التي يشملها تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2005 هي مايو/أيار 2004 إلى مايو/أيار 2005. وقد أضاف محررو التقرير، حيثما أمكن، المعلومات الهامة التي وصلت خلال الفترة من يونيو/حزيران – سبتمبر/أيلول 2005. وتشير الاحصاءات الواردة في هذا التقرير والمتعلقة بالعمل على معالجة مشكلة الألغام إلى ضحايا الألغام في العام 2004، مع مقارنة بالعام 2003.

+ تزايد الرفض العالمي للألغام المضادة للأفراد

اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول 2005، بلغ عدد الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام 147 دولة، وهناك سبعة دول أخرى وضعت توقيعها على الاتفاقية ولكنها لم تصادق عليها بعد، بحيث تشكل في مجموعها ثلاثة أرباع شعوب العالم. وقد انضمت إلى الاتفاقية، منذ التقرير الأخير لمرصد الألغام الأرضية، أربعة دول بما فيها أثيوبيا، الدولة التي تعاني من مشكلة الألغام والتي شهدت استعمالاً واسعاً للألغام المضادة للأفراد في الماضي القريب، بالإضافة إلى بوتان، لاتفيا، وفانواتو. وبالإضافة إلى ذلك:

- عدة دول أخرى كانت على وشك المصادقة على الاتفاقية أو الانضمام إليها، بما في ذلك أوكرانيا،
- اتخذت عدة دول غير أعضاء في اتفاقية حظر الألغام خطوات تتماشى مع الاتفاقية،
- يتزايد عدد المجموعات المسلحة غير الحكومية التي تتبنى الاتفاقية فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد.

ومن الواضح أن مقاييس دولية جديدة بدأت تظهر إلى حيز الوجود.

+ مؤتمر المراجعة الأول

لقد اعتبر مؤتمر المراجعة الأول الخاص باتفاقية حظر الألغام، والمعروف أيضاً باسم " قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام"، الذي انعقد في كينيا خلال الفترة 29 نوفمبر/تشرين الثاني – 3 ديسمبر/كانون الأول 2004، نقطة تحول هامة باعتباره أكبر تجمع وبأعلى المستويات خاص بالألغام الأرضية منذ أن طرحت اتفاقية حظر الألغام للتوقيع في أوتاوا، كندا في 3 ديسمبر/كانون الأول 1997. وأظهر ذلك اللقاء القوة والحيوية المتواصلة التي تتمتع بها حركة مكافحة الألغام والالتزام طويل الأمد من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية بهدف حل مشكلة الألغام الأرضية. وقد وافقت الدول الأعضاء على تبني خطة عمل نيروبي التي سوف تكون الدليل الكرشد للجهود المبذولة خلال السنوات الخمس القادمة.

- تحديات العولمة

ما تزال أربعين دولة، مع لديها من مخزون يعادل نحو 160 مليون لغم مضاد للأفراد، خارج اتفاقية حظر الألغام. وتضم هذه المجموعة ثلاث من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الصين، روسيا، و الولايات المتحدة)، ومعظم دول الشرق الأوسط، ومعظم جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، والعديد من الدول الآسيوية.

+ عدم استعمال الألغام المضادة للأفراد من جانب الدول الأعضاء والدول الموقعة على الاتفاقية

لا تتوفر أية أدلة، أو حتى ادعاءات جدية، على استعمال الألغام المضادة للأفراد من جانب الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام أو الدول الموقعة عليها. ويعتبر هذا الأمر جدير بالملاحظة حيث أن العديد من

الدول الأعضاء حالياً كانت تستعمل الألغام المضادة للأفراد في الماضي القريب وقبل أن تصبح أعضاء في الاتفاقية، بما في ذلك الدول الموقعة وغير الموقعة على الاتفاقية على حد سواء.

- ما زالت أربع حكومات تستعمل الألغام

استمرت ثلاث حكومات على الأقل، خلال فترة هذا التقرير، في استعمال الألغام المضادة للأفراد: ميانمار (بورما)، نيبال، وروسيا. وتتوفر الأدلة أيضاً على أن جورجيا استعملت الألغام المضادة للأفراد في العام 2004، على الرغم من أن الحكومة تنكر ذلك.

- الجماعات المسلحة غير الحكومية تواصل استعمال الألغام المضادة للأفراد

تشير التقارير إلى أن مجموعات المعارضة كانت قد استعملت الألغام المضادة للأفراد في 13 دولة على الأقل (مقابل 16 دولة في العام 2003، 11 في العام 2002، و 14 في العام 2001): بورما، بوروندي، كولومبيا، جورجيا، الهند، العراق، نيبال، الاباكستان، الفيليبين، روسيا (بما في ذلك بلاد الشيشان، داغستان، وشمال أوسيتيا)، الصومال، تركيا، وأوغندا. وأشارت التقارير أيضاً إلى أن أربعة دول أخرى تستعمل الألغام المضادة للأفراد على نطاق ضيق وغير مؤكد: أفغانستان، مصر، سريلانكا، واليمن.

وقد أضيفت باكستان إلى هذه القائمة أيضاً خلال فترة هذا التقرير، حيث كثفت الأطراف المتمردة استعمالها الألغام المضادة للأفراد. ولم تتضمن التقارير خلال فترة هذا التقرير أية معلومات بشأن استعمال الأطراف غير الحكومية ألغاماً مضادة للأفراد في: بوتان، بوليفيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبيرو، وبالتالي فقد تم رفع هذه الدول من القائمة.

+ تراجع الانتاج

توقفت 38 دولة على الأقل عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك 33 دولة عضو في اتفاقية حظر الألغام، وخمس دول غير أعضاء (مصر، فنلندا، العراق، إسرائيل وبولندا). وقد رفعت كل من مصر والعراق من قائمة الدول المنتجة للألغام هذا العام، حيث أن مصر أعلنت رسمياً أمام مؤتمر المراجعة الأول أنها قد فرضت حظراً شاملاً على انتاج الألغام، في حين أكد العراق أن كافة منشآت إنتاج الألغام كانت قد دمرت في 2003 نتيجة قصف قوات التحالف أثناء حرب الخليج.

- مواصلة الانتاج

يحدد مرصد الألغام الأرضية 13 بلداً منتجاً للألغام الأرضية، إما حالياً أو أنها تحتفظ بالحق في إنتاجها في المستقبل: بورما، الصين، كوبا، الهند، إيران، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، نيبال، الباكستان، روسياأ سنغاقورة، الولايات المتحدة، وفييتنام.

+ حظر عالمي بحكم الواقع على التجارة في الألغام المضادة للأفراد

تضاءلت التجارة العالمية في الألغام المضادة للأفراد إلى مستوى منخفض للغاية ينحصر في التجارة غير المشروعة أو غير المعترف بها. ولم تتوفر أية حالات مؤكدة عن عمليات نقل الألغام المضادة للأفراد، حيث أن الحظر العالمي الواقع على التجارة بالألغام ما زال قائماً بكل صلابة.

+ تدمير الملايين من مخزون الألغام المضادة للأفراد

لقد تم تدمير حوالي 400000 لغم ضد الأفراد كانت مخزونة لدى الدول الأعضاء، بالإضافة إلى قيام الدول غير الأعضاء بما في ذلك الصين بتدمير المزيد من المخزون. وقد أكملت ست دول أعضاء، خلال فترة هذا التقرير، تدمير ما لديها من مخزون الألغام المضادة للأفراد: بنغلادش، كولومبيا، موريتانيا، تنزانيا، الأوروغواي، وزامبيا. وأنهت تسعة وستون دولة عضو تدمير ما لديها من المخزون. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تنتهي غينيا-بيساو من تدمير مخزونها في أكتوبر/تشرين الأول 2005، والجزائر في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. لقد بلغ مجموع ما دمرته الدول الأعضاء أكثر من 38.3 مليون لغم مضاد للأفراد.

- الملايين من الألغام ما زالت مخزونة لدى جهات غير حكومية

ما زالت بعض الأطراف الموقعة على اتفاقية حظر الألغام تحتفظ بحوالي سبعة ملايين لغماً مضاداً للأفراد، معظمها موجود لدى أوكرانيا (5.95 مليون) وبولندا (996860).

ويقدر مرصد الألغام الأرضية أن الأطراف غير الموقعة على الاتفاقية تحتفظ بمخزون يقدر بأكثر من 160 مليون لغماً مضاداً للأفراد، معظمها موجود لدى ست دول فقط: الصين (حوالي 110 مليون)، روسيا (26.5

مليون)، الولايات المتحدة الأمريكية (10.4 مليون)، الباكستان (6 مليون)، الهند (4-5 مليون)، وكوريا الجنوبية (2 مليون). وقد كشفت روسيا للمرة الأولى عن مجموع ما لديها من مخزون الألغام.

- الاحتفاظ بالمزيد من الألغام لأغراض التدريب والتطوير

ما زالت 74 من بين 147 دولة عضو في الاتفاقية تحتفظ بأكثر من 248000 لغماً مضاداً للأفراد، وذلك طبقاً لنص الاستثناء الممنوح في المادة 3 من الاتفاقية. وقد انضمت كل من بوروندي، الصرب والجبل الأسود، السودان، وتركيا إلى هذه المجموعة خلال فترة هذا التقرير. وتحتفظ خمس دول بحوالي ثلث مجموع الألغام المحتفظ بها: البرازيل، الجزائر، بنغلادش، السويد، وتركيا. وقد اختارت 64 دولة على الأقل عدم الاحتفاظ بأية ألغام.

تقارير الشفافية

+ ارتفع معدل التزام الدول الأعضاء بما تتطلبه الاتفاقية من تقديم تقرير شفافية أولي إلى نسبة 96 بالمائة في العام 2004 (91 بالمائة في العام 2003)، ولكن لغاية 30 سبتمبر/أيلول 2005 كانت ست دول أعضاء لم تقدم بعد تقاريرها بموجب المادة 7 والتي تجاوزت الموعد المحدد لتقديمها.

- كان الالتزام بتقديم تقرير متابعة سنوي في العام 2004 (65 بالمائة) أسوأ مما كان عليه في العام 2003 (78 بالمائة).

+ قدمت سريلانكا، الدولة غير العضو، تقرير شفافية طوعي في يونيو/حزيران 2005، وبذلك انضمت إلى روسيا البيضاء، الكاميرون، غامبيا، ليتوانيا، لاتفيا، بولندا، وأوكرانيا التي قدمت جميعها أيضاً تقارير طوعية باعتبارها دول غير أعضاء. وفي تطور إيجابي آخر، عبرت عدة دول أخرى غير أعضاء عن نيتها في تقديم تقارير طوعية.

- ما زال هناك العديد من الدول التي تعاني من الألغام

حددت الأبحاث التي قام بها مرصد الألغام الأرضية 84 دولة على الأقل، وثمانية مناطق غير معترف بها دولياً كدول مستقلة، على أنها تعاني إلى حد ما من الألغام الأرضية و/أو القذائف غير المنفجرة، منها 54 دولة على الأقل من الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام.

+ توسيع نطاق برامج العمل ضد الألغام

تم في العام 2004 إزالة الألغام من أكثر من 135 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة بالألغام في 37 دولة ومنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت إزالة القذائف غير المنفجرة من أكثر من 170 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة بهذه القذائف من خلال اعتبارها مناطق قتال. وقد أزالت أفغانستان الألغام من أكبر مساحة من الأراضي (33.3 كيلومتر مربع)، تبعتها كمبوديا (32 كيلومتر مربع). كما تمت إزالة الألغام أيضاً من أكثر من خمسة كيلومترات مربعة في العام 2004 في كل من: أنغولا، كرواتيا، إثيوبيا، العراق، موزامبيق، و بولندا.

- الالتزام بالمواعيد المحددة في المادة 5 من أجل انتهاء عمليات إزالة الألغام

أعلنت ثلاث دول أعضاء فقط (كوستا ريكا، دجيبوتي، وهندوراس) في تقاريرها أنها أكملت إزالة الألغام في أراضيها اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2004؛ وأعلنت دجيبوتي أن الألغام فيها آمنة بدلاً من أن تكون خالية من الألغام.

ويبدو أن بعض الدول الأعضاء لا تسير باتجاه الالتزام بالموعد المحدد لها بحسب المادة 5، بما في ذلك ثمانية من الدول الـ 14 الأعضاء التي كان موعدها المحدد في 1999 - البوسنة والهرسك، تشاد، كرواتيا، الدنمارك، النيجر، سوازيلاند، تايلاند، والمملكة المتحدة (بريطانيا) – بالاضافة إلى كمبوديا وموعدها المحدد في 1 مارس/آذار 2010.

+ توسيع نطاق التوعية من مخاطر الألغام ولكن في عدد أقل من الدول

اتسعت برامج التوعية من مخاطر الألغام في العديد من الدول، وأصبحت مدمجة بشكل أفضل مع عمليات إزالة الألغام وغيرها من النشاطات الخاصة بالألغام. ولكن مرصد الألغام الأرضية سجل وجود برامج توعية من مخاطر الألغام في 61 بلداً و ست مناطق في الفترة 2004 – 2005؛ منها 41 دولة عضو، و20 دولة غير عضو في اتفاقية حظر الألغام.

+ ضحايا في عدد أقل من البلدان

تم الاعلان في العام 2004-2005 عن ضحايا جدد للألغام والقذائف غير المنفجرة في 58 دولة (أي ثماني دول أقل من العام الماضي) وفي ثمانية مناطق (منطقة واحدة أكثر). وتم في فترة التقرير هذا الاعلان عن ضحايا في أربع دول "جديدة" – روسيا البيضاء، دجيبوتي، إلسالفادور، وفنزويلا – وفي تايوان، ولم تكن أي واحدة منها قد أعلنت عن ضحايا في العام السابق. كما أن هناك 12 دولة كانت قد أعلنت سابقاً عن ضحايا ألغام/قذائف غير منفجرة ولكنها لم تفعل في الفترة 2004 – 2005: بوليفيا، تشيلي، إندونيسيا، كينيا، كيرغستان، ليبيريا، مقدونيا جمهورية يوغوسلافيا سابقاً، مالاوي، ناميبيا، النيجر، وأوكرانيا.

- استمرار حدوث إصابات يعني أن هناك المزيد من ضحايا الألغام بحاجة للمساعدة

لقد انخفض عدد ضحايا الألغام/القذائف غير المنفجرة إلى حد كبير في بعض المناطق الملوثة إلى حد كبير بالألغام. وتشير أفضل التقديرات التي توصل إليها مرصد الألغام الأرضية، مع الأخذ بالاعتبار عدم وجود سجلات يمكن الاعتماد عليها أو عدم الاعلان عن ضحايا، إلى وجود حوالي 15000 – 20000 ضحية جديدة للألغام/القذائف غير المنفجرة كل عام. ولكن الحقيقة الهامة هنا هي أن عدد الناجين من الألغام يرتفع باستمرار، والمساعدات اللازمة للناجين من الألغام هي غير كافية في الكثير من البلدان.

تم تحديد 24 بلداً من الدول الأعضاء لما لديها من عدد كبير من الناجين من الألغام: أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، البوسنة والهرسك، بوروندي، كمبوديا، تشاد، كولومبيا، كرواتيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلسالفادور، إريتريا، إثيوبيا، غينيا-بيساو، موزامبيق، نيكاراغوا، البيرو، السنغال، الصرب والجبل الأسود، السودان، طاجيكستان، ثايلاند، أوغندا، واليمن. وقد حدثت إصابات جديدة من الألغام/القذائف غير المنفجرة خلال فترة هذا التقرير في جميع هذه البلدان ما عدا البيرو. وفي مؤتمر المراجعة الأول، تم الاعتراف بأن جميع الدول عليها مسؤولية تقديم المساعدات للناجين من الألغام.

+ التبرعات للعمل ضد الألغام تتزايد باستمرار

بلغ مجموع التمويل الدولي للعمل ضد الألغام حوالي 399 مليون دولار أمريكي في العام 2004، أي زيادة عن مجموع 339 مليون دولار للعام 2003، و 324 مليون دولار للعام 2002، على الرغم من أن معظم هذه الزيادة تعود إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي. وتأتي الدول التالية على رأس الدول المانحة وهي الولايات المتحدة (96.5 مليون دولار)، المجموعة الأوروبية (71.4 مليون دولار)، اليابان (42.8 مليون دولار)، والنرويج (34.3 مليون دولار). وقد جاءت الزيادة الأكبر في التبرعات من اليابان (زيادة 29.8 مليون)، الولايات المتحدة الأمريكية (زيادة 15.9 مليون)، هولندا (زيادة 7.9 مليون) والنرويج(زيادة 5.76 مليون). وكانت الزيادة من المجموعة الأوروبية تساوي 6.9 مليون، تعود أساساً إلى الاختلاف في أسعار العملة – وتكاد تكون الزيادة معدومة بحساب اليورو.

ومن بين الـ 20 دولة الموجودة على رأس قائمة الدول المانحة، قدم النصف تمويلاً للعمل ضد الألغام في العام 2004 أكثر من السابق: النمسا، الدنمارك، المجموعة الأوروبية، اليابان، إيرلندا، نيو زيلندا، هولندا، سويسرا، النرويج، والولايات المتحدة الأمريكية.

- انخفاض التبرعات للعمل ضد الألغام

من بين الـ 20 دولة الموجودة على رأس قائمة الدول المانحة، قدم النصف تمويلاً للعمل ضد الألغام في العام 2004 أقل من السابق: أستراليا، كندا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، السويد، والمملكة المتحدة (بريطانيا).

+ المزيد من التمويل الوطني من الدول التي تعاني من الألغام

استثمرت بعض الدول التي تعاني من الألغام المزيد من مواردها الوطنية في العام 2004 لتمويل العمل ضد الألغام، بما في ذلك كرواتيا (30.4 مليون دولار)، البوسنة والهرسك (9.8 مليون دولار)، موزمبيق (7.9 مليون دولار تمويلاً نوعياً)، إثيوبيا (4 مليون دولار) واليمن (3.5 مليون دولار).

الدول التي حصلت على التمويل للعمل ضد الألغام

تضم الدول التي حصلت على أكبر كمية من التمويل للعمل ضد الألغام في العام 2004 كل من: أفغانستان (91.8 مليون دولار)، العراق (58.7 مليون دولار)، كمبوديا (41.6 مليون دولار)، أنغولا (28 مليون دولار)، سريلانكا (23.6 مليون دولار)، البوسنة والهرسك (18.8 مليون دولار)، والسودان (15 مليون دولار). وحصلت 24 دولة ومنطقة أخرى على الأقل ملوثة بالألغام على أكثر من مليون دولار من التمويل للعمل ضد الألغام.

+ الزيادة في التمويل للعمل ضد الألغام حصلت عليها كل من كمبوديا (زيادة 24.6 مليون دولار)، أفغانستان (زيادة 16.6 مليون دولار)، البوسنة والهرسك (زيادة 8.4 مليون دولار)، سريلانكا (زيادة 7.8 مليون دولار)، االسودان (5.5 مليون دولار)، العراق (زيادة 3.7 مليون دولار)، أنغولا (زيادة 2.7 مليون دولار)، كما حصلت كل من كرواتيا، الأردن، لاوس، أرض الصومال، وفييتنام على زيادة بأكثر من مليون دولار.
- وكان النقص في التمويل من نصيب موزامبيق (أقل 3.3 مليون دولار)، إريتريا (أقل 2 مليون دولار)، أذربيجان (أقل 2.1 مليون دولار)، ونيكاراغوا (أقل 1.3 مليون دولار).

اتفاقية 1997 لحظر استعمال، تخزين، انتاج، ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرهم (اتفاقية 1997 لحظر الألغام)

بناء على المادة 15، فتحت الاتفاقية للتوقيع يوم 3 كانون الأول 1997 وحتى دخولها حيز التنفيذ يوم 1 آذار 1999 . في اللائحة أدناه، التاريخ الأول هو تاريخ التوقيع، والتاريخ الثاني هو تاريخ المصادقة . بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، إن الدول قد لا توقعها ولكن تصبح ملتزمة بها عبرإعلان الانضمام للاتفاقية . إن المادة 16 (2) تعتبر مجال الانضمام للاتفاقية مفتوحاً دونما الحاجة للتوقيع . الانضمام في اللائحة أدناه مشار إليه بحرف أ (أ) .

حتى تاريخ 20 أيلول 2005، أصبح عدد الدول الموقعة أو المنضمة للاتفاقية 154 وعدد الدول المصادقة أو المنضمة 147 .

الدول الأطراف

افغانستان 11 أيلول 02(أ)
البانيا 8 أيلول 98؛ 29 شباط 00
الجزائر 3 ك1 97؛ 9 ت1 01
اندورا 3 ك1 97؛ 29 حزيران 98
انجولا 4 ك1 97؛ 5 تموز 02
انتيغوا وناربودا 3 ك1 97؛ 3 أيار 99
الارجنتين 4 ك1 97؛ 14 أيلول 99
استراليا 3 ك1 97؛ 14 شباط 99
النمسا 3 ك1 97؛ 29 حزيران 98
بهامس 3 ك1 97؛ 31 تموز 98
بنغلادش 7 أيار 98؛ 6 أيلول 00
بربادوس 3 ك1 97؛ 26 ك2 99
بلاروسيا 3 أيلول 03 (أ)
بلجيكا 3 ك1 97؛ 4 أيلول 98
بليز 27 شباط 98؛ 23 نيسان 98
بنين 3 ك1 97؛ 25 أيلول 98
بوتان 18 اب 05(أ)
بوليفيا 3 ك1 97؛ 9 حزيران 98
بوسنة و هيرزوكفينا 3 ك1 97؛ 8 أيلول 98
بوتسوانا 3 ك1 97؛ 1 أذار 99
برازيل 3 ك1 97؛ 30 نيسان 99
بلغاريا 3 ك1 97؛ 4 أيلول 98
بوركينا فاسو 3 ك1 97؛ 16 أيلول 98
بوراندي 3 ك1 97؛ 22 ت1 03
كمبوديا 3 ك1 97؛ 28 تموز 99
كاميرون 3 ك1 97؛ 19 أيلول 02
كندا 3 ك1 97؛ 3 ك1 97
كاب فيردي 4 ك1 97؛ 14 أذار 01
افريقيا الوسطى 8 ت2 02 (أ)
تشاد 6 تموز 98؛ 6 أيار99
تشيلي 3 ك1 97؛ 10 أيلول 01
كولومبيا 3 ك1 97؛ 6 أيلول 00
كومورس 9 أيلول 02 (أ)
كونغو (برازافيل) 4 أيار 01 (أ)
كونغو، المقاطعة الديمقراطية 2، 2 أيار 02(أ)
كوستاريكا 3 ك1 97؛ 17 نيسان 99
ساحل العاج 3 ك1 97؛ 30 حزيران 00

كرواتيا 4 ك1 97؛ 20 أيار 98
قبرص 4 ك1 97؛ 17 ك2 03
جمهورية الشيك 3ك1 97؛ 26 ت1 99
دنمارك 4 ك1 97؛ 8 حزيران 98
جيبوتي 3 ك1 97؛ 26 أذار 99
دومونيكا 3 ك1 97؛ 26 أذار 99
مقاطعة دومونيكان 3 ك1 97؛ 30 حزيران 00
اكوادور 4 ك1 97؛ 29 نيسان 99
السلفادور 4 ك1 97؛ 27 ك2 99
غنيا الأستوائية 16 أيلول 98 (أ)
ارتيريا 27 اب 01(أ)
ايستونيا 12 ايار 04(أ)
اثيوبيا 3 ك1 97؛ 17 ك1 04
فيجي 3 ك1 97؛ 10 حزيران 98
فرنسا 3 ك1 97؛ 23 تموز 98
غابون 3 ك1 97؛ 8 أيلول 00
غامبيا 4 ك1 97؛ 23 أيلول 02
المانيا 3 ك1 97؛ 23 تموز 98
غانا 4 ك1 97؛ 30 حزيران 00
اليونان 3 ك1 97؛ 25 أيلول 03
غرينادا 3 ك1 97؛ 19 اب 98
غواتيملا 3 ك1 97؛ 26 اذار 99
غينيا 4 ك1 97؛ 8 ت1 98
غينيا بيسو 3 ك1 97؛ 22 ايار 01
غوانا 4 ك1 97؛ 5 اب 03
دولة الفاتيكان 4 ك1 97؛ 17 شباط 98
هنداروس 3 ك1 97؛ 24 أيلول 98
هنغاريا 3 ك1 97؛ 6 نيسان 98
اسكتلندا 4 ك1 97؛ 5 ايار 98
ايرلاندا 3 ك1 97؛ 3 ك1 97
ايطاليا 3 ك1 97؛ 23 نيسان 99
جاميكا 3 ك1 97؛ 30 تموز 98
اليابان 3 ك1 97؛ 30 أيلول 98
الأردن 11 اب 98؛ 13 ت2 98
كينيا 5 ك1 97؛ 23 ك2 01
كيرباتي 7 أيلول 00 (أ)
ليتفيا 1 تموز 05 (أ)
ليسوتو 4 ك1 97؛ 2 ك1 98
ليبيريا 23 ك1 99(أ)
ليشتنشتاين3 ك1 97؛ 5 ت1 99
ليتوانيا 26 شباط 99؛ 12 أيار 03
لوكسمبورغ 4 ك1 97؛ 14 حزيران 99
مقدونيا الغسلاف سابقا" 9 أيلول 98 (أ)
مدغشقر 4 ك1 97؛ 16 أيلول 99
ملاوي 4 ك1 97؛ 13 اب 98
ماليزيا 3 ك1 97؛ 22 نيسان 99
مالديف 1 ت1 98؛ 7 أيلول 00
مالي 3 ك1 97؛ 2 حزيران 98
مالطا 4 ك1 97؛ 7 أيار 01
موريتانيا 3 ك1 97؛ 21 تموز 00

موريشيوس 3 ك1 97؛ 3 ك1 97
المكسيك 3 ك1 97؛ 9 حزيران 98
مولدوفا 3 ك1 97؛ 8 أيلول 00
موناكو 4 ك1 97؛ 17 ت2 98
موزانبيق 3 ك1 97؛ 25 اب 98
نميبيا 3 ك1 97؛ 21 أيلول 98
نورو 7 اب 00(أ)
هولندا 3 ك1 97؛ 12 نيسان 99
نيوزلندا 3 ك1 97؛ 27 ك2 99
نيكارجوا 4 ك1 97؛ 30 ت2 98
نيجر 4 ك1 97؛ 23 ادار 99
نيجيريا 27 أيلول 01(أ)
نييو 3 ك1 97؛ 15 نيسان 98
النروج 3 ك1 97؛ 7 ت1 98
باناما 4 ك1 97؛ 7 ت1 98
بابو غينيا الجديدة 28 حزيران 04(أ)
الباراجوي 3 ك1 97؛ 13 ت2 98
البيرو 3 ك1 97؛ 17 حزيران 98
الفيلبين 3 ك1 97؛ 15 شباط 00
البرتغال 3 ك1 97؛ 19 شباط 99
قطر 4 ك1 97؛ 13 ت1 98
رومانيا 3 ك1 97؛ 30 ت2 00
رواندا 3 ك1 97؛ 7 حزيران 00
سانت كتس نيفيس 3 ك1 97؛ 2 ك1 98
سان لوسيا 3 ك1 97؛ 1 اب 01
ساموا 3 ك1 97؛ 23 تموز 98
سانت مارينو 3 ك1 97؛ 18 ادار 98
سانت تومي وبرنشيبة 30 نيسان 98؛ 31 ادار 03
السنغال 3 ك1 97؛ 24 ايلول 98
صربيا ومونتينجرو 18 ايلول 03(أ)
سيشل 4 ك1 97؛ 25 نيسان 01
سيراليون 29 تموز 98؛ 25 نيسان 01
جمهورية سلوفاكيا 3 ك1 97؛ 25 شباط 99
سلوفينيا 3 ك1 97؛ 27 ت1 98
جزيرة سولمون 4 ك1 97؛ 26 ك2 99
جنوب أفريقيا 3 ك1 97؛ 26 حزيران 98
اسبانيا 3 ك1 97؛ 19 ك2 99
السودان 4 ك1 97؛ 13 ت1 03
السورينام 4 ك1 97؛ 23 ايار 02
السوازيلاند 4 ك1 97؛ 22 ك1 98
السويد 4 ك1 97؛ 30 ت2 98
سوسيرا 3 ك1 97؛ 24 ادار 98
تجانستان 12 ت1 99(أ)
تنزانيا 3 ك1 97؛ 13 ت2 00
تايلند 3 ك1 97؛ 27 ت2 98
تيمور الشرقية 7 ايار 03(أ)
توجو 4 ك1 97؛ 9 ادار 98
ترينداد وتوباغو 4 ك1 97؛ 27 نيسان 98
تونس 4 ك1 97؛ 9 تموز 99
تركيا 25 أيلول 05(أ)

تركمنستان 3 ك1 97؛ 19 ك2 98
أوغندا 3 ك1 97؛ 25 شباط 99
بريطانيا العظمى 3 ك1 97؛ 31 تموز 98
أورغواي 3 ك1 97؛ 7 حزيران 01
فانواتا 4 ك1 97؛ 16 ايلول05
فنزويلا 3 ك1 97؛ 14 نيسان 99
اليمن 4 ك1 97؛ 1 أيلول 98
زامبيا 12 ك1 97؛ 23 شباط 01
زيمبابوي 3 ك1 97؛ 18 حزيران 98

الدول الموقعة

بروناي دار السلام 4 ك1 97
جزر كوك 3 ك1 97
هايتي 3 ك1 97
اندونيسيا 4 ك1 97
جزر مارشال 4 ك1 97
بولندا 4 ك1 97
أوكرانيا 24 شباط 99

الدول غير الموقعة

أرمينيا
أزربيجان
البحرين
بورما
الصين
كوبا
مصر
فنلندا
جورجيا
الهند
ايران
العراق
اسرائيل
كاخزنستان
كوريا الشمالية
كوريا الجنوبية
الكويت
كيريباتي
لاوس
لبنان
ليبيا
ميكرونزيا
المنجول
المغرب
نيبال
عمان
باكستان
بالاو

روسيا الفدرالية
السعودية
سنغافورة
الصومال
سيرلانكا
سوريا
تونغا
توفالو
الامارات العربية
الولايات المتحدة
أوزبكستان
فيتنام

العمل على معالجة مشكلة الألغام

حدد مرصد الألغام الأرضية 84 دولة على الأقل و8 مناطق ملوثة بالألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة وذلك في عام 2005.[1] ومن بين الدول الـ 84 الملوثة بالألغام هناك 54 دولة عضو في اتفاقية حظر الألغام.[2] ويبدو أن القذائف غير المنفجرة تمثل تهديدا لما لا يقل عن 15 دولة ومنطقة.[3]

وقد تحول تركيز هيئات أعمال إزالة الألغام بشكل كبير عن تقدير عدد الألغام المتبقية في الأرض. فهناك شكوك حول التقديرات الأولية لعدد الألغام المزروعة والتي كانت تقول بوجود 100 مليون لغم. وتتركز

[1] بسبب تأثر المناطق الثماني بالألغام يقوم مرصد الألغام الأرضية بمراقبة هذه المناطق وكتابة تقارير عنها باعتبارها مناطق غير معترف باستقلاليتها دوليا: أبخازيا والشيشان وكوسوفو وناغورنو-كاراباخ وفلسطين وأرض الصومال وتايوان والصحراء الغربية.

[2] يزيد مجموع 84 دولة المتأثرة بالألغام بمقدار دولة عن العدد الذي ذكره مرصد الألغام الأرضية عام 2004 فقد عادت دولة دجيبوتي وهي إحدى الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام إلى القائمة. وعلى الرغم من أن دجيبوتي قد أعلنت أنها آمنة من الألغام في عام 2004 من الواضح إن المناطق الملغومة لا تزال موجودة ولكنها تحت حماية الحكومة الدجيبوتية.

[3] يتم تعريف القذائف التي لم تنفجر في البروتوكول 5 من ميثاق الأسلحة التقليدية بأنها "القذائف القابلة للانفجار التي لم يتم استخدامها خلال أحد الصراعات المسلحة والتي قد تكون تركت أو أخفيت من قبل أحد الأطراف ولم تعد تحت سيطرة هذا الطرف الذي تركها أو أخفاها. وقد تكون هذه القذائف معدة للاستخدام أو مخزنة بأي شكل من الأشكال بحيث تكون قابلة للاستخدام صورة أخرى" ميثاق الأسلحة التقليدية بروتوكول 5 المادة 2 الفقرة 3.

الجهود الآن على تحديد المناطق التي من المؤكد أو أن هناك شكوك بأنها ملوثة بالألغام أو القذائف التي لم تنفجر أو القذائف التي تم تركها.[4]

ويقدر مرصد الألغام الأرضية أنه بحلول عام 2005 هناك أكثر من 200 ألف كيلومتر مربع من إجمالي مساحة اليابسة في العالم ملوثة بالألغام أو القذائف غير المنفجرة.[5] وتقدر فيتنام أن 87 ألف كيلومتر مربع من أراضيها ملوث بالألغام بينما تقدر لاوس أن 66 ألف كيلومتر مربع من أراضيها ملوث بالألغام. ويأتي معظم التلوث في هاتين الدولتين جراء وجود قذائف غير منفجرة ناجمة عن الحرب الفيتنامية في الستينات وبداية السبعينات نتيجة القصف الجوي المكثف بالقنابل. ومن بين الدول الأخرى التي تعاني بشكل كبير من الألغام والقذائف غير المنفجرة تذكر إيران أن 24 ألف كيلومتر مربع من أراضيها ملوث بالألغام بينما تذكر العراق وجود 8 آلاف كيلومتر مربع ملوث بالألغام وتذكر كمبوديا وجود حوالي 4550 كيلومتر مربع من أراضيها ملوث بالألغام والقذائف بينما تذكر البوسنة والهرسك تلوث حوالي 2300 كيلومتر مربع. وبالإضافة إلى ذلك أعلنت موريتانيا أن 230 ألف كيلومتر مربع من أراضيها - أكثر من خمس مساحتها تقريبا - ملوث بالألغام والقذائف غير المنفجرة ولكن أساس هذه التقديرات غير معلوم ومن المحتمل أن تنخفض تلك المساحة بشكل كبير عند إجراء عمليات المسح.

وبالتأكيد، مع القيام بعمليات مسح أكثر تفصيلاً يحتمل انخفاض معظم إن لم يكن جميع تلك التقديرات. ففي كمبوديا على سبيل المثال ذكر تقرير لتقييم أعمال إزالة الألغام لعام 2004 أن حوالي 460 كيلومتر مربع من الأرض – أي ما يزيد قليلاً عن عشر المساحة المقدرة تقريبا - هي التي تحتاج إلى تطهير منظم.[6] وفي أفغانستان أدت عملية مسح مركز لتحديد أثر الألغام تم إجرائها عام 2004 إلى تخفيض مساحة المنطقة المشكوك في تلوثها بنسبة 40% لتصل إلى 715 كيلومتر مربع بدلا من المساحة التقديرية السابقة والتي كانت 1300 كيلومتر مربع. وفي كوسوفو أظهرت عمليات تطهير الألغام والقذائف أن التقديرات التي تمت عام 1999-2000 وأشارت إلى تلوث 360 كيلومتر مربع لم تكن دقيقة إذ أظهر عمليات إزالة الألغام أن المساحة أقرب إلى 37 كيلومتر مربع فقط.

وقد أعلنت 9 دول أعضاء في اتفاقية حظر الألغام رسميا إنه ليس لديها أية أراضي تحت سيادتها ملوثة بالألغام الأرضية ولكن مرصد الألغام الأرضية لا يزال يعتبر هذه الدول من الدول الملوثة بالألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة: بنغلاديش وروسيا البيضاء وجمهورية الكونغو ودجيبوتي وليبيريا ومولدوفا وناميبيا والفيلبين وسيراليون. ولكن مدى تلوث هذه الدول بالألغام والقذائف غير واضح خاصة بالنسبة لكل من جمهورية الكونغو وسيراليون.

مشكلة الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة في العالم

أنغولا	تشيلي	أفغانستان	ألبانيا	الجزائر
بورندي	كولومبيا	بنجلاديش	أرمنيا	مصر
تشاد	كوبا	بورما (ميانمار)	أذربيجان	إيران
دجيبوتي	الأكوادور	كمبوديا	روسيا البيضاء	العراق
جمهورية الكونغو [7]	غواتيمالا	الصين	البوسنة والهرسك	إسرائيل
جمهورية الكونغو الدميقراطية	نيكاراغوا	الهند	كرواتيا	الأردن
إرتريا	بيرو	كوريا الشمالية	قبرص	الكويت
إثيوبيا	سورينام [9]	كوريا الجنوبية	الدانمارك	لبنان
غينيا-بيساو	فنزويلا	لاوس	فرنسا	ليبيا
ليبيريا		نيبال	(دجيبوتي)	المغرب
ملاوي		باكستان	مقدونيا	عمان
		الفلبين	جورجيا	سوريا

[4] تتم الإشارة للقذائف التي لم تنفجر وتلك التي تم تركها باعتبارها مصطلح واحد يشير إلى مخلفات الحروب القابلة للانفجار وذلك في المادة 2 من البروتوكول 5 من ميثاق الأسلحة التقليدية.

[5] توازي هذه مساحة الأرض الكاملة بالسنغال والتي تبلغ 196190 كيلومتر مربع وأكثر من مساحة كمبوديا التي تبلغ 181040 كيلومتر مربع "انظر كتاب حقائق عالمية لهيئة المخابرات الأمريكية على الموقع التالي. www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/sg.html

[6] Robert Griffin and Robert Keeley, "التقييم المشترك لعمليات إزالة الألغام في كمبوديا لصالح مجموعات المانحين العاملة في مجال إزالة الألغام المجلد 1" بنوم بنيه، في 4 ديسمبر/كانون الأول 2004، ص4.

[7] من غير الواضح مدى استمرار تلوث جمهورية الكونغو بالألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة. انظر *تقرير مرصد الألغام الأرضية لعام 2004*، ص357-358

موريتانيا موزنبيق ناميبيا النيجر رواندا السنغال سيراليون [8] الصومال السودان سوازيلاند أوغندا زامبيا زيمبابوي *أرض الصومال*		سريلانكا تايلاند فيتنام *تايوان*	اليونان كيرغستان مولدوفا بولندا روسيا الصـــرب والجبـــل الأسود طاجيكستان تركيا أوكرانيا المملكـــة المتحـــدة (جزر الفوكلاند) أوزبكستان *أبخاريا* *الشيشان* *كوسوفو* *ناغورنو-كاراباخ*	تونس اليمن *فلسطين* *الصحراء الغربية*

الخط البارز: الدول غير الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام
الخط المائل: المناطق غير المعترف بها دوليا كدول مستقلة.

[8] من غير الواضح مدى استمرار تلوث سيراليون بالألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة. وتم التأكيد على تقييم قطاع أعمال إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة عن وجود بعض الألغام المضادة للأفراد والعربات مع وجود قذائف غير منفجرة (على الرغم أن القذائف غير المنفجرة تشكل المشكلة الأكبر) وذلك في عام 2000 وهو ما أكدته منظمة مكافحة الألغام التابعة للأمم المتحدة عام 2002 ومسئولون حكوميون عام 2004 ولكن لم يتم ذكر القيام بأي عمليات تطهير.

[9] ذكرت منظمة الدول الأمريكية في يونية/حزيران عام 2005 إن سورينام قد أكملت عمليات التطهير ولكن مرصد الألغام الأرضية يستمر في وضع الدول الأعضاء في قائمة الدول الملوثة بالألغام حتى تعلن هذه الدول رسميا إنهاء عمليات إزالة الألغام بها وقيامها بالوفاء الكامل بالتزاماتها طبقا للمادة 5.

الإنجازات الرئيسية في مجال تطهير الألغام وأعمال المسح خلال عام 2004

تم تطهير الألغام فيما يزيد عن مساحة 135 كيلومتر مربع من الأراضي المصابة بالألغام في حوالي 37 دولة ومنطقة خلال عام 2004.[10] وبالإضافة إلى ذلك تم تطهير أكثر من 170 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة بالقذائف غير المنفجرة من خلال برامج تطهير ميادين المعارك. ولعل الرقم الحقيقي للأراضي التي تم تطهيرها أعلى من ذلك بكثير لأن العديد من الدول والمناطق الملوثة بالألغام لم تذكر مساحة الأراضي التي تم تطهيرها خلال عام 2004.[11]

وقامت أفغانستان بتطهير أكبر مساحة من الأرض الملغومة (33.3 كيلومتر مربع) تلتها كمبوديا (32 كيلومتر مربع). وبالإضافة إلى ذلك ذكرت أفغانستان القيام بتطهير أراضي المعارك بمساحة 70 كيلومتر مربع وتتضمن الدول التي قامت بتطهير مساحات من الأراضي الملغومة تزيد عن 5 كيلومتر مربع عام 2004 بولندا (21.4)، موزمبيق (11.8)، أنغولا (10.7)، كرواتيا (10.6)، إثيوبيا (7) والعراق (5.4).

وادعت إيران قيامها بتطهير مساحة هائلة من الأرض بلغت 528 كيلومتر مربع خلال الفترة من مارس/آذار 2004 إلى مارس/آذار 2005 وهو ما لم تتضمنه الأرقام الإجمالية الدولية لمرصد الألغام الأرضية لأن هذه المساحة يحتمل أن تتضمن مساحة كبيرة من أراضي المعارك والكثير من عمليات المسح. ويجب التعامل بحذر مع كافة الأرقام الخاصة بالتطهير لأن بعض البرامج تتضمن خطط المسح كجزء من عملية التطهير ولا تميز بعض البرامج بين تطهير الألغام وتطهير أراضي المعركة. فتطهير أراضي المعارك الذي يتم في المناطق المعروف أنها لا تتضمن ألغاماً يتم أسرع بكثير من عمليات تطهير الألغام.[12]

وخلال عمليات التطهير عام 2004 تمت إزالة أكثر من 190000 لغم مزروع منها ما يزيد على 140000 لغم مضاد للأفراد. وبالإضافة إلى ذلك تدعي إيران أنها قامت بتطهير أكثر من 290 ألف لغم أرضي منها 250 ألف لغم مضاد للأفراد خلال الفترة من مارس/آذار 2004 إلى مارس/آذار 2005، وذكرت الجزائر أن قواتها المسلحة قامت خلال الفترة من 27 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004 إلى 19 إبريل/نيسان عام 2005 بتطهير 76978 لغم مضاد للأفراد. ولم تذكر العديد من الدول والمناطق عدد الألغام المزروعة التي تم تدميرها عام 2004 ولم تحدد دول ومناطق أخرى عدد الألغام المضادة للأفراد التي تم تدميرها.[13] وتم خلال عام 2004 التخلص من حوالي 3 ملايين قذيفة غير منفجرة بما فيها حوالي 1.2 مليون في العراق وحوالي مليون في أفغانستان. غير أن هذا الرقم الكبير قد يتضمن بعض القذائف أو الأسلحة المتروكة لأن بعض الدول لا تميز بين النوعين في إحصائيات التطهير.

وكانت الأراضي التي ذكر أنه قد تم تطهيرها في عام 2004 (135 كيلومتر مربع) أقل مما أعلن عن تطهيره عام 2003 من الأراضي المصابة بالألغام (149 كيلومتر مربع) ولكن مرصد إزالة الألغام يعتقد أن ما ذكرته الدول وبرامج تطهير الألغام عام 2003 كان أقل دقة من المذكور عام 2004. وتم في عام 2004 التخلص من 140000 لغم مضاد للأفراد (174000 لغم في عام 2003) وتم تدمير 50 ألف لغم مضاد للعربات عام 2004 (9300 في عام 2003) و3 ملايين قذيفة غير منفجرة عام 2004 (2.5 مليون عام 2003).

وتؤكد عمليات المسح التفني وجود إمكانية كبيرة لعودة الأراضي الملغومة المطهرة بسرعة للاستخدام البشري.[14] فقد غطى المسح الفني عام 2004 ما لا يقل عن 250 كيلومتر مربع في إطار تقنيات تقليل المناطق الملغومة. واستفادت دولتان ومنطقة واحدة من المسح التفني المكثف وهي أفغانستان (65 كيلومتر مربع) واليمن (70 كيلومتر مربع) وأرض الصومال (حوالي 80 كيلومتر مربع). ومن المحتمل قيام دول أخرى بالمسح التفني ولكن دون ذكر المناطق التي تم مسحها.

---

[10] كانت هناك 33 دولة و5 مناطق ذكرت إجمالي المساحة المطهرة من الألغام. والدول هي: أفغانستان وألبانيا والجزائر وأنغولا وأرمنيا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وكمبوديا وتشاد والصين وكرواتيا وإرتريا وإثيوبيا واليونان وغينيا-بيساو وإيران والأردن ولاوس ولبنان وموريتانيا وموزنبيق ونيكارغوا وبولندا ورواندا والصرب والجبل الأسود والسودان وسريلانكا وتايلاند وتونس وتركيا وفيتنام واليمن وزامبيا . أما المناطق فهي أبخازيا وكوسوفو وناغورنو-كاراباخ وأرض الصومال وتايوان.

[11] تشمل الدول والمناطق التي لم تذكر إجمالي المساحات التي تم تطهيرها: بنغلادش وروسيا البيضاء وبورما/ميانمار وتشيلي وكولومبيا وقبرص والإكوادور وجورجيا وغواتيمالا والهند وإسرائيل والكويت وليبريا وملاوي وناميبيا وكوريا الشمالية وباكستان وبيرو وروسيا والسنغال والصومال وكوريا الجنوبية وأوغندا وأوزبكستان وزامبيا وزمبابوي وفلسطين.

[12] يتم تعريف تطهير مناطق المعارك بأنه التطهير المنظم والمحكم للمناطق الخطرة والتي لا يوجد بها ما يهدد بوجود ألغام " التعريف 3.18 مراقبة أعمال إزالة الألغام الأرضية 04.10 الطبعة الثانية 1 يناير/كانون الثاني 2003 (والتعديل رقم 1 و2 والصادر في 1 ديسمبر/كانون الأول عام 2004 و23 يولية/تموز عام 2005 بالتتابع).

[13] تتضمن الدول والمناطق التي لم تذكر إجمالي عدد الألغام التي تم تطهيرها أرمنيا وبنغلادش وبورما/ميانمار والصين وكولومبيا وجورجيا واليونان والهند وإسرائيل والكويت ولاوس وليبيريا وملاوي وكوريا الشمالية وباكستان وبيرو وروسيا والصومال وأوغندا وأوزبكستان وزامبيا وكل من الشيشان وفلسطين.

[14] تظل التقنيات المقبولة للمسح الفني وتعريف مكونات هذا المسح وكيفية التمييز بينه وبين تخفيض المساحات المصابة محل جدل في مجتمع عمليات إزالة الألغام. فطبقا للقطاع الدولي لإزالة الألغام التعريف رقم 3.249 يعني المسح الفني "التحريات الفنية والتوبوغرافية المفصلة لمناطق الألغام المعروفة أو المشكوك في وجودها والتي يتم تحديدها أثناء مرحلة التخطيط. ويتم تحديد هذه المناطق من خلال أي عملية جمع للمعلومات أو مسح تشكل جزء من عمليات التقييم العامة التي يقوم بها القطاع أو غير ذلك من عمليات التقاريرالمعترف بها". وبالنسبة لنفس القطاع يعرف التعريف 3.16 تقليل المساحات بأنها " العملية التي يتم من خلالها تقليل مساحة المنطقة المحددة في البداية كمنطقة مصابة أثناء عمليات جمع المعلومات أو المسح التي تشكل جزءاً من عمليات القطاع ".

ويتضمن الجدول التالي البيانات الخاصة بالمسح التقني وعمليات التطهير للبرامج الرئيسية لإزالة الألغام في عام 2004. ويتضمن عدد من الفجوات الناتجة عن القصور والتباين في المعلومات المقدمة. وتطالب الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية كافة الدول بذكر معلومات دقيقة ومحدثة وواضحة عن المساحات التي يتم تطهيرها أو إعلان خلوها من الإصابة بالألغام عن طريق المسح وعمليات تقليل الأراضي الملغومة والتطهير اليدوي واستخدام الكلاب للكشف عن الألغام والآليات المستخدمة والتمييز الواضح بين عمليات تطهير الألغام وإزالتها وتطهير أراضي المعارك.

إنجازات التطهير المذكورة للبرامج الرئيسية لإزالة الألغام لعام 2004 [15]

الدولة	المساحات الملغومة التي تم تطهيرها (بالكيلومتر المربع)[16]	مساحات أراضي المعارك التي تم تطهيرها (بالكيلومتر المربع)	عدد الألغام الأرضية المزروعة التي تم تدميرها	عدد الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تم تدميرها	القذائف غير المفجرة التي تم تدميرها[17]	المناطق التي يغطيها المسح الفني (بالكيلومتر المربع)
أفغانستان	33.3	68.7	5762	5244	1017566	65.0
أنغولا [18]	10.7	غير معروف	9629	8487	31207	0.3
أذربيجان [19]	2.0	4.8	غير معروف	غير معروف	غير معروف	0.4
البوسنة والهرسك	4.2	غير معروف	3226	3016	1523	غير معروف
كمبوديا	32.0	غير معروف	57830 [20]	56088	154163	17.9[21]
كرواتيا	10.6	غير معروف	9810	4453	40850	24.0
إرتريا	3.6	غير معروف	1420	1327	3865	غير معروف [22]
إثيوبيا[23]	7	2	545	478	8354	1.7
غينيا-بيساو	0.2	غير معروف	33	25	25787	غير معروف
العراق	5.4	56.0	22127	13321	1170478	
الأردن	1.3	غير معروف	841	806	غير معروف	غير معروف
لاوس	غير معروف	19.3 [24]	32	غير معروف	82433	غير معروف
لبنان	2.1	غير معروف	3216	2929	5991	1.1 [25]
موزمبيق	11.8	غير معروف	18600	غير معروف	80628	4.7[26]
سريلانكا [27]	3.8	غير معروف	28465	28409	6813	غير معروف
اليمن	2.7	غير معروف	667	464	10594	69.3

[15] على الرغم من وجود تقارير عن عمليات تطهير ملحوظة للمناطق المصابة في عام 2004 (21.4 كيلومتر مربع) لم يتم إدراج بولندا في هذا الجدول لأنها لا تزال تقوم بإزالة ألغام الحرب العالمية الثانية والأسلحة والقذائف المتخلفة عنها كما أنه لا يوجد لديها برنامج رسمي لإزالة الألغام.

[16] من المحتمل أن تكون بعض المساحات المذكور أنها قد طهرت هي عملياً أراضي معارك تم تطهيرها (خاصة في ظل عدم وجود بيانات منفصلة عن هذه الأراضي).

[17] من المحتمل ألا تشمل هذه الأرقام القذائف غير المفجرة فقط وإنما بعض المخلفات الأخرى القابلة للانفجار

[18] يقوم إجمالي عدد الألغام المضادة للأفراد التي تم تدميرها على بيانات متراكمة قدمها العاملون في مجال إزالة الألغام وهي أعداد أكبر من تلك التي ذكرتها أنغولا في تقريرها بحسب المادة 7 لعام 2005. وتعتمد مساحة الأرض المغطاة بالمسح الفني على البيانات المقدمة من 2 من الهيئات العاملة ولهذا فمن المحتمل أن تكون أقل من الإجمالي الحقيقي.

[19] تذكر أذربيجان قيامها بتدمير 1629 لغم وقذيفة غير منفجرة ولكنها لم تقم بإعطاء تفاصيل هذه البيانات.

[20] تمت الإشارة إلى تدمير 1742 لغم مضاد للمركبات خلال عام 2004 ولكن لا يوجد ما يؤكد أن هذه الألغام كانت جميعها مزروعة.

[21] هذه الأرقام مأخوذة من مركز الأعمال لإزالة الألغام فقط.

[22] ذكرت إرتريا أنه تم مسح أو تخطيط مساحة تبلغ 21855 كيلومتر مربع.

[23] ذكرت إثيوبيا أنه تم تطهير 10.9 كيلومتر مربع من الأراضي في 2004، ولكن يبدو أن حوالي 3 كيلومتر مربع كانت أراضي معارك تم تطهيرها و1.7 كيلومتر مربع كانت قد خضعت للمسح الفني.

[24] يتضمن هذا إحصاء تجميع لتطهير الألغام من المجموعة الاستشارية لأعمال إزالة الألغام تم فيه ذكر أراضي المعارك التي يتم تطهيرها خلال عام 2004 و يناير/كانون الثاني 2005.

[25] هذه الأرقام مأخوذة فقط من المجموعة الاستشارية لإزالة الألغام.

[26] بناء على المعلومات المقدمة من هيئة هالو والهيئة النرويجية لمساعدة الشعوب حيث إن البيانات المقدمة من المعهد القومي لإزالة الألغام غير دقيقة ولا تتماشى مع البيانات المذكورة من الهيئتين المذكورتين أعلاه.

[27] سجل القطاع الدولي لعمليات إزالة الألغام في سبتمبر/أيلول عام 2005 أنه قد تم تدمير 28537 لغم مزروع مضاد للأفراد و58 لغم مضاد للمركبات و6276 قذيفة في سريلانكا خلال عام 2004. رسالة الكترونية من Harshini Ranasinghe, مسئول الاتصالات والأعلام في مكتب إزالة الألغام التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في 28 سبتمبر/أيلول عام 2005

الأرض الصومالية	0.6	21.6	407	304	25154	79.5
الإجمالي	131.3	172.4	162610	125351	2665406	263.9

وتم إنهاء عمليات مسح تأثير الألغام الأرضية عام 2004 في 3 دول: أفغانستان وإرتريا وإثيوبيا. وفي مايو/أيار 2005 تم الانتهاء من مسح سريع كان قد تأخر لأسباب أمنية في منطقة البونتلاند والصومال. وانتهت عملية جمع البيانات بغرض المسح لتأثير الألغام في أرمينيا بحلول نهاية أغسطس/آب 2005 . وبداية من سبتمبر/أيلول عام 2005 بدأت عمليات المسح أو استمرت في كل من أنغولا وكولومبيا والعراق وفيتنام كما تم وضع خطط للقيام بعمليات مسح في الأردن وولايتين من ولايات السودان والقيام بجمع آراء مبدأية في جمهورية الكونغو الدميقراطية. وقد تم إنهاء المسح في أعوام سابقة في 8 دول (أذربيجان، البوسنة والهرسك، كمبوديا، تشاد، لبنان، [28] موزمبيق، تايلاند واليمن) ومعظم أرض الصومال.

ومن المتوقع عادة أن تزيد تقديرات المناطق المصابة بنتيجة عمليات المسح – وغالباً بزيادة ملحوظة – وقد تم تسجيل إنجاز ملحوظ وفريد في أفغانستان حيث قلل المسح الذي أجراه مرصد الألغام الأرضية في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني عام 2003 إلى نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004 المساحة المتوقع إصابتها بالألغام بمقدار 40% لتصل إلى 715 كيلومتر مربع. وتم ذلك من خلال تضمين البيانات الناتجة عن عمليات التطهير والمسح التفني السابقة والمعلومات العامة التي تم جمعها عن المناطق المشكوك في إصابتها خلال العقد المنصرم. ونجح المسح في أفغانستان في إشراك السلطات المحلية والإقليمية في العملية مما أدى إلى توفر بيانات أكثر دقة.

كما كانت هناك بعض التطورات الإشكالية في عملية المسح أثناء فترة هذه التقرير. ففي أنغولا توقف المسح لدراسة تأثير الألغام في مايو/أيار 2005 بسبب نفاد التمويل. واستمر تعليق المسح في إثيوبيا أثناء فترة هذا التقرير بسبب وجود مخاوف حكومية حول مدى جودة بعض بيانات المسح بالرغم من إنهاء عمليات المسح التي تمت محليا في بداية عام 2004.[29]

واستمر القائمون على أعمال إزالة الألغام في كل من موزمبيق وكمبوديا في الأعراب عن مخاوفهم حول مدى جودة وجدوى البيانات الناجمة عن عمليات المسح التي تمت وجرى اعتمادها. إذ أصر القائمون على إزالة الألغام والحكومة في موزمبيق على أن المسح قد بالغ في عرض المشكلة. فقد قللت عمليات المسح العام والتفني التي تمت خلال السنوات الأربع التالية للمسح الخاص بتأثير الألغام مساحة الأرض المشكوك في إصابتها بالألغام بمقدار 350 كيلومتر مربع بعد أن كان المسح السابق قد ذكر وجود شكوك في إصابة 560 كيلومتر مربع. كما تم اكتشاف عدد من المناطق الجديدة لم يحددها المسح الخاص بتأثير الألغام.

وفي كمبوديا ذكر المسح عام 2002 وجود مساحة أكثر من 4500 كيلومتر مربع من الأراضي الخطرة ولكن تقييم قطاع إزالة الألغام في عام 2004 أظهر أن مساحة تبلغ 460 كيلومتر مربع فقط من الأرض هي التي تعتبر بحاجة إلى تطهير. غير أن هناك مخاوف واسعة الانتشار أن يكون مسح تأثير الألغام قد أغفل مناطق عديدة. وقد ذكرت هيئة إزالة الألغام بكمبوديا في تقرير إنجازاتها عن الفترة من 1992 إلى 2004 أنه يجب دائما القيام بتحديث بيانات المسح المركز ومراجعتها أولا بأول.

ومن الأمور التي تثير نوعاً من سوء الفهم الشائع الاعتقاد بأن المسح المركز هو وحده القادر على توفير أدق البيانات حول مساحة الأراضي المصابة بالألغام. إذ أنه من النادر أن يكون المسح الخاص بتأثير الألغام قد استطاع القيام بتسجيل جغرافي دقيق لمكان وحجم المساحات المشكوك في إصابتها من خلال قياس ملموس للمناطق الملغومة بالفعل أو المشكوك في وجود ألغام بها.

وتنص المادة 5 الفقرة 2 من اتفاقية حظر الألغام على أن تقوم كل دولة من الدول الأعضاء "ببذل كل جهد ممكن" لتحديد المناطق الملغومة أو المشكوك في وجود ألغام بها. وقد أشار أحد رؤساء اللجنة الدائمة لتطهير الألغام والتوعية من مخاطر الألغام وتكنولوجيا إزالة الألغام في يونيو/حزيران عام 2005 إلى أن هذا لا يتطلب "أن تقوم كل دولة عضو بفحص كل متر مربع من أراضيها للكشف عن الألغام".[30] غير أن بعض أشكال المسح القومي للأراضي المصابة (سواء كانت مسح عام أو لدراسة تأثير الألغام) قد تكون ضرورية لتلبية متطلبات هذا النص.

الوفاء بالمواعيد المنصوص عليها في المادة 5 لتطهير الألغام

[28] تم إنهاء المسح عام 2003 وتم اعتماده من قبل قطاع إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة عام 2004 وتم إصدار التقرير في عام 2005.

[29] ذكر إنه تم التوصل إلى اتفاق في نهاية سبتمبر/أيلول 2005 يقضي بإعادة مسح 26 منطقة متأثرة بالألغام قبل نهاية العام لمراجعة دقة بيانات المسح وكان الهدف من هذا الحصول على الموافقة الحكومية وتقديم طلب رسمي لموافقة الأمم المتحدة على إجراء المسح.

[30] "الوضع العام لتنفيذ وتطبيق المادة 5 ", بيان من السويد بصفتها أحد رؤساء اللجنة الدائمة لتطهير الألغام والتثقيف بمخاطرها وتكنولوجيا إزالتها في جنيف في 13 يونية/حزيران عام 2005 ص3.

طبقا للمادة 5 من اتفاقية حظر الألغام تتعهد كل من الدول الأعضاء بـ "تدمير أو التأكد من تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الأراضي الخاضعة لها في أسرع وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى 10 سنوات من تاريخ انضمامها إلى الاتفاقية.

وطبقا للتقرير الختامي لمؤتمر المراجعة الأول ذكرت 3 دول أعضاء فقط أنها أنهت عمليات التطهير طبقا للمادة 5 من اتفاقية حظر الألغام: كوستاريكا ودجيبوتي وهندوراس.[31] غير أن دجيبوتي أعلنت فقط أنها "آمنة من الألغام".

وفي يونيو/حزيران عام 2005 أبلغت منظمة الدول الأمريكية الدول الأعضاء خلال اجتماع للجنة الدائمة أن سورينام بدأت في أعمال التطهير في فبراير/شباط عام 2005 وانتهت من تلك الأعمال في 4 إبريل/نيسان 2005. وطبقا لما ذكرته المنظمة فقد "تمت عمليات التطهير باستخدام التكنولوجيا والمنهجية المناسبتين طبقا لمعايير إزالة الألغام المتفق عليها دوليا وبالتالي فالنتائج تتماشى مع المادة 5" من اتفاقية حظر الألغام.[32]

ويبدو أن هناك عدد من الدول الأعضاء لا يمكنهم الوفاء بالمواعيد المحددة في الاتفاقية إذ لا تتضمن خططهم الإستراتيجية تطهير الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الوقت المحدد. وتتضمن هذه الدول 4 من الدول الـ 14 التي ينتهي الوقت المحدد لها في 1 مارس/آذار 2009: البوسنة والهرسك، كرواتيا، الدانيمارك، والمملكة المتحدة بالإضافة إلى كمبوديا التي ينتهي موعدها في عام 2010. ولهذا فمن الواضح أن الدول الأعضاء مازال أمامها الكثير للقيام به من أجل الوفاء بالتزاماتها في مؤتمر المراجعة الأول "للعمل على ضمان أن مجموعة قليلة جدا من الدول الأعضاء فقط ستضطر إلى طلب تمديد الفترة المسموح بها طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 5 الفقرتين 3 و6 من الميثاق".[33]

وهناك 10 دول أخرى ينتهي الموعد المحدد لها عام 2009 ومن الدول التي توجد بشأنها مخاوف من عدم التزامها: تشاد والنيجر وسوازيلاند وتايلاند.

المواعيد المحددة للتخلص من الألغام وتطهيرها طبقا للمادة 5:

2009 (22 دولة)	البوسنة والهرسك، تشاد، كرواتيا، الدانمارك، الإكوادور، فرنسا (دجيبوتي)، غواتيمالا، الأردن، مقدونيا جمهورية يوغسلافيا سابقاً، ملاوي، موزمبيق، نيكارغوا، النيجر، بيرو، السنغال، سوازيلاند، تايلاند، أوغندا، المملكة المتحدة (جزر الفوكلاند)، فنزويلا، اليمن، زيمبابوي
2010 (6 دول)	ألبانيا، الأرجنتين (مالفيناس)، كمبوديا، رواندا، طاجكستان، تونس
2011 (5 دول)	كولومبيا، جمهورية الكونغو، غينيا-بيساو، موريتانيا، زامبيا
2012 (5 دول)	الجزائر، تشيلي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، سورينام
2013 (3 دول)	أفغانستان، أنغولا، قبرص
2014 (5 دول)	بوروندي، اليونان، الصرب والجبل الأسود، السودان، تركيا
2015 (دولة واحدة)	إثيوبيا

لم تعلن الدول الأعضاء التالية عن وجود مناطق ألغام تحت سيادتها ولكن مرصد الألغام الأرضية يضعها ضمن الدول المتأثرة بالألغام أو القذائف غير المنفجرة: بنغلادش وروسيا البيضاء وجمهورية الكونغو ودجيبوتي وليبيريا ومولدوفا وناميبيا والفليبين وسيراليون.

---

[31] الملحق 3 من الجزء الثاني من تقرير الأمم المتحدة " التقرير الختامي لمؤتمر المراجعة الأول للدول الأعضاء في ميثاق حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها" المنعقد في نيروبي خلال الفترة من 29 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 3 ديسمبر/كانون الأول عام 2004 APLC/CONF/2004/5, في 9 فبراير/شباط عام 2005 ص49.

[32] تعليق منظمة الدول الأمريكية على "ما قامت به الدول الأعضاء في إطار الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 5 من الاتفاقية (سورينام)" في اجتماع اللجنة الدائمة لتطهير الألغام وتعليم مخاطرها والتكنولوجيا الخاصة بها في جنيف في 13 يونية/حزيران عام 2005 www.gichd.ch

[33] خطة عمل نيروبي العملية رقم 27، التقرير الختامي لمؤتمر المراجعة الأول APLC/CONF/2004/5 في 9 فبراير/شباط عام 2005 ص99.

ولم تقم الدانمارك بتطهير الألغام المضادة للأفراد في منطقة سكالينجن وهي شبه جزيرة تقع غرب جتلاند وبها الكثير من الألغام منذ الحرب العالمية الثانية وتعتبر هذه المنطقة الآن محمية طبيعية تمتلكها الحكومة. وتم وضع علامات على المساحات الملغمة ولم يتم الإبلاغ عن أية حوادث ألغام في المنطقة. وخلال تقريرها الأول طبقاً للمادة 7 في أغسطس/آب عام 1999 أعلنت الدانمارك أنه يتم عمل خريطة للمنطقة تمهيدا لعمليات التطهير في إطار خطة موضوعة لذلك. ولكن التقارير التالية لم تذكر أي معلومات إضافية مما يشير إلى عدم وجود برامج للتطهير جارية حتى الآن.

وفي يونيو/حزيران عام 2005 وأثناء اجتماع دوري للجنة الدائمة أبلغت الدانمارك الدول الأعضاء "أن حقل الألغام قد تضاءل الآن ليصبح 250 هكتار، وأن عدد الألغام المضادة للمركبات كان يبلغ 16 ألف و8300 لغم مضاد للأفراد .... وبمرور الأعوام غطى بحر الشمال معظم هذه المنطقة. وفي تلك الأثناء، ومع هبوب العديد من العواصف العاتية ظهر العديد من الألغام على السطح وقامت السلطات بالتقاطها وتدميرها. ... وعلاوة على ذلك فإننا نشعر أن الألغام تدمر نفسها ذاتيا بمرور السنوات حيث يبدو أن المواد المنفجرة تتوقف عن العمل... وبناء على هذه الخلفية لدينا قناعة راسخة أنه لا يوجد أي خطر من الحركة أو المرور في منطقة سكالنجن ... وأنا على قناعة أنه في المستقبل القريب سيكون من الممكن إيجاد الأساليب والطرق للعودة إلى هذه اللجنة وإعلان هذه المنطقة منطقة آمنة من الألغام."[34] وذكرت السلطات الساحلية في الدانمارك في سبتمبر/أيلول 2005 "أن وضع أسوار حول الجزء الجنوبي من سكالنجن هو أمر طويل المدى وسيستمر حتى يتم تطهير حقل الألغام أو زوال الخطر."[35]

وترجع مشكلة النيجر مع الألغام إلى الحرب العالمية الثانية وبعدها إلى الصراع الداخلي المسلح خلال التسعينات. وذكرت الحكومة أن مشكلة الألغام تؤثر على السياحة والنقل والاقتصاد المحلي. وبالرغم من أن السلام مع الجبهة الديمقراطية الثورية عام 1998 تضمنت مواد خاصة بتطهير الألغام فإن الحكومة لم تقم بأي عمليات إزالة للألغام نتيجة لعجز الموارد وقلة الخبرات. وتبحث الحكومة منذ عام 2001 عن المساعدات الدولية في مجال إزالة الألغام وتحديدا في مجالات المسح وتخطيط المناطق المصابة وتطهيرها. وفي فبراير/شباط من عام 2004 قدمت النيجر مسودة لخطة عمل للأعوام من 2004 إلى 2006 وذلك أثناء اجتماع دوري للجنة الدائمة. وتتضمن الخطة عمل خرائط وعلامات للمناطق المصابة وتوعية السكان من مخاطر الألغام والتدريب على إزالة الألغام والحصول على معدات جديدة لتطهير الألغام. وفي تقريرها بموجب المادة 7 عن الفترة من 31 مارس/آذار 2004 إلى 31 مارس/آذار 2005 لم تذكر النيجر أي عمليات للتطهير. الوقت المحدد للنيجر للتخلص من الألغام هو 1 سبتمبر/أيلول عام 2009.[36]

وتمتلك سوازيلاند حقل ألغام صغير قريب من بلدة مانانجا على حدود موزمبيق. وقد تلقت قوات الدفاع هناك تدريب ودعم من الولايات المتحدة مع التزام بتمويل عمليات إزالة الألغام ولكن السفارة الأمريكية في سوازيلاند أعلنت في مارس/آذار 2003 وجود قصور شديد وعدم إحراز تقدم يذكر في عملية تطهير حقل الألغام بما في ذلك الفشل في استخدام معدات إزالة الألغام التي تم التبرع بها. ولم تقدم سوازيلاند طلباً لاستخدام التمويل الذي خصصته الولايات المتحدة لتطهير الحقل وبالتالي تم سحب العرض الأمريكي بالمساعدة. ولم يتلق مرصد الألغام الأرضية أي مؤشر يدل على أن سوازيلاند قد قامت ببذل أي جهد بعد ذلك للبدء في عمليات التطهير. ولم تذكر سوازيلاند لأي من الدول الأعضاء الأخرى إحراز أي تقدم ولم تقدم أي تقرير بموجب المادة 7 منذ عام 2000. وينتهي الوقت المحدد لسوازيلاند لإزالة ألغامها في 1 يونية/حزيران 2009.

أعلنت المملكة المتحدة أن هناك أراضي ملغومة في جزر فولكلاند "تحت السيادة البريطانية" طبقا لمواد اتفاقية حظر الألغام. وقد تم وضع الألغام هناك من قبل كل من القوات المسلحة للمملكة المتحدة والأرجنتين أثناء حرب عام 1982. ولا تزال الأرجنتين تعلن حقها في السيادة على تلك الجزر وبالتالي تعلن مسؤوليتها عن الوفاء بما جاء في المادة 5 لتطهير الألغام المضادة للأفراد. وخلال مؤتمر المراجعة الأول في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 أعلنت كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة أنهما اتفقتا معا على استمرار العمل لاستكمال دراسة الجدوى.[37] وأرسلت المملكة المتحدة بعثة إلى جزر فولكلاند في فبراير/شباط من عام 2005. وطبقا لتقرير إعلامي يتوقع أن يتم الانتهاء من دراسة الجدوى في إبريل/نيسان 2006.[38]

---

[34] "تقرير مقدم من الدانمارك للاجتماع بين الدوري لمجموعة العمل" للجنة الدائمة حول أعمال إزالة الألغام والتثقيف بمخاطرها والتكنولوجيا الخاصة بها في جنيف في 14 يونية/حزيران عام 2005.

[35] "يتم حظر المرور في الجزء الجنوبي من سكالنجن" تبعا لما تقوله سلطات السواحل الدانماركية www.kyst.dk وتم الدخول على هذا الموقع والحصول على تلك المعلومات في 24 سبتمبر/أيلول عام 2005.

[36] لم تعاني منظمة "أطباء بدون حدود" من مشكلات بسبب قيام الألغام الأرضية أثناء أعمال الإغاثة هناك لعلاج سوء التغذية في مناطق Maradi, Tahaua and Zinder. قدم هذه المعلومات Johanne Sekkenes, رئيس بعثة "أطباء بدون حدود" بتاريخ 25 سبتمبر/أيلول عام 2005.

[37] "معلومات من جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية حول تنفيذ ميثاق أوتاوا APLC/CONF/2004/MISC. في 1 ديسمبر/كانون الأول 2004.

[38] أ. جيلان، " كيف يخطط سكان جزر الفوكلاند لمساعدة العالم من خلال الاحتفاظ بالألغام في جزيرتهم،" الغارديان، 11يونية/حزيران 2005، ص 10.

وأبلغت المملكة المتحدة في يونيو/حزيران 2005 اللجنة الدائمة لتطهير الألغام "أنه لكي نفي بالتزاماتنا طبقا للمادة 5 من الاتفاقية فإننا بدأنا ونستمر في العمل الوثيق مع الحكومة الأرجنتينية لإيجاد حل" وذكرت أن اللجنة المشتركة العاملة في هذا المجال "تلتقي بشكل دوري وكانت آخر اجتماعاتها في بيونس أيرس في أبريل/نيسان من هذا العام." كما قالت المملكة المتحدة "إن دراستنا قد أظهرت أن هناك حوالي 100 منطقة ألغام في جزر فولكلاند من المحتمل أن تتضمن ألغاماً مضادة للأفراد والمركبات. .. ولكن جميع المناطق الملغومة محاطة بأسوار وبها علامات لإبعاد المدنيين عنها....ولم تحدث أي إصابات بين المدنيين إذ يتم تعليم جميع السكان هناك بما فيهم الأطفال كيفية تجنب هذه الألغام".[39]

إعلانات تنفيذ الالتزامات وطلبات التمديد الخاصة بالمادة 5

طالبت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية الدول الأعضاء بوضع مسار مفصل لتحديد ما إذا كانت دولة ما قد قامت بالوفاء بالتزاماتها طبقا للمادة 5 وما إذا كانت بحاجة إلى الموافقة على طلب بتمديد فترة الالتزام وما هي الشروط المطلوب توافرها حال حدوث ذلك. إذ تعتقد الحملة أن الطريقة التي تعلن من خلالها أحدى الدول الأعضاء أنها قد قامت بتطهير كافة الألغام المضادة للأفراد في الأراضي الخاضعة لسيادتها يجب أن تتخذ طابعاً أكثر رسمية. ولعل أحد أساليب القيام بذلك أن تقوم كل دولة تعتقد أنها قامت بالوفاء بالتزاماتها حسب المادة 5 بإصدار إعلان رسمي خلال اجتماع للدول الأعضاء. إذ من شأن هذا أن يمكن الدول الأخرى الأعضاء من مراجعة الإعلان وطلب أية إيضاحات أو معلومات إضافية مطلوبة.

أما بالنسبة لحالة سورينام فقد أعلنت منظمة الدول الأمريكية أنها "قد أوصت حكومة سورينام باستخدام نموذج إعلان مشابه لما استخدمته كوستاريكا وهندوراس و(الخاضع للدراسة من قبل غواتيمالا) لعرض مدى الالتزام بالاتفاقية. ويذكر مثل هذا الإعلان أن جميع المناطق الملغومة المعروفة والمشكوك في وجود ألغام بها قد تم تطهيرها وأنه قد تم بنجاح الانتهاء من الخطة القومية أو البرنامج الوطني وأن هناك قدرات قومية للاستجابة إلى أية أمور غير متوقعة متعلقة بتطهير الألغام."[40]

ويطلب من الدول الأعضاء التي لا تستطيع الالتزام بالحد الزمني الأقصى المحدد وهو 10 سنوات تقديم طلب بتمديد هذه الفترة للدول الأخرى الأعضاء. ويجب القيام بذلك أثناء الاجتماع السنوي للدول الأعضاء أو أثناء مؤتمرات المراجعة. وسيتم اتخاذ القرار بأغلبية الدول الموجودة في الاجتماع فيما يتعلق بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب التمديد. ويجب على الدول اتخاذ قرار، إذ من غير المسموح التأجيل. وحتى الآن لم تطلب أي دولة عضو رسميا التمديد بالرغم من أن الكثير من الدول قد أشارت بشكل غير رسمي إلى احتمال قيامها بذلك بما فيها كمبوديا.

ويجب على كل دولة عضو تقديم طلب رسمي للتمديد يتضمن ما يلي: الفترة المطلوبة وشرح الطلب بما في ذلك "الإستعدادات وسير العمل في البرنامج القومي لإزالة الألغام" والوسائل المادية والفنية المتاحة لعمليات التطهير والظروف المعوقة لإتمام عملية التطهير خلال فترة السماح التي تبلغ 10 سنوات والانعكاسات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذا التمديد وغير ذلك من المعلومات المطلوبة.

ويمكن منح الدولة العضو التي تطلب التمديد فترة إضافية تصل إلى 10 سنوات (دون وجود حد أقصى لطلبات التمديد التي يمكن تقديمها والموافقة عليها). ولا توجد سلطة محددة للدول الأعضاء لمنح فترة أقصر أو أطول من الفترة المطلوبة أو منح تمديد لأي ظروف أخرى ولكن لا يوجد أيضا ما يمنع ذلك. وتعتقد الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية أن فترة التمديد المفتوحة غير المشروطة والتي تصل إلى 10 سنوات هي أمر غير مرغوب فيه وأنه يجب تحديد إطار زمني قصير يتضمن شروط الأداء لكل طلب للتمديد تتم الموافقة عليه.

نظرة عامة على برامج أعمال إزالة الألغام

هناك اتفاق عام على أن المسؤولية الأساسية عن عمليات إزالة الألغام تقع بشكل كبير على عاتق الدولة المتأثرة بالألغام وحكومتها؛ وهذا المبدأ هو السادس في اتفاقية حظر الألغام والمعايير الدولية لإزالة الألغام. ويوجد لدى القطاع الدولي لأعمال إزالة الألغام هيكلية من طبقتين لإدارة وتنسيق أي برنامج قومي لأعمال إزالة الألغام. وفي أغلب الأحيان وليس جميعها تعتبر هيئة البرنامج القومي لأعمال إزالة الألغام هيئة إدارية تضع كافة الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بالبرنامج وتتحمل مسؤولية إدارته بشكل فعال. ويقوم مركز لأعمال إزالة

---

[39] بيان لجون فريمان، المندوب الدائم للمملكة المتحدة في مؤتمر نزع التسلح ألقاه أمام اللجنة الدائمة لإزالة الألغام وتعليم مخاطر الألغام وتكنولوجيا الألغام في جنيف في 14 يونية/حزيران 2005.

[40] تدخل منظمة الدول الأمريكية "في موضوع الدول الأعضاء ووفائها بالالتزامات المنصوص عليها في المادة 5 من الاتفاقية ومنها دولة سورينام وذلك أمام اللجنة الدائمة لعمليات تطهير الألغام وتعليم مخاطرها وتكنولوجيا الألغام في اجتماعها المنعقد في 13 يونية/حزيران 2005 www.gichd.ch.

الألغام بمساعدة هيئة البرنامج القومي لإزالة الألغام وأحيانا ما يطلق على هذا المركز مركز تنسيق أعمال إزالة الألغام. وهو يركز على تنسيق عمليات أنشطة إزالة الألغام خاصة عمليات التطهير وتعليم مخاطر الألغام.

ويبدو أن معظم الدول التي تعاني من الألغام بما فيها معظم الدول التي تمتلك برامج كبرى لإزالة الألغام تتبع هذه الهيكلية ذو الطبقتين. فقد ذكر مرصد الألغام الأرضية وجود 23 دولة ومنطقتين لديها بشكل رسمي هيئة قومية لأعمال إزالة الألغام ومراكز لأعمال إزالة الألغام.[41] وفي عدد قليل من هذه الدول يبدو أن أحد هاتين الطبقتين لا تعمل بفاعلية.[42] وهناك دلائل تشير إلى أن أفغانستان وإثيوبيا وأوغندا تتحرك نحو هذه الهيكلية ذات الطبقتين.

وقد تبنت بعض الدول هياكليات مختلفة للإدارة والتنسيق فيما يتعلق بأعمال إزالة الألغام بها بحيث تمتلك كل دولة إما هيئة قومية لإزالة الألغام أو مركز لإزالة الألغام دون الجمع بين الاثنين. وهذا هو الحال بالنسبة لـ17 دولة ومنطقة واحدة حيث يوجد مركز لأعمال إزالة الألغام في 9 دول وإقليم بينما تمتلك 10 دول هيئة قومية لإزالة الألغام.[43]

وبالإضافة إلى ذلك قام برنامجان رئيسيان لإزالة الألغام في كل من كمبوديا ولاوس بتغيير هيكليتهما الإدارية والتنسيقية خلال السنوات الأخيرة وكان ذلك في الحالتين نتيجة لتعرضهما للنقد من قبل كل من المانحين والقائمين على العمليات فيما يتعلق بالقصور في إدارة برامج إزالة الألغام حيث كانت الهيكلية القائمة سواء في المركز الكمبودي لإزالة الألغام أو مركز لاوس لإزالة القذائف غير المنفجرة يعمل ليس فقط للتنسيق بين العاملين وإنما للتنفيذ المباشر لبرامج إزالة الألغام وتعليم مخاطرها بشكل مباشر. وتحذو لاوس حذو كمبوديا حيث تمتلك هيئة قومية لإزالة الألغام تتحمل كامل المسؤولية عن عمليات إزالة الألغام مع إعطاء مركز إزالة الألغام السابق السلطة فقط لتنفيذ المشروعات.[44]

وتخضع معظم برامج إزالة الألغام للسيطرة المدنية ولكن الهيئات العسكرية مسؤولة عن هذه الأعمال بشكل مباشر في عدد صغير من الدول خاصة في حال تلقي الدولة دعم عسكري مقدم من هيئة عسكرية إلى هيئة مماثلة مثل ما يتم تقديمه من الولايات المتحدة أو منظمة الدول الأمريكية. وتعتبر مراكز إزالة الألغام إما جزء من وزارة الدفاع أو خاضعة لها في دول مثل أرمينيا وتشيلي ورواندا وموريتانيا وتايلاند. أما في تونس فيعتبر الجيش مسؤول بالكامل عن كافة عمليات تطهير الألغام. وتعتبر وزارة الدفاع في فنزويلا هي المسؤولة عن إزالة الألغام المضادة للأفراد. وفي عام 2005 أدى إنشاء إدارة لإزالة الألغام في مقدونيا جمهورية يوغوسلافيا سابقاً إلى إبعاد وزارة الدفاع عن القيام بهذه المسؤولية.

ولا توجد سوى 4 دول هي المعروف عنها تبنيها لتشريعات قومية لدعم عمليات إزالة الألغام وهي البوسنة والهرسك وكولومبيا وكرواتيا وزامبيا.[45] وقد قامت كمبوديا بتحديد أو تعديل مسؤوليات الهيئات القومية الخاصة بأعمال إزالة الألغام من خلال العديد من القرارات الملكية والقرارات التابعة لها. ويذكر أن هناك العديد من الدول الأخرى على وشك تبني أو وضع مسودات لمثل هذه التشريعات ومن هذه الدول أفغانستان وألبانيا والعراق ونيكارغوا والسنغال وأوغندا. وتوجد لدى أذربيجان مسودة بالتشريعات منذ عام 2002 ولكنها لم تقم بتبني هذه التشريعات بعد.

وقد قامت 19 دولة على الأقل بوضع مسودة لمعايير قومية لعمليات إزالة الألغام وهي أفغانستان وألبانيا وأنغولا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وكمبوديا وتشاد وكرواتيا وقبرص وإثيوبيا واليونان وغينيا-بيساو والعراق ولبنان وموزمبيق ونيكارغوا ورواندا وسريلانكا والسودان.[46]

وعلى الرغم من الطلب المتكرر خاصة من قبل الدول المانحة والأمم المتحدة لجعل عمليات إزالة الألغام ذات شكل متسق وأكثر اتساعاً في مدى ما تحققه من بناء وتنمية إلا أن ما يتم إحرازه من تقدم في هذا المجال يظل أمراً يدعو للإحباط. ومن ذلك على سبيل المثال أن المجموعة الأوربية قد ذكرت "إن ما يبدو أكثر وضوحا هو ضرورة الاهتمام بشكل أكبر مما كان يحدث في الماضي بتركيز عملية تحويل إزالة الألغام إلى بناء للبنية التحتية وتأهيل الضحايا (أي توفير الطاقة والمياه) بالإضافة إلى تعبيد الطرق والتخطيط الزراعي كما

---

[41] تتضمن الدول التي لديها هيئة قومية لأعمال إزالة الألغام ومركز لهذه الأعمال ألبانيا وأنغولا وأرمينيا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وتشاد وكولومبيا وكرواتيا وقبرص وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإيرتريا وغينيا-بيساو وإيران والعراق ولبنان وملاوي وموزمبيق وسريلانكا والسودان وتايلاند واليمن وزامبيا وزيمبابوي بالإضافة إلى إقليمي ناغورنو-كاراباخ وأرض الصومال. ولا تعتبر الأمم المتحدة الهيئات في الإقليمين الأخيرين هيئات قومية.

[42] من أمثلة هذا مركز أعمال إزالة الألغام في العراق واللجنة القومية بجمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة الألغام المضادة للأفراد واللجنة الفنية القومية لأعمال إزالة الألغام بالحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وهيئتها المسماة هيئة السودان الجديد الخاصة بالألغام الأرضية.

[43] تتضمن الدول التي تمتلك مركزاً لأعمال إزالة الألغام أفغانستان وبوروندي وتشيلي ودجيبوتي والإكوادور وموريتانيا وبيرو والصرب (مراكز منفصلة لكل من الصرب والجبل الأسود) وطاجكستان بالإضافة إلى إقليم كوسوفو. أما الدول التي لديها هيئة قومية لإزالة الألغام فتتضمن الجزائر وروسيا البيضاء ومصر وإثيوبيا واليونان وغواتيمالا والأردن وليبيا ونيكارغوا وأوغندا.

[44] يطلق على هذه الهيئة في لاوس الهيئة التنظيمية القومية ويطلق عليها في كمبوديا الهيئة الكمبودية لإزالة الألغام ولم تكن الهيئة في لاوس قد بدأت العمل حتى سبتمبر/أيلول 2005 على الرغم من أنها كانت قد تأسست في 2004.

[45] تتضمن التشريعات في حالة كل من كولومبيا وزامبيا عقوبات جزائية لانتهاك مواد المعاهدة وكافة الأمور التي تحكم عملية إزالة الألغام.

[46] تمتلك تونس طبقا لما ذكره قطاع إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة إجراءات عسكرية لإزالة الألغام تفي بمتطلبات القطاع. وقد يتوفر هذا للعديد من الدول الأخرى أيضاً.

يجب في نفس الوقت تشجيع المنظمات غير الحكومية على تضمين المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية في برامجها للمساعدة على زيادة التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية والتي يمكن ربطها بعمليات إزالة الألغام...فعند وضع أي برنامج قومي أو الموافقة عليه لا تميل الدول المتأثرة بالألغام والمستفيدة من إزالتها إلى التعبير بقوة عن مشكلاتها المتعلقة بالألغام سواء كان ذلك ضمنا أو صراحة، ولا تضعها ضمن أولويات برامجها التنموية. ولكن يجب أن تكون عملية وضع هذه الأولويات واضحة للسماح بالحصول على مساعدة قوية في مجال إزالة الألغام من خلال مثل هذه البرامج."[47]

وقد قامت بعض الدول باتخاذ خطوات حثيثة في هذا المضمار. ففي أفغانستان يتم توجيه حوالي 40% من عمليات التطهير لدعم عمليات التعمير القومي. وأعطت سريلانكا أولوية قصوى لإعادة الاستيطان والبناء والتنمية مع إعطاء الأولوية في ذلك لعمليات تطهير الألغام. وتم إيقاف البرنامج القومي لأعمال إزالة الألغام في إيرتريا عام 2005 للمرة الثانية خلال 3 أعوام عندما قامت الحكومة في 8 إبريل/نيسان الماضي بالاستيلاء على المركبات المستخدمة في إزالة الألغام وبعض المعدات الأخرى الخاصة بالأمم المتحدة. وأشار وزير التنمية الوطنية إلى أن إيرتريا ليست بحاجة إلى المزيد من مساعدات الأمم المتحدة في برامج إزالة الألغام.

ولا يوجد دليل قوي على دمج قضايا التمييز بين الجنسين في عمليات إزالة الألغام وبرامجها بالرغم من نشر قطاع إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة إرشادات عامة لبرامج إزالة الألغام في فبراير/شباط من عام 2005 عن هذا الموضوع. وتركز هذه الإرشادات على عدد من الأمور التي يجب وضعها في الاعتبار في مجال إزالة الألغام وتعليم مخاطر الألغام ومساعدة الضحايا والدفاع عن قضية إزالة الألغام.[48]

تقنيات وعناصر عمليات إزالة الألغام

على مدار سنوات عديدة يشير خبراء إزالة الألغام إلى العديد من تقنيات إزالة الألغام التي تتضمن مجموعة من الأدوات والتي يوجد اتفاق عام على أنها تتكون من الإزالة اليدوية وتمهيد الأرض ومعدات إزالة الألغام والكلاب المستخدمة في الكشف عن الألغام. ولكن ما يقوم به عمال إزالة الألغام يدويا يظل هو العمود الفقري لعمليات إزالة الألغام. ويتم استخدام كلاب الكشف عن الألغام في 26 دولة على الأقل.[49] ويتم استخدام المعدات لإزالة الألغام في 25 دولة و3 مناطق على الأقل.[50]

وفي سبتمبر من عام 2005 نشر مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية دراسة عن إزالة الألغام يدويا وجاءت هذه الدراسة بناء على طلب من قطاع إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة. ووجدت الدراسة أن "متوسط إزالة الألغام اليومي للعامل يصل إلى ما بين 15 و20 متر مربع في اليوم" وأن "إصابات عمال إزالة الألغام قد انخفضت بشكل ملحوظ" منذ الحرب العالمية الثانية.[51] وتوصلت الدراسة إلى المجالات الأساسية لتحسين الوسائل اليدوية لإزالة الألغام هي في مستويات الإدارة العليا والوسطى "حيث لوحظ إهدار الكثير من الوقت والموارد."[52]

وهناك جدل متزايد في مجال إزالة الألغام حول استخدام كلاب الكشف عن الألغام. حيث يشير من ينتقدون هذا الاستخدام إلى مخاوفهم عن احتمال إغفال بعض الألغام وإهدار طاقات إزالة الألغام مثل الوقت والنفقات المطلوبة لبرامج تدريب هذه الكلاب وخاصة وإنه يجب تمهيد الأرض لكي تتمكن الكلاب من العمل. وقد توقفت الهيئة الدولية للمعوقين عن استخدام الكلاب في أنغولا عام 2004 بسبب تباين الفصول والتكلفة العالية وعدم القدرة على الاعتماد الكامل على هذه الكلاب. ولكن هناك آخرون يستمرون في الدفاع عن استخدام كلاب الكشف عن الألغام كوسيلة سريعة وغير مكلفة خاصة في الأماكن التي تنخفض فيها كثافة الألغام. وفي عمليات المسح الفني .[53]

---

[47] المجموعة الأوربية، "خريطة الطريق الأوربية نحو عالم خالٍ من الضحايا: إستراتيجية المجموعة الأوربية لإزالة الألغام والبرامج السنوية المتعددة للفترة من 2005 إلى 2007" بروكسيل، لا تاريخ، ص17.

[48] انظر قطاع إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة ، " الإرشادات العامة الخاصة بالتعامل مع الجنسين لبرامج إزالة الألغام،" نيو يورك، فبراير/شباط 2005 www.mineaction.org

[49] يتم استخدام هذه الكلاب في كل من أفغانستان وألبانيا وأنغولا وأرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء والبوسنة والهرسك وكمبوديا وكولومبيا وكرواتيا وقبرص وإريتريا وإثيوبيا واليونان والعراق ولبنان وموزمبيق ونيكاراغوا وباكستان والصرب والجبل الأسود وسريلانكا والسودان وتايلاند وتركيا واليمن وزامبيا.

[50] يتم استخدام معدات إزالة الألغام في أفغانستان وأنغولا وأذربيجان وروسيا البيضاء والبوسنة والهرسك وكمبوديا والصين وكرواتيا وقبرص وإريتريا وإثيوبيا والهند وإيران والعراق والإردن ولبنان وموزمبيق ونيكاراغوا ورواندا والصرب والجبل الأسود وسريلانكا والسودان وتايلاند وتركيا وأوغندا بالإضافة إلى أبخازيا وناغورنو-كاراباخ وأرض الصومال.

[51] نتائج وتوصيات دراسة مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية "دراسة أعمال إزالة الألغام يدويا"، جنيف، سبتمبر/أيلول 2005 الجزء الأول ص2-30.

[52] الملخص التنفيذي لدراسة مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للإغراض الإنسانية "دراسة إزالة الألغام يدويا" ، جنيف، عام 2005 الجزء الأول ص7.

[53] في مقابلة مع مرصد الألغام الأرضية في سبتمبر/أيلول 2005 قال Håvard Bach, أحد المتخصصين في تدريب هذه الكلاب إنه من الصعب عمل برنامج غير مكلف لتدريب كلاب الكشف عن إزالة الألغام باستخدام أقل من 20 كلب لأن التكاليف الثابتة لمثل هذه البرامج مرتفعة. كما أشار أيضا إلى وجود عدد قليل من الشركات والمنظمات التي تمتلك القدرة والإمكانيات اللازمة لعمل وإدارة برنامج لتدريب واستخدام كلاب الكشف عن الألغام. . لقاء مع Håvard Bach, رئيس قسم وسائل التشغيل مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في 20 سبتمبر/أيلول عام 2005.

وحتى الآن يتم استخدام الآليات بشكل أساسي كأدوات لتمهيد الأرض للسماح للآخرين العاملين في مجال إزالة الألغام سواء كانوا عمال الإزالة أو كلاب الكشف عن الألغام بالقيام بعملهم. وتوصلت دراسة عن التطبيقات الميكانيكية في مجال إزالة الألغام نشرها مركز جنيف الدولي لأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في مايو/أيار عام 2004 إلى "أنه يمكن استخدام الماكينات كأداة أساسية لإزالة الألغام بشرط توفر الظروف المناسبة... ويعتقد المركز أن الماكينات لا يتم استخدامها الاستخدام الأمثل في عمليات إزالة الألغام ويرجع هذا بشكل كبير إلى قصور فهم مجتمع إزالة الألغام لتطبيقاتها وأدوارها المناسبة والتحسينات الأخيرة في التصميمات بشكل خاص."[54]

السلامة

تم الإبلاغ عن مقتل أو إصابة ما مجموعه 171 من عمال إزالة الألغام خلال عام 2004 وذلك في حوادث أثناء العمليات والتدريبات في 26 دولة و4 مناطق (انظر *ضحايا الألغام الأرضية ومساعدة الناجين* في الجزء التالي). وهذا بلا شك تقدير يقل بكثير عن الإحصائيات الحقيقية لأن العديد من الدول والهيئات العاملة لم تقدم معلومات حوادث إزالة الألغام لمرصد الألغام الأرضية. وكان أعلى رقم للإصابات التي تم الإبلاغ عنها في دولة واحدة أثناء عمليات إزالة الألغام هو 51 حالة وذلك في إيران.

ويبدو أنه لا توجد وسائل تأمين للعاملين في مجال إزالة الألغام إلا في كوسوفو و12 دولة أخرى هي: أفغانستان وألبانيا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وكمبوديا وكرواتيا وإثيوبيا وغينيا-بيساو وموريتانيا وموزمبيق ونيكارغوا وسريلانكا. وتقوم بعض الهيئات الخاصة الأخرى في دول أخرى بالتأمين على العاملين لديهم في مجال إزالة الألغام بالرغم من عدم توفر ما يفرض ذلك قانونيا.

ويتم إجراء عملية تأكد من جودة إزالة الألغام في 29 برنامج على الأقل توجد في أفغانستان وألبانيا وأنغولا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وبوروندي وتشاد وكرواتيا وقبرص وإريتريا وإثيوبيا وغواتيمالا وغينيا-بيساو والعراق وموزمبيق ولاوس ولبنان ونيكارغوا وباكستان وبيرو وروسيا ورواندا والصرب والجبل الأسود وسريلانكا والسودان وتايلاند واليمن بالإضافة إلى كل من كوسوفو وأرض الصومال. ولكن من بين كل هذه البرامج لا تمتلك سوى دولتين فقط هما أفغانستان وسريلانكا عمليات للتأكد رسمياً من جودة تعليم مخاطر الألغام.

الإزالة غير الرسمية للألغام (إزالة بأسلوب القرية)

الإزالة غير الرسمية للألغام (عمليات إزالة الألغام التي تتم من قبل من لا ينتمون إلى مؤسسة معترف بها) هي أمر شائع في العديد من الدول.[55] وهي تحدث بشكل خاص في جنوب شرق آسيا بما في ذلك كل من كمبوديا ولاوس وسريلانكا بالإضافة إلى العراق حيث يقوم المدنيون بتطهير الأراضي التي هم بحاجة إليها من الألغام . وهم يعملون بهدف كسب العيش حتى ولو تتوفر اختبارات لبحث العلمي لهذه الإزالة من أجل ضمان الجودة والنوعية إلا في دول قليلة. ويقوم بعض الأفراد بتطهير الأراضي من الألغام للزراعة ولضمان الأمان الجسدي والاقتصادي لأسرهم. ويقوم البعض الآخر باستئجار عمال غير رسميين لإزالة الألغام للقيام بتطهير الأرض بدلا منهم. وقد التقى الباحثون في مرصد الألغام الأرضية أعضاء سابقين في هيئات إزالة الألغام يعملون الآن كأفراد في عمليات الإزالة غير الرسمية للألغام.

ولا يزال الجدل مستمر عن كيفية التعامل مع أنشطة إزالة الألغام غير الرسمية من قبل هؤلاء العاملين منذ بداية التسعينات من القرن الماضي دون حل يذكر. وقد قامت الهيئة الدولية للمعوقين بإجراء دراسة حول أعمال إزالة الألغام غير الرسمية في كمبوديا لتحديد كيفية الاستجابة المثلى من المنظمات القائمة على إزالة الألغام لهذه الأعمال. وتم إجراء الدراسة من خلال فريق مكون من 4 أشخاص يقودهم متخصص في علم الأنثروبولوجيا، خلال الفترة من سبتمبر/أيلول 2004 إلى يناير/كانون الثاني 2005 ونشرتها الهيئة في مايو/أيار 2005. وكان هدف الدراسة هو معرفة أولويات قطاع إزالة الألغام وأساليب العمل وأوصت بضرورة الاعتراف الرسمي بعمليات الإزالة غير الرسمية للألغام كعنصر شرعي وبناء في قطاع إزالة الألغام.[56] وقد أدت هذه الدراسة إلى إثارة الكثير من الجدل والنقد في كمبوديا.

وفي أكتوبر عام 2003 بدأت السلطات المحلية والمجموعة الاستشارية لإزالة الألغام مشروع رائد في إقليم باتمبانغ في كمبوديا بهدف تدريب من يعيشون في المناطق الملوثة بالألغام على كيفية أن يصبحوا عمال لإزالة الألغام. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2005 أبلغت المجموعة الاستشارية لإزالة الألغام مرصد الألغام

---

[54] مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، "دراسة التطبيقات الميكانيكية في مجال إزالة الألغام"، جنيف، مايو/أيار 2004 ص4-6.

[55] طبقا لتعريف القطاع الدولي لأعمال إزالة الألغام رقم 3.271 تعني إزالة الألغام غير الرسمية "الإزالة الذاتية للألغام أو القذائف ووضع علامات في المناطق الخطرة، وعادة ما تتم من قبل السكان المحليين لمصلحتهم المباشرة أو لمصلحة مجتمعاتهم المحلية. وعادة ما يشار إلى هذه العمليات باسم مبادرات المساعدة الذاتية أو إزالة الألغام العشوائية. وعادة ما تتم هذه الإزالة غير الرسمية بمنأى عن أو بموازاة الهياكل الرسمية لإزالة الألغام مثل عمليات إزالة الألغام التي تقوم بها الهيئات العسكرية أو تلك التي تدعمها الإمم المتحدة للأغراض الإنسانية أو تلك التي تقوم بها مؤسسات دولية أو محلية غير حكومية أو تلك التي يقوم بها القطاع الخاص والحكومات وغيرها."

[56] Michael L. Fleisher, "الإزالة غير الرسمية للألغام في كمبوديا دراسةعملية" الهيئة الدولية للمعوقين، بنوم بنه، مايو/أيار 2005"

الأرضية أنها انتهت من إجراء التجارب الخاصة بهذا المنهج الجديد والذي إطلق عليه "الفرق المحلية لإزالة الألغام."[57]

المجموعات المسلحة غير الحكومية وعمليات إزالة الألغام

لقد اشترك القليل من المجموعات المسلحة غير الحكومية في بعض مجالات إزالة الألغام بما فيها عمليات المسح ووضع العلامات وإزالة الألغام والتوعية من مخاطرها سواء بالاشتراك مع هيئة قومية لإزالة الألغام أو بالتعاون مع إحدى الهيئات غير الحكومية العاملة في مجال إزالة الألغام.

وقد تم التوصل إلى بعض الاتفاقات الثنائية بين حركة القوى الديمقراطية بالسنغال والحكومة السنغالية وكذلك حركة الديمقراطية والعدل في تشاد والحكومة التشادية تقضي بالعمل المشترك لإزالة الألغام.

وفي سريلانكا تقوم حركة نمور تحرير التاميل بعمليات إزالة الألغام من خلال هيئة الإغاثة التاميلية. حيث تملك الهيئة وحدات خاصة بها لإزالة الألغام وتعمل مع العديد من المنظمات غير الحكومية ويتم دعمها من قبل العديد من المانحين الدوليين.

وقام جيش التحرير القومي في كولومبيا في يناير/كانون الثاني 2005 بإزالة بعض الألغام التي تمت زراعتها من قبل وذلك لمصلحة المجتمع المحلي. كما قامت شبكة الحراسة الإنسانية في كولومبيا أيضا (وهي شبكة من الحراس المحليين التي تقوم بحماية السكان المدنيين) بإزالة بعض الألغام والقذائف بالرغم من أنها لم تتدرب على القيام بذلك بهدف الحيلولة دون وصول الأطفال لهذه الألغام.

إجراءات تقليل المخاطر

طبقا للمادة 5 الفقرة 2 من اتفاقية حظر الألغام يجب على الدول الأعضاء التي تعاني من الألغام "ضمان مراقبة وحراسة الألغام المضادة للأفراد الموجودة تحت سيادتها أو على أراضيها في أسرع وقت ممكن وذلك من خلال وضع علامات لها أو تسويرها أو غير هذا من الوسائل التي تضمن إبعاد المدنيين عنها حتى يتم تدمير كافة الألغام المضادة للأفراد." ويبدو أن القليل من الدول الأعضاء قد قامت ببذل جهود جادة لتسوير المناطق الملغومة ووضع علامات لها. فقد شكا بعض العاملين في برامج إزالة الألغام في بعض الدول أن العلامات وخاصة الأسوار لا تبقى قائمة فترة طويلة بسبب قيام أعضاء المجتمعات المحلية بنزعها (خاصة الأسوار الخشبية والسلكية). وقد اعترف التقرير الختامي لمؤتمر المراجعة الأول بهذه التحديات ذاكرا أنه "يعتبر تسوير مساحات كبيرة من الأرض والاحتفاظ بهذه الأسوار لفترة طويلة وصيانتها من الأمور المكلفة ... كما تحتاج المراقبة إلى موارد بشرية مدربة تدريباً عالياً وغالبا ما تقوم المجتمعات المحلية المحرومة من الموارد بنزع هذه الأسوار لاستخدامها في الحياة اليومية."[58]

إدارة المعلومات

يظل نظام إدارة المعلومات التابع لهيئة العمل ضد الألغام قاعدة بيانات جيدة جدا ومفتوحة لأغلبية برامج إزالة الألغام في العالم. فبداية من عام 2005 تم توفير هذا النظام في 37 دولة و4 مناطق.[59] ولعل البرنامج الرئيسي الوحيد العامل في مجال إزالة الألغام الذي لم يستخدم نظام المعلومات الخاص بإزالة الألغام كقاعدة بيانات رئيسية لتخطيط عمليات إزالة الألغام هو برنامج كرواتيا والبوسنة والهرسك بالرغم من أن الأخيرة قامت باستخدام هذا النظام في أحد المكاتب الإقليمية عام 2004 وتقوم باستخدام هذا النظام لتخزين البيانات الخاصة بما يتم من مسح هناك للألغام الأرضية. وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2005 كان من المقرر دخول نسخة جديدة أكثر مرونة من برنامج نظام إدارة المعلومات حيز التشغيل والاختبار في أكثر من 8 مواقع مختارة على أن يتم التوزيع العام في عام 2006.

وعبر السنوات الماضية انتقد الكثيرون من العاملين في مجال إزالة الألغام رفض السلطات في بعض الدول توفير إمكانية لإطلاعهم على قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات الخاص بإزالة الألغام. فلا يزال الوصول لهذا النظام والحصول على المعلومات الموجودة به يمثل مشكلة في بعض الدول. كما أن العاملين في بعض الدول ينتابهم الشك في هذا النظام نتيجة لبعض التباينات الواضحة في المعلومات التي يتضمنها. ولا يرجع هذا إلى مشكلات في النظام نفسه وإنما يرجع إلى مشكلات في جودة إدخال البيانات وكتابتها. ففي موزمبيق على سبيل المثال كانت البيانات الإحصائية الخاصة بإزالة الألغام والتي كانت موجهة لتقرير المعهد القومي لإزالة الألغام قد

---

[57] رسالة ألكترونية من Tim Carstairs, مدير السياسات بالمجموعة الاستشارية لإزالة الألغام في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2004

[58] التقرير النهائي لمؤتمر المراجعة الأول APLC/CONF/2004/5, في 9 فبراير/شباط 2005، ص51. تقوم المجتمعات السكنية في بعض المناطق بتجنب مناطق الألغام أو وضع علامات محلية غير رسمية للحيلولة دون وقوع إصابات.

[59] تم تركيب نظام المعلومات الخاص بأعمال إزالة الألغام في أفغانستان وألبانيا وأنغولا وأرمينيا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وبوروندي وكمبوديا وتشاد وتشيلي وكولومبيا وقبرص وجمهورية الكونغو الديمقراطية والإكوادور وإستونيا وإريتريا وإثيوبيا وغواتيمالا وغينيا-بيساو والعراق والإردن ولبنان ومقدونية جمهورية يوغوسلافيا سابقاً وموريتانيا وموزمبيق ونيكارغوا وبيرو ورواندا والصرب والجبل الأسود وسيراليون وسريلانكا والسودان وطاجكستان وتايلاند واليمن وزامبيا بالإضافة إلى الشيشان وأنجوشيتيا وأوسشيا الشمالية وكوسوفو وأرض الصومال والصحراءالغربية

تم إدخالها بشكل خاطئ في نظام إدارة المعلومات من جانب موظف واحد على الأقل. وفي سريلانكا اضطر أحد العاملين في مجال إزالة الألغام القيام بعمل الإحصائيات يدويا بسبب عدم وجود تطابق فيما لديه من بيانات والبيانات الموجودة على نظام إدارة المعلومات.

عمليات تقييم برامج إزالة الألغام

تم إجراء العديد من عمليات التقييم لبرامج إزالة الألغام خلال عامي 2004 و2005 خاصة في كمبوديا وإريتريا وموزمبيق واليمن.[60] وقد تم إجراء تقييم لعمليات إزالة الألغام في كمبوديا لصالح مجموعة المانحين العاملين في هذا المجال. ومن أهم النتائج أن التوجهات القائمة لحل المشكلات تسبب تأخير في الوقت المستغرق للقضاء على خطر الألغام بدلا من استخدام مناهج أقل تكلفة وأكثر توجها نحو حل المشكلات. وتم الحكم على آليات التمويل القائمة بأنها لا تقوم بشكل عام بالارتقاء بالكفاءة والسرعة المطلوبتين. ولكن الدراسة وجدت تطور إيجابيا فيما يتعلق بإنشاء وحدات تخطيط لعمليات إزالة الألغام حيث أن ذلك يدعم سياسة الحكومة الرامية إلى اللامركزية وإمكانيات السلطات الإقليمية لتخطيط عمليات إزالة الألغام ووضع الأولويات الخاصة بها بشفافية كاملة.[61]

وتم إجراء تحليل لتكاليف برامج إزالة الألغام في كمبوديا في عامي 2004-2005 لصالح هيئة إزالة الألغام الكمبودية وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة وأشار هذا التحليل إلى إن عمليات إزالة الألغام تساهم بشكل ملحوظ في الاقتصاد الكمبودي والدولة بشكل عام ولهذا فهناك مبررات اقتصادية للقيام بعمليات إزالة الألغام.[62]

وقد توصلت مراجعة لعمليات إزالة الألغام خلال 10 سنوات في موزمبيق إلى وجود قصور خطير في خطة إزالة الألغام وقدرات محدودة في تخطيط عمليات الإزالة ووضع أولوياتها بشكل فعال والحاجة إلى الدمج بين عمليات إزالة الألغام والتنمية المحلية. ووصفت المراجعة مشكلة موزمبيق الخاصة بإزالة الألغام بأنها تشكل عائق للتنمية الاقتصادية بدلا من كونها فقط حالة طوارىء إنسانية.[63]

وفي إبريل/نيسان 2005 قام مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بإجراء تقييم متوسط المدى للمرحلة الثانية من دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية لبرنامج إزالة الألغام في اليمن. وذكر التقييم أن أهم ما يميز عملية إزالة الألغام في اليمن هو الدعم القوي الذي تتلقاه هذه العمليات من أعلى مستويات السلطة في الحكومة. فقد ذكر التقييم أن برنامج إزالة الألغام في اليمن يعكس عمقاً ونضوجاً يجب أن يحتذا بهما مما يجعل هذا البرنامج من أفضل برامج إزالة الألغام في العالم.[64]

التطورات الدولية

خطة عمل نيروبي

لقد تبنى مؤمتر المراجعة الأول لمعاهدة حظر الألغام خطة عمل نيروبي في 3 ديسمبر/كانون الأول 2004. ويتعامل الجزء الثالث من الخطة مع الالتزامات المنصوص عليها في المادة 5 من الاتفاقية. حيث يذكر هذا الجزء "إن الوفاء بالمواعيد المحددة بنجاح سيكون هو أكبر التحديات خلال الأعوام الخمسة القادمة وهو ما يتطلب جهود مكثفة من قبل الدول الأعضاء التي تعاني من الألغام ومن بإمكانه مساعدتهم. وستكون لسرعة وأسلوب القيام بذلك تأثيرات كبيرة على أمن البشر - سلامة وصحة الأشخاص والدول ممن يعانون من الألغام ويتأثرون بها. "

وفيما يلي جزء مما تتضمنته خطة العمل:

يتعهد الدول الأعضاء بالتالي القيام بما يلي:

---

[60] لم يتم نشر التقرير الخاص بإيرتريا بعد وحتى موعد إرسال مرصدالألغام الأرضية للنشر.

[61] Robert Griffin and Robert Keeley, "التقييم المشترك لعمليات إزالة الألغام في كمبوديا لصالح مجموعات المانحين العاملين في مجال إزالة الألغام هناك" الجزء الأول، بنوم بنه، 4 ديسمبر/كانون الأول 2004.

[62] Bjorn Gildestad, "تحليل التكاليف لعمليات إزالة الألغام في كمبوديا " مجموعة Nordic الاستشارية، فبراير/شباط 2005 لصالح الهيئة الكمبودية لإزالة الألغام وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة "نتائج إزالة الألغام،" برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في 28 يولية/تموز عام 2005.

[63] مركز جنيف الدولي لإعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية "مراجعة أعمال إزالة الألغام في موزمبيق" التقرير الختامي، جنيف في أغسطس/آب 2005.

[64] مركز جنيف الدولي لعمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، " تقييم النتائج في منتصف المرحلة من أجل زيادة القدرات المحلية لإزالة الألغام في اليمن " المرحلة الثانية، 2005، ص5 - 6 / 1-2.

العملية #17: تكثيف الجهود والإسراع ببذلها لضمان أكبر قدر ممكن من الوفاء بالالتزامات بصورة أكثر فاعلية وأكثر سرعة لتنفيذ ما جاء في المادة 5 (1) فيما يتعلق بالحد الزمني الأقصى لإزالة الألغام في الفترة من 2005 إلى 2009 والالتزامات المتعلقة بذلك.

ويتعين على الدول الـ 49 الأعضاء التي أعلنت تأثرها بالألغام في الأراضي الخاضعة لها أو الواقعة تحت سيادتها والتي لم تقم بذلك القيام بذل الجهد لتحقيق ما يلي:

العملية #18: التحديد العاجل لكافة الأراضي الملغومة الواقعة تحت سيادتها حيث توجد أو يوجد شك بوجود ألغام مضادة للأفراد هناك حسبما تقتضي المادة 5(2) والإبلاغ عن هذه المناطق كما هو منصوص عليه في المادة 7.

العملية #19: الوضع والتنفيذ العاجلين لخطط قومية باستخدام مسارات تعمل إن أمكن على إشراك ممثلي المجتمعات المتأثرة بالألغام بهدف التأكيد على ضرورة تطهير المناطق التي تعاني بدرجة كبيرة أو متوسطة من الألغام كأولوية قصوى والتأكد من ملائمة اختيار المهام ووضع الاولويات وتخطيط عمليات إزالة الألغام لما يتطلبه العمل وإنها جميعا تتم بشكل جيد في المجتمعات التي تعاني من الألغام.

العملية #20: تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها السكان بشكل ملحوظ وبالتالي التقليل من عدد ضحايا الألغام مما يؤدي بنا إلى الوصول إلى انعدام وجود ضحايا للألغام من خلال إعطاء الأولوية لتطهير المناطق عالية التأثر السكاني من الألغام مع توفير تعليم مخاطر الألغام وزيادة الجهود المبذولة لوضع علامات للمناطق الملغومة ومراقبتها وحراستها حتى يتم تطهيرها للتأكد من ابتعاد المدنيين عنها كما هو منصوص عليه في المادة 5(2).

العملية #21: التأكد من توفير برامج تعليم مخاطر الألغام في كافة المجتمعات المتعرضة لخطر الألغام للحيلولة دون حدوث إصابات بسبب الألغام وحماية حياة الأفراد والارتقاء بالتفاهم المتبادل والتوافق وتحسين عمليات تخطيط إزالة الألغام ودمج مثل هذه البرامج في المناهج التعليم على نطاق واسع وفي جميع أنشطة التنمية مع وضع السن والجنس والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والبيئية والسياسية في الاعتبار مع ضمان التوافق مع المعايير الدولية لإزالة الألغام والمعايير القومية لإزالة الألغام.

العملية #22: تعريف الدول الأخرى الأعضاء بمشكلاتها وخططها وأولوياتها وما يتم إحرازه من تقدم بالإضافة إلى ما يحتاجون إليه من مساعدات بالإضافة إلى عرض هذه الأمور أيضا على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية المتخصصة ووحدة دعم عمليات التنفيذ بمركز جنيف الدولي لعمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وغيرها من المنظمات الأخرى مع تحديد الموارد التي قامت هذه الدول التي تعاني من الألغام بتوفيرها للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 5.

ويتعين على الدول الأعضاء الذين بمكنهم القيام بذلك ما يلي:

العملية #23: العمل على تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المادة 6(3) والمادة 6(4) بتقديم المساعدة العاجلة للدول الأعضاء التي تعلن احتياجات واضحة لدعم عمليات إزالة الألغام وتعليم مخاطرها مع الاستجابة لأولويات المساعدة كما تعبر عنها الدول المتأثرة بالألغام مع ضمان استمرارية وتدفق الالتزامات المتفق عليها من حيث الموارد.

ويتعين على جميع الدول الأعضاء القيام بما يلي:

العملية #24: ضمان وزيادة فاعلية وكفاءة جهودها في كافة المجالات المذكورة أعلاه مع إشراك جميع المعنيين في عمليات تنسيق أعمال إزالة الألغام وضمان أن يتم التنسيق على المستوى المحلي ويتضمن العاملين في مجال إزالة الألغام في المجتمعات المتأثرة بها مع القيام بكل ما هو مناسب للتكيف مع أدوات إدارة المعلومات الخاصة بالظروف المحلية مثل نظام إدارة المعلومات الخاص بأعمال إزالة الألغام واستخدام المعايير الدولية لإزالة الألغام كإطار مرجعي لإرساء المعايير القومية وإجراءات العمل لمساعدة السلطات المحلية على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 5.

العملية #25: زيادة ودعم الجهود الخاصة بتمكين الدول المتأثرة بالألغام من المشاركة القصوى في عملية تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية طبقا للمادة 6 (2) وتضييق الهوة بين مستخدمي التكنولوجيا ومن يقومون حتى الآن بتطويرها.

العملية #26: تبادل المعلومات بهدف التطوير حول تقنيات إزالة الألغام والتكنولوجيات والإجراءات الخاصة بها والتأكد أثناء القيام بتطوير تقنيات جديدة من توفر المواد الكافية والوصول إلى الاستخدام الأمثل والكفء للتكنولوجيا الموجودة خاصة الآلات الميكانيكية للكشف عن الألغام والمجسات الحيوية بما فيها كلاب الكشف عن الألغام.

العملية #27: العمل على ضمان عدم لجوء إلا عدد قليل من الدول الأعضاء وإن أمكن عدم لجوء أي من الأعضاء لطلب فترة تمديد طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 5الفقرات من 3 إلى 6 من الميثاق.

العملية #28: المراقبة والتطوير النشطين لإنجازات أهداف عمليات إزالة الألغام وتحديد المساعدة المطلوبة واستمرار الاستفادة من التقارير بموجب المادة 7 واجتماعات الدول الأعضاء وبرامج العمل بين

الدورية والاجتماعات الإقليمية، إذ أنها فرصة للدول الأعضاء المتأثرة بالألغام لعرض مشكلاتها وخططها وما تحرزه من تقدم وأولوياتها للمساعدة.

تطورات أخرى

تم في عام 2004 عقد اجتماعين بين الدورات لاتفاقية حظر الألغام خلال شهري فبراير/شباط ويونية/حزيران. وجرى في عام 2005، التزاماً بالقرار الذي تم اتخاذه في مؤتمر المراجعة الأول، عقد اجتماع بين دوري خلال شهر يونية/حزيران. ومنذ عقد مؤتمر المراجعة الأول عملت كل من الجزائر والسويد كرئيسين مشاركين للجنة الدائمة لعمليات إزالة الألغام وتعليم مخاطر الألغام والتكنولوجيات الخاصة بها وعملت كل من الأردن وسلوفينيا كمقررين مشاركين (ويتوقع أن تتوليان الرئاسة المشتركة في ديسمبر/كانون الأول 2005). وخلال الاجتماع الذي تم عقده في يونيو/حزيران 2005 ألقت 36 دولة ومنظمة الدول الأمريكية كلمات أو قدمت عروض للجنة الدائمة بما في ذلك جميع البرامج الرئيسية لإزالة الألغام. وللمرة الأولى حضر مندوبون عن الحملة الدولية لحظر الألغام ومجموعة العمل الخاصة بإزالة الألغام وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الاجتماع كخبراء مشاركين. وألقت 12 دولة (منها الدول المانحة الكبرى) بالإضافة إلى منظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للإغراض الدولية كلمات تتعلق بمدى التعاون والمساعدات المقدمة.

وفي السادس من يونية/حزيران 2005 تبنت مجموعة التنسيق بين المنظمات العاملة في مجال إزالة الألغام سياسة جديدة للأمم المتحدة حول عمليات إزالة الألغام بعد مفاوضات مطولة بين منظمات الأمم المتحدة والهيئات المعنية بأنشطة إزالة الألغام. ولعل من أكبر التغييرات التي طرأت على السياسة السابقة هو أنه من الآن فصاعدا، وبدلاً من تحديد المسئوليات لكل قطاع بشكل مسبق حسب السياسات القائمة، سيتولى كبار المسئولين في الأمم المتحدة وفريق الدولة المعنية الخاص بالأمم المتحدة بتحديد وكالة تتولى مسئوليات قيادة المشروع والفريق العامل، إذا كانت المشكلة تقتضي ذلك، وتحديد المسؤوليات لكل حالة على حدة "مع الأخذ في الاعتبار الكفاءات والميزات النسبية لمختلف شركاء الأمم المتحدة."[65]

ولقد أعلنت المجموعة الأوربية "أن المبدأ الأساسي لأعمال إزالة الألغام التي تقوم بها المجموعة الأوربية هو ضرورة أن تكون الجهود المبذولة متعلقة مباشرة بالأهداف التي يحددها المجتمع الدولي في سياق اتفاقية حظر الألغام خاصة ما جاء في مؤتمر قمة نيروبي وفي سياق الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح." وتؤكد المجموعة الأوربية على "المنهج متعدد الأهداف الذي تتبعه بهدف تحقيق عمليات إزالة ألغام أكثر كفاءة وأكثر تحديدا من حيث الأولويات في المناطق عالية الكثافة في الألغام مع التركيز على تسوير المناطق متوسطة ومنخفضة الكثافة في الألغام ووضع علامات بها بالإضافة إلى تعليم مخاطر الألغام."[66] وفي عام 2004 طلبت المجموعة الأوربية من معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع التسلح وضع الخطوط العريضة لإستراتيجية مستقبلية حول مخلفات الحروب القابلة للانفجار.

ويتألف طاقم المنظمات غير الحكومية العامل في مجال مخلفات الحروب من مجموعة من العاملين في مجال إزالة الألغام الذين يعملون على الحفاظ على أهداف محددة في مجال إزالة الألغام.[67] وأعلن الفريق أن المشكلة محدودة وبحاجة إلى حلول بسيطة وفعالة بدلا من الحلول الخارجية المعقدة والمكلفة مع ضرورة توفر التنسيق وتبادل التشاور لضمان النجاح. كما أكد على ضرورة وجود إطار عمل يتسم بالشفافية لعمليات وضع الأولويات لعمليات إزالة الألغام التي تقوم بها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال إزالة الألغام.

وفي مارس من عام 2005 قام مرصد الألغام الأرضية في المملكة المتحدة بالتعاون مع هيئة إزالة الألغام الكندية ومجموعة العمل ضد الألغام التابعة لمرصد الألغام الأرضية بنشر مسح دولي عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار والألغام المضادة للأفراد. وحدد المسح أكثر من 90 دولة ومنطقة متنازع عليها فيها مستوى ما من التلوث بمخلفات الحرب القابلة للانفجار.[68]

التوعية من مخاطر الألغام

---

[65] الأمم المتحدة، "عمليات إزالة الألغام والتنسيق الفعال: سياسة جديدة للأمم المتحدة ومجموعة التنسيق بين الهيئات المختلفة،" نيويورك، 2005 ص10.

[66] المجموعة الأوربية، "خريطة الطريق الأوربية نحو عالم خالٍ من ضحايا الألغام: إستراتيجية المجوعة الأوربية لإزالة الألغام والبرنامج متعدد السنوات للسنوات بين 2005 و2007،" دون تاريخ، بروكسيل، الصفحات 4 و13.

[67] تتضمن المجموعة هيئة المساعدات الدانماركية والمجموعة الدانماركية لإزالة الألغام والهيئة الدولية للمعوقين والمساعدة الشعبية في النرويج وهيئة العمل من أجل إزالة الألغام الأرضية. وتعمل المجموعة الاستشارية لإزالة الألغام كمراقب.

[68] مراقبة أعمال إزالة الألغام الأرضية بالمملكة المتحدة ومجموعة Actiongroup Landmine.de وهيئة إزالة الألغام الكندية ،" مخلفات الحرب القابلة للانفجار والألغام الأخرى المضادة للأفراد. المسح العالمي لعامي 2003-2004" مارس/آذار 2005

يتم تعريف التوعية من مخاطر الألغام بأنها الأنشطة التي تسعى إلى تقليل الإصابات بسبب الألغام أو القذائف القابلة للانفجار من خلال زيادة الوعي والارتقاء بعملية تغيير السلوك بما في ذلك نشر المعلومات للعامة والتعليم والتدريب وتعريف المجتمع بعمليات إزالة الألغام.[69]

وقد استمرت نشاطات التوعية من مخاطر الألغام في التطور كماً ونوعاً. وفي يونيو/حزيران 2004 أعلنت الحملة الدولية لحظر الألغام وهيئة اليونسيف "أن التفكير المستقبلي في تعليم مخاطر الألغام يتطلب منهجاً أكثر إستراتيجية لدى المزيد من الدول، كما يجب أن تصبح التوعية من مخاطر الألغام جزءاً من التعليم العام لضمان الاستمرارية. وهذا يعني أن يصبح تعليم مخاطر الألغام جزءاً من المناهج الدراسية والتعامل مع الإصابات في خطط الصحة العامة ونقل عمليات تعليم مخاطر الألغام إلى المؤسسات والهياكل الأخرى المتعلقة بعمليات إزالة الألغام."[70]

وخلال عامي 2004 و2005 ازداد الربط ما بين برامج تعليم مخاطر الألغام بأعمال المسح ووضع العلامات وإزالة الألغام، وعملت هذه البرامج ضمن إطار منهجي مدرسي رسمي. ومن التطورات المشجعة بشكل خاص زيادة الترويج في المدارس لتعليم مخاطر الألغام وذلك أثناء فترة كتابة هذا التقرير. واستمر تعليم مخاطر الألغام في العديد من الدول المتأثرة بها متطوراً من مجرد نشر الرسائل الإعلامية إلى عملية تقوم على خدمة المجتمع وتسعى في المقام الأول إلى إيجاد حلول فردية للمجتمعات المحلية التي تعاني من الألغام وتتكامل مع غيرها من العمليات التنموية الأخرى. وقد تم تطوير هذه العملية من خلال الانتهاء من وضع المعايير الدولية لتعليم مخاطر إزالة الألغام وتطوير سلسلة من الإرشادات لضمان التنفيذ الفعال. كما أكدت خطة عمل نيروبي على أهمية تعليم مخاطر الألغام والطرق الفعالة لإزالة الألغام.

برامج التوعية من مخاطر الألغام

على المستوى العالمي، ذكر مرصد الألغام الأرضية وجود برامج أو أنشطة للتوعية من مخاطر الألغام في 61 دولة و6 مناطق خلال عامي 2004 و2005.[71] ويقل هذا العدد بدولتين من حيث عدد الدول ومنطقة واحدة عما سجله مرصد الألغام الأرضية خلال العام الماضي.[72] ومن بين هذه الدول هناك 41 دولة عضو في اتفاقية حظر الألغام وهناك 20 دولة غير عضو في الاتفاقية.[73]

وقد انخفض إجمالي عدد من تلقوا برامج مباشرة للتوعية من مخاطر الألغام في العالم من 8.4 مليون شخص عام 2003 إلى 6.25 مليون شخص عام 2004. وهذا هو العام الأول الذي سجل فيه مرصد الألغام الأرضية انخفاض عدد الحاصلين على برامج تعليم مخاطر الألغام في العالم بالرغم من أن عدد الذين حصلوا عليها في العام 2004 يزيد كثيرا عن عدد الحاصلين عليها في 2002 (4.8 مليون) وفي السنوات السابقة. وكما كان هو الحال في الأعوام الماضية فإن المجموع العالمي يعنبر مجرد تقدير يستند إلى التقارير التي تقدمها الدول لمرصد الألغام الأرضية مع اختلاف مستوى إمكانية الاعتماد على تلك التقارير. ولا يتضمن العدد 6.25 مليون شخص أولئك الذين يتلقون تعليم مخاطر الألغام عبر وسائل الإعلام ولكن قد يكون هناك عدد كبير ممن يتلقون التعليم من مصادر متعددة. وقد تضمنت 5 دول فقط حوالي 4 ملايين من المتلقين لبرامج التوعية من مخاطر الألغام وهي أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وإثيوبيا ولاوس. ولكن هناك تأكيد متزايد من قبل العاملين في مجال التوعية من مخاطر الألغام على أن عدد الحاصلين على التعليم بمخاطر الألغام يعتبر أقل أهمية من نوعية وتأثير برامج تعليم مخاطر الألغام.

وتنص اتفاقية حظر الألغام على أن تقوم الدول الأعضاء بذكر الإجراءات التي تقوم باتخاذها "لتوفير تحذيرات فورية وفعالة لسكان" المناطق الملغومة. وبداية من يونية/حزيران عام 2005 ذكرت 33 دولة عضو معلومات عن برامج تعليم مخاطر الألغام فيها في تقارير الشفافية التي قدمتها في العام 2005 بموجب المادة 7.[74]

---

[69] القطاع الدولي لإزالة الألغام 07.11: دليل لإدارة عملية تعليم مخاطر الألغام، الطبعةالأولى في 23 ديسمبر/كانون الأول 2003 ص2. في العام 2001، تم استخدام التعبير "التثقيف ضد أخطار الألغام" بدلاً من "الوعي ضد الألغام."

[70] بيان للحملة الدولية لحظر الألغام ومنظمةاليونسيف أمام اللجنة الدائمة لإزالة الألغام وتعليم مخاطر الألغام وتكنولوجيا إزالة الألغام في جنيف، في 22 يونية/حزيران 2004.

[71] المناطق هي أبخازيا والشيشان وكوسوفو وناغورنو-كاراباخ وفلسطين وأرض الصومال.

[72] تتضمن الدول الأعضاء التي لديها برامج لتعليم مخاطر الألغام أفغانستان وألبانيا وأنغولا وبنغلاديش وروسيا البيضاء والبوسنة والهرسك وبوروندي وكمبوديا وتشاد وتشيلي وكولومبيا وكمبوديا وكرواتيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والإكوادور والسالفادور وإيرتريا وإثيوبيا وإستونيا وغواتيمالا وغينيا-بيساو والأردن ولاتفيا وليبيريا وملاوي ومولدوفا وموزمبيق وموريتانيا وناميبيا ونيكارغوا والفلبين ورواندا والسنغال والصرب والجبل الأسود وطاجيكستان والسودان وتايلاند وتركيا وأوغندا واليمن وزامبيا وزمبابوي.

[73] تتضمن الدول غير الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام والتي لديها برامج لتعليم مخاطر الألغام أرمينيا وأذربيجان وبورما/ميانمار وجورجيا والهند وإيران والعراق وكيرغستان وإسرائيل ولاوس ولبنان ونيبال وباكستان وروسيا ونيبال والصومال وكوريا الجنوبية وسريلانكا وسوريا وأوكرانيا وفيتنام.

[74] تضمنت الدول الأعضاء التي قدمت تقارير عن برامج تعليم مخاطر الألغام بها خلال عام 2004 أفغانستان وألبانيا وأنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وتشيلي وجمهورية الكونغو الدميقراطية وكوستاريكا وكرواتيا وقبرص وإريتريا وغينيا-بيساو وقبرص وغواتيمالا وهندوراس وأريتريا وملاوي وموريتانيا وموزمبيق ونيكاراغوا والنيجر وبيرو والفلبين ورواندا والسنغال والصرب والجبل الأسود وسيراليون والسودان وطاجيكستان وتايلاند وأوغندا واليمن وزمبابوي.

أنشطة جديدة للتوعية من مخاطر الألغام

خلال عامي 2004 و2005 تم تسجيل مشروعات جديدة للتوعية من مخاطر الألغام في 15 دولة ومنطقتين. وتضمن هذا 11 دولة من الدول الأعضاء هي أنغولا وبوروندي وكمبوديا وتشاد وموريتانيا والسودان وطاجيكستان وتايلاند وتركيا وأوغندا واليمن و4 دول غير أعضاء هي جورجيا ونيبال وباكستان وفيتنام، بالإضافة إلى كل من فلسطين وأرض الصومال.

البرامج المتميزة للتوعية من مخاطر الألغام

تمتعت 31 دولة و4 مناطق ببرامج مميزة للتوعية من مخاطر الألغام خلال عامي 2004 و2005.[75] ومن بين هذه الدول 21 دولة عضو في اتفاقية حظر الألغام وهذه الدول هي أفغانستان وألبانيا وأنغولا والبوسنة والهرسك وبوروندي وكمبوديا وتشاد وكولومبيا وكرواتيا وجمهورية الكونغو الدميقراطية وإيرتريا وإثيوبيا وغواتيمالا وغينيا-بيساو ونيكارغوا والسنغال والسودان وطاجيكستان وتايلاند وأوغندا واليمن.

وكانت هناك 10 دول غير أعضاء في الاتفاقية تتمتع ببرامج مميزة للتوعية من مخاطر الألغام وهي أذربيجان وجورجيا والعراق وإيران ولاوس ولبنان ونيبال وباكستان وسريلانكا وفيتنام. أما المناطق الأربع التي كانت تضم برامج مميزة للتوعية من مخاطر الألغام فهي أبخازيا والشيشان وفلسطين وأرض الصومال.

وتضمنت بعض التحديات الواضحة التي واجهت برامج تعليم مخاطر الألغام خلال عامي 2004 و2005 استمرار تدهور الوضع الأمني في العراق ونفاد الموارد التمويلية في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وزمبابوي.

الأنشطة المحدودة للتوعية من مخاطر الألغام

تم تسجيل أنشطة محدودة أو بدائية للتوعية من مخاطر الألغام في 30 دولة خلال عامي 2004 و2005[76] وتضمن هذا 20 دولة من الدول الأعضاء (بنغلاديش وروسيا البيضاء وتشيلي والأكوادور وألسالفادور واستونيا والأردن ولاتفيا وليبريا وملاوي وموريتانيا ومولدوفا وموزمبيق وناميبيا والفليبين ورواندا والصرب والجبل الأسود وتركيا وزامبيا وزمبابوي) و10 دول غير أعضاء في الاتفاقية (أرمينيا وبورما/ميانمار والهند وإسرائيل وكيرغستان والصومال وروسيا وكوريا الجنوبية وسوريا وأوكرانيا). كما تسجيل برامج محدودة لتعليم مخاطر الألغام في كوسوفو وناغورنو-كاراباخ.

غياب أنشطة التوعية من مخاطر الألغام.

لم يتم تسجيل أي أنشطة لتعليم مخاطر الألغام خلال عامي 2004 و2005 في 25 دولة من الدول التي تعاني من الألغام. ومن هذه الدول 15 دولة عضو في الاتفاقية: الجزائر وجمهورية الكونغو وقبرص والدانمارك ودجيبوتي واليونان ومقدونية جمهورية يوغسلافيا سابقاً والنيجر وبيرو وسيراليون وسورينام وسوازيلاند وتونس والمملكة المتحدة (جزر فولكلاند) وفنزويلا. ومن بين هذه الدول 10 دول غير أعضاء في الاتفاقية: الصين وكوبا ومصر والكويت وكوريا الشمالية وليبيا والمغرب وعمان وبولندا وأوزبكستان. كما لم يتم تسجيل وجود أي أنشطة لتعليم مخاطر الألغام في كل من تايوان والصحراء الغربية. ولكن لا توجد حاجة ضرورية في هذه الدول إلى وجود تعليم رسمي لمخاطر الألغام.

المشاركون الرئيسيون

يعتبر المشاركون الأساسيون في مجال برامج التوعية من مخاطر الألغام على المستوى الدولي هم اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهيئة اليونسيف والهيئة الدولية للمعوقين والتحالف الدولي لإنقاذ الأطفال في كل من السويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والمجموعة الاستشارية لإزالة الألغام وهيئة المعونة الدانماركية ومنظمة هالو.

ومن بين المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى المشتركة في الأنشطة الخاصة بالتوعية من مخاطر الألغام: صندوق الوعي بالألغام والهيئة الدولية لمكافحة العنف وهيئة الإنقاذ السريع بالإضافة إلى المنظمات المتخصصة في مجال إزالة الألغام مثل المجموعة الدانماركية لإزالة الألغام .

---

[75] يختلف هذا الرقم بشكل ملحوظ عن البرامج الـ 46 المتميزة لتعليم مخاطر الألغام والتي تم تسجيلها في تقرير مرصد الألغام لعام 2004. فقد قرر مرصد الألغام إعادة تصنيف 14 برنامج من هذه البرامج لتصبح برامج محدودة بدلا من كونها مميزة ويتضمن هذا برامج 7 دول أعضاء (الإكوادور، الأردن، موزامبيق، ناميبيا، الصرب والجبل الأسود، زامبيا، وزمبابوي) و5 دول غير أعضاء (بورما/ميانمار الهند، كيرغستان، روسيا، وسوريا) ومنطقتين (كوسوفو وناغورنو-كاراباخ). وتم استبعاد 3 دول بشكل كامل وهي هندوراس التي أعلنت نفسها خالية من الألغام في عام 2004 ولا يعلم مرصد الألغام شيء عن وجود برامج أو أنشطة لتعليم مخاطر الألغام في مقدونية جمهورية يوغسلافيا سابقاً، و البيرو خلال فترة هذا التقرير.

[76] يختلف هذا الرقم بشكل كبير عن البرامج المحدودة الـ 17 التي حددها مرصد الألغام الأرضية في تقريره عام 2004 ويرجع هذا بشكل أساسي إلى قرار مرصد الألغام الأرضية بإعادة تصنيف 14 برنامج لتعليم مخاطر الألغام لتصبح برامج محدودة بدلا من كونها مميزة.

وقد قامت المنظمات الدولية غير الحكومية خاصة تلك المتخصصة في مجال إزالة الألغام بأنشطة تتعلق بتعليم مخاطر الألغام في 20 دولة خلال عامي 2004 و2005.[77] وقد بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التي قامت بأنشطة تعليم مخاطر الألغام في 32 دولة 83 منظمة خلال فترة هذا التقرير.

وخلال عامي 2004 و2005 قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمر ببرامج لتعليم مخاطر الألغام في 25 دولة.[78] ووضعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال عام 2005 إطار عمل لعملياتها الوقائية المستقبلية الخاصة بالألغام سعيا لدمج العمليات الخاصة بالألغام في كافة أقسام لجنة الصليب الأحمر المناسبة. ويتكون إطار العمل من 3 مستويات من الأنشطة العملية المتعلقة بأعمال إزالة الألغام مثل جمع البيانات الخاصة بالحوادث وتقليل مخاطر الألغام وتعليم مخاطر الألغام وهي مستويات يمكن الجمع بينها بشكل مرن حسب سيناريو التشغيل. كما يتعامل إطار العمل مع قضية إزالة الألغام من خلال منظمات أخرى لتحديد كيفية ووقت القيام بذلك. ومن المتوقع أن تحكم هذه الوثيقة كافة مبادرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتعلق بأعمال إزالة الألغام.[79]

وقامت الأمم المتحدة عام 2005 بنشر سياسة تمت مراجعتها للعمل بها بين المؤسسات حول أعمال إزالة الألغام وتشير هذه السياسة إلى احتمال وجود تنوع في دور هيئة اليونسيف في عمليات إزالة الألغام مع إمكانية قيامها بعمليات مسح للإصابات ووضع علامات في المناطق الملغمة بل وإزالة الألغام في بعض الحالات الاستثنائية. وتحتفظ هيئة اليونسيف بدور أساسي في مجالات تعليم مخاطر الألغام ومساعدة الناجين والتحذير ضد الألغام.

وقد تمت لامركزية القرارات الخاصة بأنشطة اليونسيف وغيرها من هيئات الأمم المتحدة بحيث أصبح القرار في يد فريق الأمم المتحدة العامل في كل بلد. ويمكن لليونسيف في بعض الحالات الطارئة دعم التنسيق المحلي لتعليم مخاطر الألغام مع القطاع الدولي لإزالة الألغام. وقد تقبل اليونسيف تحمل مسؤولية التركيز على الأمور الخاصة بإزالة الألغام في أي دولة بالنيابة عن الأمم المتحدة وذلك في حال غياب برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو القطاع الدولي لإزالة الألغام. ويجب أن تتفق هذه الترتيبات مع قدرات الهيئة وأولوياتها على مستوى الدول حسبما يرى فريق الأمم المتحدة العامل في كل دولة وبالتنسيق مع مجموعات التنسيق بين الهيئات العاملة في مجال إزالة الألغام.[80]

المجموعات المعرضة للخطر

يختلف عدد السكان المعرضين لخطر الألغام والقذائف غير المنفجرة من بلد إلى آخر ومن أقليم إلى آخر ولكن في أغلب الأحيان يكون المعرضون للخطر من الذكور سواء كانوا من البالغين أو الأطفال وغالبا ما يكون الضحايا من سكان المناطق الريفية.

ويشكل المزارعون من الرجال في البوسنة والهرسك أكثر المجموعات المعرضة لخطر الألغام وقد اعترف أكثر من ثلث الناجين من الألغام الأرضية بقيامهم بالمخاطرة عن عمد بالرغم من معرفتهم بالخطر. وكان الأطفال من سن الثامنة عشرة فما دون يمثلون 20% من الإصابات الجديدة التي تم الإبلاغ عنها في عام 2003 و16% في عام 2004.

ووجدت دراسة تم إجرائها في كمبوديا عام 2004 أن الأولاد من سن العاشرة إلى الخامسة عشرة والرجال من سن 25 إلى 35 كانوا هم الأكثر عرضة لحوادث التعرض للقذائف غير المنفجرة أو غيرها من الأسلحة. فقد تعامل أكثر من نصف من تم تغطيتهم في الدراسة مع القذائف أو قاموا بتدميرها إما للتمكن من استخدام الأرض بشكل آمن وإما لإبعاد خطرها عن آخرين (معظمهم من الأطفال). وعادة ما يندر قيام مثل هؤلاء بمثل هذه الأعمال إلا عند التعرض لظروف معينة.

وفي جنوب العراق توصل مسح سريع تم إجرائه عام 2004 إلى أن المزارعين من الذكور والبدو يتعرضون بشكل خاص للخطر نتيجة لقيامهم بعمل جمع الحديد المستخدم (الخردة) باعتبار هذا هو مصدر دخلهم الوحيد. وفي وسط العراق يعتبر المواطنون الذين فقدوا منازلهم من بين المعرضين لخطر الألغام.

---

[77] عملت المنظمات الدولية غير الحكومية في كل من أنغولا وأفغانستان والبوسنة والهرسك وبورما/ميانمار وبوروندي وكمبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا والعراق ولاوس ولبنان وموريتانيا ونيبال وباكستان والسنغال وسريلانكا والسودان وتايلاند وأوغندا وفيتنام بالإضافة إلى مناطق أبخازيا والشيشان وناغورنو-كاراباخ وفلسطين.

[78] عمل الصليب الأحمر في أفغانستان وألبانيا وأنغولا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وبورما/ميانمار وكمبوديا وكولومبيا وكرواتيا وجورجيا والهند والعراق وإيران والأردن وكيرغستان وناميبيا ونيبال ونيكارغوا والقوقاز الشمالي (الفدرالية الروسية) وموزمبيق والصرب والجبل الأسود وكوسوفو والسودان وسوريا وطاجيكستان وفلسطين. التقرير الخاص باللجنة الدولية للصليب الأحمر عن أعمال إزالة الألغام لعام 2004، جنيف 2005. لقاء هاتفي مع Ben Lark, رئيس قطاع إزالة الألغام باللجنة الدولية للصليب الأحمر في 23 سبتمبر/أيلول 2005.

[79] اللجنة الدولية للصليب الأحمر "إطار عمل للأعمال الوقائية الخاصة بأعمال إزالة الألغام" بدون تاريخ في جنيف عام 2005.

[80] رسالة الكترونية من Reuben McCarthy المسئول عن المشروعات بوحدة الأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية بهيئة اليونسيف في نيو يورك، 26 سبتمبر/أيلول 2005. انظر أيضا الأمم المتحدة "أعمال إزالة الألغام والتنسيق الفعال سياسة الأمم المتحدة للتعاون بين المنظمات" نيو يورك، 6 يونية/حزيران 2005.

وفي نبيال كانت 57% من الحوادث في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2005 نتيجة للتعامل اليدوي مع القذائف غير المنفجرة وكان 67% من المعرضين لهذه الحوادث ممن هم تحت سن الثامنة عشرة. ويعتبر الذكور من البالغين هم أكثر المجموعات المعرضة للخطر في سريلانكا فقد كان نصيبهم 38 حادثة من الحوادث الـ 53 الناجمة عن الألغام والقذائف غير المنفجرة والتي تم الإبلاغ عنها خلال عام 2004.

التوعية من مخاطر الألغام في مناطق الصراعات أو مناطق الكوارث الطبيعية

لا تزال التوعية من مخاطر الألغام تتم بهدف تقليل الإصابات في المناطق التي تعاني من الصراع المستمر وحيث لا يمكن القيام بعمليات إنسانية لإزالة الألغام. وفي حالة سريلانكا كانت شبكة المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية العاملة في مجال تعليم مخاطر الألغام تتمتع بدور فعال في تقييم تأثير إعصار تسونامي في ديسمبر/كانون الأول عام 2004 على المناطق التي تعاني من الألغام الأرضية .

وفي الشيشان تم تكوين 3 مجموعات مركزة للارتقاء بعمليات السلامة وتحديد الأساليب الملائمة لتقليل تأثير التعرض للألغام الأرضية أو القذائف غير المنفجرة. وقد تم وضع 15 صندوق للخطابات تقريبا في كل مقاطعة من مقاطعات الشيشان لضمان جمع جيد للمعلومات المتعلقة بحوادث الألغام أو القذائف غير المنفجرة بالإضافة إلى تشجيع الناس على تقديم معلومات عن المناطق الخطرة. وتسمح المجموعات غير الحكومية المسلحة في كل من كولومبيا وبورما بتوصيل رسائل تعليم مخاطر الألغام ونشرها بشرط أن تركز على الوقاية ولا تتناول طرق الاستخدام أو السياسات.

وفي السنغال حيث يحول استمرار الصراع المسلح دون إزالة الألغام تمت الموافقة على تعليم مخاطر الألغام من خلال وسائل الإعلام والوسطاء الاجتماعيين والهيئات الاجتماعية المحلية؛ وتمت الإشارة إلى أن هذا كان السبب الأساسي في تقليل الإصابات نتيجة التعرض للألغام الأرضية. وفي فلسطين تم عمل 15 منطقة آمنة للأطفال في قطاع غزة أثناء عام 2005 نتيجة للخوف من خطر التعرض للألغام والقذائف غير المنفجرة. وتقوم الشرطة الفلسطينية بتعليم مخاطر الألغام محذرة الأطفال من أخطار التعرض للقذائف غير المنفجرة مع إعطائهم معلومات عما يجب عليهم القيام به ومن يجب عليهم إبلاغه حال اكتشافهم لأجسام مشكوك فيها.

الدمج بين التوعية من مخاطر الألغام والأنشطة الأخرى لأعمال إزالة الألغام

استمرت مناقشة دمج التوعية منمخاطر الألغام في أنشطة إزالة الألغام الأخرى وغيرها من المجالات واسعة النطاق على مدار عامي 2004 و2005، بل وتنفيذ ذلك بالفعل. وتشجع المعايير الدولية لأعمال إزالة الألغام الخاصة بتعليم مخاطر الألغام والتي تم وضعها في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 المنظمات المتخصصة في مجال تعليم مخاطر الألغام على دمج برامجها "بالأعمال الأخرى الخاصة بالألغام والأنشطة الإنسانية والتنموية لتحقيق التأثير المرجو الفعال". وتقول المعايير المشار إليها "إن الهيئة العاملة في مجال إزالة الألغام والتي تقوم بأنشطة خاصة بتعليم مخاطر الألغام والتدريب على إزالتها قد تكون بحاجة إلى دراسة ما إذا كان يجب عليها الاشتراك في عملية نشر المعلومات الإعلامية أو الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالألغام أو في الأنشطة غير المتعلقة بتعليم مخاطر الألغام مثل وضع علامات على مناطق الألغام أو تسويرها أو التخلص من الألغام أو القذائف غير المنفجرة أو مساعدة الضحايا."[81]

وتهدف استراتيجية خاصة بتعليم مخاطر الألغام في البوسنة والهرسك تم التوصل إليها في مارس/آذار من عام 2004 إلى ضمان أن أنشطة تعليم مخاطر الألغام تكمل وتتكامل مع الإستراتيجية العامة للدولة والخاصة بأعمال إزالة الألغام. وفي كمبوديا ينتقل المركز الكمبودي لإزالة الألغام من مجرد فرق التوعية بالألغام إلى الارتقاء بمفهوم تعليم مخاطر الألغام القائم على المجتمع حيث يستخدم العاملون تقنيات المشاركة لتحديد كيفية تأثير الألغام والقذائف غير لمنفجرة على القرى واستخدام هذه المعلومات كقاعدة لوضع أولويات خطط عمليات إزالة الألغام وطلب الموارد التنموية. وبمجرد تحديد المجالات التي تحتاج إلى الدعم يتصل الفريق بالعديد من الهيئات لطلب الخدمات المناسبة والمتعلقة بأعمال إزالة الألغام.

وفي إثيوبيا يقوم ضباط الاتصال الاجتماعي بإعلام المجتمع عن خطط أنشطة إزالة الألغام مع الحصول على معلومات مفصلة عن مدى تأثير الألغام والقذائف غير المنفجرة على المجتمعات ووضع هذه التفاصيل في خطة إزالة الألغام. وقد نتج عن إشراك العاملين في مجال الاتصال المجتمعي تحسين التعاون مع فرق إزالة الألغام وتقليل قيام الأهالي بإزالة علامات حقول الألغام وزيادة احترام أسوار وعلامات حقول الألغام وزيادة عدد الألغام والقذائف غير المنفجرة المشكوك فيها والتي يتم الإبلاغ عنها من قبل المجتمع.

وذكرت فرق إزالة الألغام في سريلانكا إن دور الاتصال المجتمعي لفريق تعليم مخاطر الألغام ساعدهم على العمل بأكثر كفاءة خاصة في شبه جزيرة جفنا. وفي السودان قامت فرق تعليم مخاطر الألغام بعملية جمع

---

[81] المعايير الدولية لإزالة الألغام 12.10 "التخطيط لبرامج ومشروعات تعليم مخاطر الألغام الجزء 7.3 . المعايير الدولة لإزالة الألغام الخاصة بتعليم مخاطر الألغام، الطبعة الأولى في 23 ديسمبر/كانون الأول 2003 ويمكن الحصول عليها على موقع الإنترنت التالي www.mineactionstandards.org/imas.htm

البيانات وتقييم الاحتياجات المجتمعية في للمجتمعات المتأثرة بالألغام ولضحايا الألغام وقامت بالاتصال الوثيق بمنظمات إزالة الألغام لتقديم معلومات مفصلة للمجتمعات عن المخطط الموضوعة لأنشطة إزالة الألغام.

تعليم مخاطر الألغام (التوعية من مخاطر الألغا) في المدارس

من العلامات المميزة لعملية تعليم مخاطر الألغام خلال عامي 2004 و2005 هو تطوير عملية التعليم من خلال التدريب ودمج تعليم مخاطر الألغام في المناهج المدرسية. فقد تم تسجيل وجود برامج جديدة لتدريب عدد كبير من المدرسين على تعليم مخاطر الألغام ولدمج تعليم مخاطر الألغام في المناهج المدرسية في 10 دول: ألبانيا وأنغولا وأذربيجان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والأردن وموريتانيا وطاجيكستان وتايلاند. واستمرت بعض البرامج القائمة بالفعل مثل تلك الموجودة في أفغانستان والبوسنة والهرسك وكمبوديا والشيشان وجورجيا وغينيا-بيساو وإيران ولاوس ولبنان وفلسطين والسنغال وسريلانكا وأوغندا وفيتنام وبشكل أقل كثافة في روسيا البيضاء وموزمبيق ونيبال وروسيا.

ففي ألبانيا تم وضع كتيبات للتدريب وتم نشرها في المنطقة الشمالية الشرقية. وإذا نجح هذا البرنامج سيتم تطبيقه في كافة أنحاء البلاد. وفي أنغولا تم إدماج تعليم مخاطر الألغام في مبادرة جديدة على مستوى الدولة لتدريب المدرسين. واشترك في هذا البرنامج القومي لتدريب المدرسين حوالي 20 ألف مدرس وتم تدريبهم على تعليم مخاطر الألغام باستخدام أساليب المشاركة

وفي أذربيجان تم توقيع مذكرة ثلاثية للتفاهم من قبل وزارة التعليم وهيئة اليونسيف والهيئة القومية الأذربيجانية لإزالة الألغام في مايو/أيار عام 2004 وتهدف المذكرة إلى دمج تعليم مخاطر الألغام في المناهج المدرسية في المناطق المصابة بالألغام. وفي إيران تلقت أكثر من 600 مدرسة في إقليم كردستان تدريب خاص بتعليم مخاطر الألغام خلال الفترة من عام 2002 حتى إبريل/نيسان من عام 2005 كما تلقى ما يقرب من 34 ألف طالب شكل من أشكال تعليم مخاطر الألغام.

وفي موريتانيا يتم الآن وضع برنامج قومي لتعليم مخاطر الألغام للمدرسين والطلاب بالاشتراك مع المكتب القومي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية والسلطات الإقليمية والهيئات التعليمية المحلية والقومية ويستهدف البرنامج حوالي 20 ألف طالب. وفي عام 2003 تم دمج تعليم مخاطر الألغام في المنهج الدراسي في سريلانكا ضمن برنامج مدرسي قومي لتعليم مخاطر الألغام بالتعاون مع وزارة التعليم من خلال المعهد القومي للتعليم. وتقدم كافة المدارس الموجودة في المناطق المتأثرة بالألغام والمناطق الواقعة على حدود تلك المناطق تعليم لمخاطر الألغام في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وبحلول ديسمبر/كانون الأول من عام 2004 كان قد تم إعطاء ما يقرب من 8120 مدرس ابتدائي وثانوي في شمال وشرق سريلانكا دورات تدريبية في مجال تعليم مخاطر الألغام وبدأ تدريب المدرسين ففي الولايات الشمالية الوسطى والغربية الوسطى في نهاية عام 2004.

مناهج التوعية من مخاطر الألغام ومؤشرات النجاح

لقد استمر تطور تعليم مخاطر الألغام من مجرد محاضرات وعروض تقليدية عامة إلى أن أصبح مجموعة كبيرة من الأنشطة تستهدف بشكل مباشر المجتمعات المتأثرة بالألغام. ويرى بعض مقدمي تعليم مخاطر الألغام إن تغيير السلوك يشكل صعوبة أكبر من مجرد تحسين المعرفة؛ ولهذا يصبح من الواضح أنه يتعين عليهم الوضع في الاعتبار الضغوط الخاصة بقلة الموارد التي تؤدي بالأشخاص المهمشين إلى الاشتراك في الأعمال الخطرة ويتعين عليهم أيضا اقتراح بدائل واقعية.

واستمر العديد من برامج تعليم مخاطر الألغام في إيجاد أساليب تختلف عن مجرد الأساليب العادية في توصيل الرسالة بحيث اتجهت نحو عمليات تقوم على المزيد من المشاركة واستهداف المجتمعات تعمل على دمج تعليم مخاطر الألغام في عملية إزالة الألغام والكثير من الأنشطة التنموية الأخرى بشكل تفاعلي. وهذا ما يحدث في كل من البوسنة والهرسك وكمبوديا وسريلانكا. وقد توصل مركز إزالة الألغام في كرواتيا إلى أن تعليم مخاطر الألغام يشكل أكثر فاعلية فيما يتعلق بتقليل عدد الإصابات الناجمة عن الألغام عندما يتصل هذا التعليم بشكل مباشر بعملية وضع العلامات في المناطق المشكوك في وجود ألغام بها. وقام المركز الكمبودي لإزالة الألغام بمراجعة إستراتيجيته الخاصة بتعليم مخاطر الألغام من خلال تقليل عدد فرق الوعي بالألغام وتكوين فرق مجتمعية تهدف إلى تقليل المخاطر اعتقادا منه بأن الكيف وليس الكم في مجال تعليم مخاطر الألغام هو ما يتوقع أن ينتج عنه تغيير في السلوك.

ولكن من المشكلات التي تظل قائمة هي كيفية القيام بقياس فعال لتأثير نشاطات التثقيف ضد الألغام. فقد أعلن تقييم لأعمال إزالة الألغام في كمبوديا تم نشره في ديسمبر/كانون الأول عام 2004 أنه "من خلال الكتابات الموجودة واللقاءات التي تم إجرائها لم يتمكن فريق العمل من الحصول على أي نتائج ومبررات ملموسة لأنشطة تعليم مخاطر الألغام ..... وبعد عدة سنوات من البدء في تطبيق تعليم مخاطر الألغام لا تمتلك مجتمعات إزالة

الألغام فكرة تذكر عن مدى تأثير تعليم مخاطر الألغام بشكل كمي..... ولو توفر ذلك لأفاد كثيرا في عمل المزيد من التحليلات المفصلة عن هذا الموضوع" [82]

وتعتمد المعايير الدولية لإزالة الألغام في إرشاداتها الخاصة بتعليم مخاطر الألغام والمنتظر نشرها في الاجتماع السادس للدول الأعضاء خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني على أفضل التطبيقات لبرامج تعليم مخاطر الألغام في العالم لتحديد سلسلة من المؤشرات الممكنة القائمة على التأثير والكفاءة والفاعلية والاستمرارية والملائمة.[83]

وتسعى بعض الهيئات للوصول إلى مؤشرات جيدة للنجاح. ففي أفغانستان قام مركز أعمال إزالة الألغام بنشر 4 فرق لضمان الجودة وفريق للتدريب لمراقبة وتقييم أنشطة تعليم مخاطر الألغام وتوفير التدريب الحديث والمناهج المحدثة للمشاركين. وفي نيكارغوا ذكر المنسق القومي لبرامج منظمة الدول الأمريكية أنه يمكن قياس نجاح برنامج تعليم مخاطر الألغام من خلال قلة حوادث الألغام وعدد الألغام التي يتم جمعها من منازل المدنيين وخلق نوع من تعليم مخاطر الألغام القائم على المجتمع مما يزيد الاستمرارية والتقدم الذي تحرزه الخطة القومية لإزالة الألغام وزيادة الأمن في المجتمعات المتأثرة بالألغام وتلك التي كانت متأثرة بها في السابق. وتخضع برامج تعليم مخاطر الألغام في سريلانكا إلى زيارات لضمان الجودة يقوم بها نفس فريق العمل الذي يقوم بالتفتيش على مواقع إزالة الألغام. ويتم اختيار أنشطة تعليم مخاطر الألغام التي يتم التفتيش عليها بشكل عشوائي وتتم عملية المراقبة بشكل دوري كما تتم مراقبة الأنشطة المدرسية لتعليم مخاطر الألغام التي تقوم بها وزارة التعليم من خلال القنوات الحكومية.

عمليات التقييم والتعلم

خلال عامي 2004 و2005 تم تسجيل عمليات لإجراء التقييم وقياس المعرفة والتوجهات والممارسات وعمليات المسح وتوفير فرص التعلم فيما يتعلق بمشكلة الألغام والقذائف غير المنفجرة في أفغانستان وبوروندي وكولومبيا وإثيوبيا وكمبوديا ولاوس وسريلانكا.

ففي أفغانستان وجد فريق المسح التابع لمراقبة إزالة الألغام أنه على الرغم من الأعداد الكبيرة التي ذكر إنها تلقت تعليم لمخاطر الألغام لم يذكر سوى 27% فقط من عينة البحث التي تم سؤالها في المناطق المتأثرة بالألغام والتي يبلغ عدد أفرادها 2368 حصولهم على تعليم لمخاطر الألغام خلال الـ 24 شهر الماضية. ووجد مرصد الألغام أن أكثر المناهج المستخدمة شيوعا كانت هي اللقاءات المجتمعية (55%) تلتها الإعلانات (49%). وفي عام 2004 قامت الهيئة الخاصة بالمراقبة والتقييم والتدريب بإجراء مسح للمعرفة والتوجهات والممارسات التقت خلاله مع 600 مشارك في 5 مناطق في أفغانستان لتحديد فاعلية وتأثير برامج تعليم مخاطر الألغام.

وفي بوروندي تم إجراء تقييم من قبل برنامج تعليم مخاطر الألغام التابع لهيئة المعونة الدانماركية والموجه للاجئين في المعسكرات على الحدود التانزانية. وركز التقييم على قياس التأثير بالنسبة إلى التكلفة (كلف البرنامج 50 ألف دولار أي أن تكلفة تعليم الفرد من اللاجئين بلغت دولار واحد). وفي كولومبيا أظهرت حلقة عمل خاصة بتعليم مخاطر الألغام تم عقدها خلال مارس/آذار من عام 2005 أنها كانت المرة الأولى التي يجتمع فيها جميع العاملين القوميين في مجال تعليم مخاطر الألغام لتبادل الخبرات.

وفي إثيوبيا تم القيام بتقييم بناء على طلب من هيئة اليونسيف وأظهر التقييم إن برنامج تعليم مخاطر الألغام هناك "كان من بين أكثر برامج العالم نضجا"، ولكن التقييم طالب بدعم التنسيق الشامل وتقوية مهارات إدارة المشروعات. وفي لاوس أعهدت هيئة الونسيف لمركز جنيف الدولي لأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بالقيام بتقييم مشروعات تعليم مخاطر الألغام من خلال الرياضة ومشروع المناهج المدرسية المتعلقة بالقذائف غير المنفجرة ومن المتوقع أن يتم إصدار تقرير نتائج التقييم قبل نهاية عام 2005.

وفي سريلانكا أظهر تقييم لمنظمة ECHO أن تعليم مخاطر الألغام لعب دورا هاما كجزء من البرنامج الشامل لأعمال إزالة الألغام خاصة من خلال أنشطة الاتصال المجتمعي التي تربط القائمين على إزالة الألغام بالمجتمعات التي يعملون فيها. كما أعلن التقييم إن إيجاد منهج دراسي لتعليم مخاطر الألغام ودمج عمليات تعليم مخاطر الألغام كعنصر فعال كلها أمور تساعد على استمرار القدرات الخاصة بتعليم مخاطر الألغام في سريلانكا .

وفي كمبوديا انتهت دراسة أجريت في يولية/تموز عام 2004 حول التعامل والاستخدام المتعمدين للقذائف الحية.[84] وتوصلت الدراسة إلى أن التداول المتعمد للقذائف الحية كان دليل على مشكلات أكبر على رأسها الفقر وغياب الهياكل القائمة لحل تلك المشكلات. وركز تقييم آخر أجراه المركز الكمبودي لأعمال إزالة

---

[82] Robert Griffin and Robert Keeley, "تقييم مشترك لأعمال إزالة الألغام في كمبوديا لصالح مجموعة الدول المانحة العاملة في مجال إزالة الألغام الجزء 1 في 4 ديسمبر/كانون الأول 2004 ص11.

[83] للمزيد من المعلومات يمكنك زيارة الموقع التالي على الإنترنت www.gichd.ch/579.0.html

[84] Richard Moyes "التداول والاستخدام المتعمد للقذائف الحية في كمبوديا : تقييم" بنوم بنه، 2004.

الألغام على الحاجة إلى وجود مؤشرات محددة لقياس التأثير الناتج عن تعليم مخاطر الألغام.[85] وتم الانتهاء من دراسة عن إزالة الألغام بالأسلوب القروي في كمبوديا في يناير/كانون الثاني من عام 2005 تركز على ما تستهدفه وتحتويه رسائل تعليم مخاطر الألغام ومدى مصداقيتها.[86]

وتم عقد ورشة عمل إقليمية لدول أقليم نهر الميكونغ في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004 لوضع آلية لبرامج إقليمية وتبادل الخبرات. ومن بين ما توصلت إليه ورشة العمل أن المبادرات الخاصة بتعليم مخاطر الألغام تنجح في أغلب الأحيان في زيادة الوعي أكثر من تغيير السلوك؛ وحتى بعد نجاح برامج تعليم مخاطر الألغام يؤدي الفقر بالعديد من الناس إلى المخاطرة لدعم حياتهم اليومية؛ وإن من التحديات الكبرى التي تواجه برامج تعليم مخاطر الألغام في تلك المنطقة زيادة الحوادث الناجمة عن التعرض للألغام والقذائف غير المنفجرة نتيجة لجمع بقايا المعادن والقذائف؛ وإن أنشطة تعليم مخاطر الألغام تتم في بعض الأحيان دون وجود إستراتيجية واضحة وغالبا ما تتعارض مع أولويات أخرى للمجتمع؛ وإن تعاون السلطات المحلية بما في ذلك فرض القانون هي كلها أمور هامة لضمان نجاح جهود تعليم مخاطر الألغام.[87]

معايير وإرشادات التوعية من مخاطر الألغام

تقدم المعايير الدولية لإزالة الألغام والخاصة بالتوعية من مخاطر الألغام والتي صدرت للمرة الأولى في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 القاعدة التي يمكن البناء عليها للهيئات القومية العاملة في مجال إزالة الألغام إن أرادت وضع معايير قومية لضمان الجودة.[88] وفي ديسمبر/كانون الأول من عام 2004 أعربت الحملة الدولية لحظر الألغام عن مخاوفها العميقة حول آليات الموافقة التي وضعتها المعايير الدولية لإزالة الألغام.[89] واستجابة لذلك قامت هيئة اليونسيف بمراجعة المعايير بهدف تعديلها.[90] ولم يتم حتى الآن إعلان نتائج المراجعة.

وقد تم أو يتم تبني معايير قومية لتعليم مخاطر الألغام في كل من البوسنة والهرسك وإثيوبيا والعراق وسريلانكا. وفي أفغانستان تمت ترجمة المعايير الدولية لإزالة الألغام الخاصة بتعليم مخاطر الألغام إلى لغتين من اللغات المحلية ويتم استخدامها من قبل المنظمات غير الحكومية. وتم التأكيد على أهمية المعايير التي تضمن الجودة في خطة عمل نيروبي من خلال العملية #21 التي أعلنت إنه يجب على جميع برامج تعليم مخاطر الألغام ضمان "الاتساق مع المعايير الدولية لإزالة الألغام والمعايير القومية لإزالة الألغام."[91]

ضحايا الألغام الأرضية والمساعدة المتوفرة للناجين

ضحايا جدد في العام 2004-2005

يستمر عدد الناجين من الألغام الأرضية في الارتفاع مع الاعلان عن ضحايا جدد في كل منطقة في العالم، في حين أن أعداد الضحايا الجدد للألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة التي يتم الاعلان عنها قد انخفضت في العام 2004.[92] فقد وجد مرصد الألغام الأرضية، خلال العام 2004 وحتى أغسطس/آب 2005، أن هناك ضحايا جدد للألغام الأرضية وغيرها من القذائف غير المنفجرة قد تم الاعلان عنها في 58 بلداً، أي ثماني دول أقل من العدد الوارد في *تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2004*. كما سجل مرصد الألغام

---

[85] Robert Griffin and Robert Keeley, "تقييم مشترك لعمليات إزالة الألغام في كمبوديا لصالح مجموعة العمل الخاصة بالدول المانحة والعاملة في هذا المجال" الجزء 1 في 4 ديسمبر/كانون الأول عام 2004.

[86] Michael L. Fleisher إزالة الألغام غير الرسمية في كمبوديا : دراسة عملية"، الهيئة الدولية للمعوقين في عام 2005.

[87] البيان الختامي لورشة العمل حول تعليم مخاطر الألغام والقذائف غير المنفجرة في منطقة الميكونغ المنعقدة في سييم ريب في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004.

[88] انظر موقع الإنترنت wwww.mineactionstandards.org

[89] "إن معايير هيئة العمل ضد الألغام الدولية الخاصة بفريق العمل الدولي لتعليم مخاطر الألغام، وعلى الرغم من عدد من الآراء الجديرة بالاهتمام، تقدم نظام مصادقة وتقييم لن يؤدي، في رأينا، إلا إلى المزيد من التكاليف وخلق المزيد من الطبقات البيروقراطية التي سوف تثقل على عمليات تعليم مخاطر الألغام،" بيان قدمته الحملة الدولية لحظر الألغام، واللجنة الفرعية العاملة في مجال تعليم مخاطر الألغام، ومؤتمر المتابعة الأول الخاص باتفاقية حظر الألغام، نيروبي، 1 ديسمبر/كانون الأول 2004.

[90] رسالة الكترونية إلى فريق العمل الدولي لتعليم مخاطر الألغام من Reuben McCarthy بفريق الألغام الأرضية والأسلحة الخفيفة بهيئة اليونسيف في نيو يورك، 25 إبريل/نيسان عام 2005.

[91] التقرير الختامي لمؤتمر المراجعة الأول APLC/CONF/2004/5, في 9 فبراير/شباط عام 2005، ص98.

[1] يشمل عدد الضحايا، لأغراض البحث الذي يقوم به مرصد الألغام الأرضية، الأفراد القتلى أو الجرحى نتيجة حادث انفجار لغم مضاد للأفراد، لغم مضاد للعربات، معدات متفجرة مرتجلة، قنابل شظوية وغيرها من القذائف غير المنفجرة. وعندما يتضح أن هذه القذائف قد تم تفجيرها بأوامر عن بعد، فإن الحادث المعني يتم استبعاده من التقرير. وليس من الممكن دائماً، من المعلومات المتوفرة في العديد من الدول، التقرير بصورة مؤكدة، نوع السلاح الذي أدى إلى هذا الحادث. وعندما يتوفر مثل هذا المستوى من المعلومات التفصيلية، فإنها ترد كجزء من التقرير الخاص بتلك الدولة. ولكن، إذا كانت حوادث الألغام في بلد معين ناتجة فقط عن قذائف غير منفجرة، فإن ذلك البلد يتم استبعاده من الجدول أعلاه.

الأرضية أيضاً ضحايا للألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة في ثماني مناطق غير معترف بها دولياً كدول مستقلة ولكنها خاضعة لمراقبة مرصد الألغام الأرضية نظراً لكونها في وضع يتأثر بالألغام الأرضية، أي بزيادة منطقة واحدة مقارنة *بتقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2004*. وقد شهد العام 2004 تسجيل أعداد جديدة من ضحايا الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة في 56 بلداً وسبعة مناطق. كما وردت الإشارة أيضاً، في أوائل 2005، إلى ضحايا الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة أيضاً في إلسالفادور، زيمبابوي، وتايوان.[93]

ضحايا جدد للألغام الأرضية من يناير/كانون الثاني 2004 – أغسطس/آب 2005

أفريقيا	أمريكا الشمالية والجنوبية	آسيا/المحيط الهادي	أوروبا/وسط آسيا	الشرق الأوسط/شمال أفريقيا
أنغولا	كولومبيا	أفغانستان	ألبانيا	الجزائر
بوروندي	إكوادور	بورما (ميانمار)	أرمينيا	مصر
تشاد	إلسالفادور	كمبوديا	أذربيجان	إيران
دجيبوتي	نيكاراغوا	الصين	روسيا البيضاء	العراق
جمهورية الكونغو الديمقراطية	فنزويلا	الهند	البوسنة والهرسك	الأردن
إريتريا		جمهورية كوريا الشعبية	كرواتيا	الكويت
إثيوبيا		لاوس	قبرص	لبنان
غينيا-بيساو		نيبال	جورجيا	سوريا
موريتانيا		باكستان	اليونان	اليمن
موزامبيق		الفيليبين	روسيا	*فلسطين*
رواندا		سريلانكا	الصرب والجبل الأسود	*الصحراء الغربية*
السنغال		تايلاند	طاجيكستان	
الصومال		فييتنام	تركيا	
السودان		*تايوان*	أزبكستان	
أوغندا			*أبخازيا*	
زامبيا			*الشيشان*	
زيمبابوي			*كوسوفو*	
أرض الصومال			ناغورنو-كاراباخ	

الخط البارز: مناطق أعضاء في اتفاقية حظر الألغام.
الخط المائل: مناطق غير معترف بها دولياً كدول مستقلة

مقارنة *بتقرير مرصد الألغام الأرضية* للعام الماضي، ثمة أربع دول جديدة تحدثت عن ضحايا لديها نتيجة حوادث تتعلق بالألغام وهي – روسيا البيضاء، دجيبوتي، إلسالفادور وفنزويلا – بالإضافة إلى تايوان. وهناك 12 دولة كانت قد تحدثت سابقاً عن ضحايا للألغام والقذائف غير المنفجرة، ولكنها لم تذكر أي حادث منذ نهاية 2003 وهي: بوليفيا، تشيلي، إندونيسيا، كينيا، كيرغستان، ليبيريا، مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا سابقاً)، مالاوي، ناميبيا، النيجر، بيرو، وأوكرانيا.

لقد حدد مرصد الألغام الأرضية أيضاً في الفترة 2004-2005 عدداً من الدول (13) بدون أية ضحايا جديدة ناجمة عن الألغام الأرضية، ولكن بضحايا ناجمة فقط عن قذائف غير منفجرة من نزاعات سابقة، وتشمل: بنغلادش، تشيلي، أستونيا، غواتيمالا، كيرغستان، لاتفيا، ليبيريا، ناميبيا، بنما، البيرو، بولندا، تانزنيا، وأوكرانيا.

حجم المشكلة

لقد تم تحقيق بعض التقدم منذ البدء بتطبيق اتفاقية حظر الألغام. وانخفض العدد المعلن للضحايا الجدد للألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة انخفاضاً ملحوظاً في بعض الدول التي كانت تعاني بصورة بالغة من هذه المشكلة. ولكن ما زالت الألغام الأرضية تتسبب في العديد من الضحايا الجديدة في العديد من الدول. ومع

[2] تشمل هذه المناطق: أبخازيا، الشيشان، كوسوفو، ناغورنو-كاراباخ، فلسطين، أرض الصومال، تايوان، والصحراء الغربية.

الاعتراف بأنه ليس من الممكن أن نعرف بيقين قاطع، إلا أنه من المحتمل الآن أن عدد الضحايا الجدد للألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة يتراوح ما بين 15000 – 20000 في كل عام. واستناداً إلى المعلومات التي يتم تجميعها لصالح *تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2005* فإنه من الواضح أنه:

- ما زالت الألغام الأرضية تشكل تهديداً هاما، ودائماً وبدون أي تمييز؛
- يشكل المدنيون الغالبية العظمى من الضحايا الجدد للألغام الأرضية؛
- لا تقتصر مشكلة الألغام الأرضية على الدول التي تعاني من هذه المشكلة؛ فقد تعرض مواطنون من 25 دولة/منطقة (بما في ذلك خمس دول خالية من الألغام) للقتل أو الإصابة نتيجة ألغام أرضية أثناء وجودهم خارج حدود بلادهم في الفترة 2004-2005.

خلال الفترة 2004-2005، كانت ضحايا الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة ما زالت تسقط في كل منطقة من العالم: في 17 بلداً ومنطقة واحدة في أفريقيا السوداء، في 14 بلداً وأربع مناطق في أوروبا وآسيا الوسطى، في 13 بلداً ومنطقة واحدة في آسيا-منطقة المحيط الهادي، في تسع دول ومنطقتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي خمس دول في الأمريكتين. وقد وجد مرصد الألغام الأرضية أن 33 بلداً من بين الدول والمناطق الـ 58 التي عانت من ضحايا جدد للألغام الأرضية في 2004-2005 لم تكن تشهد أي نزاع مسلح نشط خلال فترة هذا البحث. بل في العديد من الحالات، كان النزاع قد انتهى منذ عشر سنوات أو أكثر: مثلاً؛ في كمبوديا، وموزامبيق وفييتنام. لقد كان السبب وراء إضافة تلك الدول الجديدة على قائمة 2004-2005 هو وجود ضحايا جدد نتيجة نزاعات سابقة، وليس بداية نزاع جديد.

لقد شملت ضحايا الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة خلال الفترة 2004-2005 أيضاً مواطنون من 24 بلداً، بالإضافة إلى فلسطين، أصيبوا بجروح أو قتلوا أثناء وجودهم خارج بلادهم لانشغالهم في نزاعات مسلحة، أو عمليات نزع ألغام، أو حفظ السلام، أو غيرها من النشاطات. وهذه الدول هي: الجزائر، مصر، أريتريا، فرنسا، جورجيا، الهند، إيران، العراق، إيطاليا، موريتانيا، مولدوفا، المغرب، هولندا، باكستان، بولندا، رومانيا، روسيا، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة / بريطانيا، الولايات المتحدة، أوزبكستان، وزيمبابوي.

وتسببت حوادث الألغام، في العام 2004 وحتى أغسطس/آب 2005، أثناء عمليات إزالة الألغام أو تمارين التدريبات العسكرية في إصابات بين القائمين على نزع الألغام والجنود في 26 بلداً (أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، البوسنة والهرسك، كمبوديا، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كرواتيا، إثيوبيا، جورجيا، اليونان، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيريا، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، رواندا، الصرب والجبل الأسود، سريلانكا، السودان، فييتنام، واليمن) وثلاث مناطق (أبخازيا، ناغورنو-كاراباخ، وتايوان).

جمع المعلومات عن الضحايا

ما زال من الصعب الحصول على معلومات شاملة عن ضحايا الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة، وخاصة في بلدان ما زالت تشهد نزاعاً قائماً، أو في حقول ألغام في مناطق نائية، أو بسبب الموارد المحدودة لرصد خدمات الصحة العامة. وتشمل المصادر المستعملة لتحديد الضحايا الجدد قواعد البيانات، والسجلات الحكومية، وسجلات المستشفيات، والتقارير الإعلامية، واستطلاعات مسح المعلومات ودراسات تقييم المعلومات والمقابلات.

لقد حدد مرصد الألغام الأرضية ما يزيد على 6521 ضحية جديدة للألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة خلال العام 2004، بما في ذلك 1262 طفلاً على الأقل (19 بالمائة) و239 امرأة (4 بالمائة).[94] كما تم تحديد 25 بالمائة من الضحايا كأفراد عسكريين.[95] ويشير تحليل قام به Survey Action Centre

[3] في المقابل، تم تحديد 8270 ضحية جديدة للألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة في العام 2003. ولكن من الضروري اعتبار أرقام الضحايا الجدد المبلغ عنها على أنها الحد الأدنى، حيث أن العديد من الدول التي تعاني إلى حد كبير من مشكلة الألغام لم يكن قادراً على توفير إحصائيات للسنة بأكملها أو للبلد بأكمله، مثلاً، العراق، حيث تم التبليغ عن 261 ضحية مقارنة بـ 2189 ضحية في العام الماضي. وتكتفي بعض التقارير بالإشارة إلى مقتل أو إصابة عدد من الأشخاص بدون إعطاء رقم محدد؛ ومثل هذه التقارير وغيرها التي تعطي أرقاماً تقديرية فقط لا يتم إدخالها في المجموع العام. كما أن الأرقام الخاصة بضحايا الألغام من النساء والأطفال يجب النظر إليها على أنها الحد الأدنى فقط؛ ذلك أنه كثيراً ما يتم إغفال جنس الضحايا وأعمارها في التقارير الخاصة بهذا الأمر.

[4] يشكل هذا الرقم زيادة هامة في مقابل أقل من 14 بالمائة من الضحايا العسكريين في العام الماضي. ولا يعتبر مرصد الألغام الأرضية هذا مؤشراً على تغيير، إجمالي، في تأثير مشكلة الألغام الأرضية على المدنيين، بل يعكس على الأرجح نوعية المعلومات المتوفرة. إن الضحايا التي يتم التبليغ عنهم في الدول التي تعاني من الألغام، حيث الإعلام هو المصدر الأساسي للمعلومات، هم غالباً من العسكريين. مثلاً، في كولومبيا، حيث تم إقامة آلية لجمع المعلومات وحيث البلد يشهد نزاعاً مسلحاً، شكل العسكريون نسبة 71 بالمائة من مجموع 863 ضحية تم التبليغ عنها في العام 2004 (63 بالمائة في العام 2003، 49 بالمائة في العام 2002). و يشكل مجموع ضحايا الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة التي تم التبليغ عنها 13 بالمائة

لاستطلاعات لتأثير الألغام الأرضية في 13 بلداً منذ العام 2000 إلى أن 96 بالمائة من جميع الضحايا "المسجلة حديثاً" كانت من المدنيين، 24 بالمائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً، و 12 بالمائة من النساء.[96]

ولكن، من الضروري أن نتذكر أن الرقم 6521 يمثل فقط الضحايا التي *يتم التبليغ عنها* ولا يأخذ في الاعتبار الضحايا العديدة التي لا يبلغ عنها. ويتعرض المدنيون، في العديد من الدول، للقتل أو الإصابة في مناطق نائية بعيدة عن أي شكل من أشكال المساعدة أو وسائل الاتصالات، وفي بعض الدول لا يتم التبليغ عن الإصابات لأسباب عسكرية أو سياسية.

تضع الحكومات الآن تشديداً أكبر على أهمية المعلومات الصحيحة والراهنة عن ضحايا الألغام والناجين من الألغام وذلك من أجل أن نفهم بصورة أفضل احتياجات الناجين، ولضمان أن الموارد المحدودة يتم استخدامها بأفضل السبل نجاعة حيث الحاجة إليها هي أكثر ما تكون. ويتم حالياً جمع المعلومات عن حوادث الألغام وضحايا الألغام وتخزينها، في عدد آخذ في الزيادة ولكنه ما يزال محدوداً من الدول التي تعاني من الألغام، وذلك باستعمال نظام إدارة المعلومات للعمل ضد الألغام أو أية قاعدة بيانات مشابهة. وقد ذكر 33 بلداً و ست مناطق، من بين 58 بلداً و ثماني مناطق أبلغت عن ضحايا جدد للألغام في 2004-2005، أنها تستعمل نظام إدارة المعلومات للعمل ضد الألغام أو قاعدة بيانات مشابهة أخرى، وذلك لتسجيل بيانات الضحايا. واستطاع 20 بلداً وثلاث مناطق فقط من بين الدول والمناطق المذكورة أعلاه، تزويد مرصد الألغام الأرضية ببيانات لسنة كاملة أو بيانات جمعت في جميع المناطق التي تعاني من الألغام. وحتى في الدول التي يتوفر لديها نظام عامل لجمع المعلومات، فإنه من المحتمل ألا يتم التبليغ عن جميع ضحايا الألغام. إن نظام إدارة المعلومات للعمل ضد الألغام لديه القدرة على تسجيل بيانات ضحايا الألغام؛ ولكن نقص الموارد البشرية والمالية قد يمنع أحياناً، بحسب التقارير، استعمال هذا النظام بشكل فعال. إن الجهات التي تتولى جمع البيانات عن ضحايا الألغام هي مراكز العمل ضد الألغام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الوطنية، اليونيسيف، وبعض المنظمات غير الحكومية. كما أن استطلاعات مسح تأثير الألغام الأرضية تعتبر أيضاً مصدراً جيداً للمعلومات عن الضحايا والناجين "الذين تم التبليغ عنهم حديثاً". ولكن، يبقى الواقع يشير إلى أن عملية جمع البيانات، في العديد من الدول التي تعاني من الألغام، مازالت غير كاملة، وفي بعض الحالات تكون معدومة إلى حد خطر. كما أن هناك احتمال قوي بوجود نقص بالغ في التبليغ عن حوادث الألغام، بالإضافة أيضاً إلى عدم صحة البيانات أو تكرارها.

لقد انخفض عدد الضحايا الجدد المعلن عنها في العام 2004 مقارنة بالعام 2003 وذلك في الكثير من الدول التي تعاني من الألغام، وكان هذا الانخفاض ملحوظاً في بعض الحالات، مثل أنغولا، لبنان وسريلانكا. ويبدو في بعض الحالات أن الانخفاض الكبير في عدد الضحايا الجدد المعلن عنها هو نتيجة انخفاض القدرة على القيام بجمع شامل للبيانات كما هو الحال في إريتريا، إثيوبيا، وأوغندا. كما تؤدي النزاعات في حالات أخرى، مثل بورما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، و العراق؛ وانعدام الأمن والاستقرار في حالات مثل السودان، إلى إعاقة جمع البيانات وتبادل المعلومات.

وحيثما سجلت التقارير، في العام 2004، ارتفاعاً في عدد الضحايا، فإن هذا يبدو إلى حد كبير نتيجة تحسين وسائل جمع البيانات، مثل أرمينيا، بوروندي، تشاد، غينيا-بيساو، الأردن، وموزامبيق، بالإضافة إلى أرض الصومال. أما في كولومبيا، الباكستان، الفيليبين، الصومال، وتركيا فإن تحسين وسائل جمع البيانات بالإضافة إلى زيادة التوتر واتساع نطاق النزاعات يبدو أنها ساهمت جميعها في ارتفاع ملحوظ في أعداد ضحايا الألغام المعلن عنهم في العام 2004. كما أدت عوامل أخرى، مثل تنقلات السكان، زيادة النشاطات الزراعية، ونمو التجارة في المعادن الخردة إلى زيادة عدد الضحايا المعلن عنها في دول مثل كمبوديا ولاوسن بالإضافة إلى ناغورنو-كاراباخ.

فيما يلي بعض النتائج للعام 2004 من الدول والمناطق التي تتوفر فيها قاعدة بيانات لضحايا الألغام الأرضية. تم ترتيبها تنازلياً بحسب أرقام الضحايا مع الإشارة إلى التغيير الحاصل مقارنة بالعام 2003.

- في كمبوديا، 898 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 772 في العام 2003
- في أفغانستان، 878 ضحية معلن عنها من خلال UNMACA، انخفاض من الرقم 1018 في العام 2003. وما زال التقدير، مع ذلك، أن هناك حوالي 100 ضحية جديدة كل شهر.
- في كولومبيا، 863 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 724 في العام 2003.
- في بوروندي، 320 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 235 في العام 2003.

من الضحايا المبلغ عنها في تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2004. وبالتالي، فإن النسبة العالية من الضحايا العسكريين في كولومبيا تؤثر على النسبة العالمية الشاملة للضحايا العسكريين مقابل الضحايا من المدنيين. وفي المقابل، كانت نسبة الضحايا من العسكريين في كمبوديا، وهي بلد ينعم بالسلام، لا تتجاوز واحد بالمائة من مجموع 898 ضحية.

[5] بريد الكتروني من مايك كندلين، مدير الاستطلاعات في Survey Action Centre ، إلى مرصد الألغام الأرضية (هيئة المعاقين الدولية) بتاريخ 7 سبتمبر/أيلول 2005. نتائج استطلاعات تأثير الألغام الأرضية من أفغانستان، أنغولا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، كمبوديا، تشاد، إريتريا، إثيوبيا، لبنان، موزامبيق، الصومال، تايلاند، واليمن. المقصود بالضحايا "المسجلة حديثاً" هي تلك التي سجلت خلال الـ 24 شهراً الأخيرة قبل تاريخ الاستطلاع.

- في أنغولا، 195 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 270 في العام 2003.
- في لاوس، 194 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 128 في العام 2003.
- في الشيشان، 94 ضحية مدنية مسجلة لدى يونيسيف، انخفاض من الرقم 209 في العام 2003.
- في أرض الصومال، 63 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 50 في العام 2003.
- في السودان، 62 ضحية مسجلة لدى NMAO ، انخفاض من الرقم 127 في العام 2003.
- في سريلانكا، 56 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 99 في العام 2003.
- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 50 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 233 في العام 2003.
- في البوسنة والهرسك، 43 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 54 في العام 2003.
- في ناغورنو-كاراباخ، 34 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 21 في العام 2003.
- في تشاد، 32 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 18 في العام 2003.
- في أذربيجان، 32 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 28 في العام 2003.
- في اريتريا، 30 ضحية معلن عنها في منطقة الأمن المؤقتة، انخفاض عن الرقم 62 في العام 2003.
- في غينيا-بيساو، 30 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 12 في العام 2003.
- في موزامبيق، 30 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 14 في العام 2003.
- في إثيوبيا، 27 ضحية معلن عنها في تيجري وعفار فقط، انخفاض من الرقم 39 في العام 2003، في حين سجل استطلاع تأثير الألغام الأرضية 297 ضحية في العام 2003.
- في ألبانيا، 25 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 4 في العام 2003؛ من بينها 20 ضحية سقطت في حادث واحد خلال دورة تدريب.
- في تايلاند، 24 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 29 في العام 2003.
- في كرواتيا، 20 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 9 في العام 2003.
- في السنغال، 17 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 19 في العام 2003.
- في اليمن، 17 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 18 في العام 2003.
- في كوسوفو، 14 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 19 في العام 2003.
- في لبنان، 14 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 26 في العام 2003.
- في طاجيكستان، 14 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 12 في العام 2003.
- في رواندا، 12 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 7 في العام 2003.
- في البيرو، 5 ضحايا لقذائف غير منفجرة ولكن لا ضحايا ألغام معلن عنها، انخفاض من الرقم 21 في العام 2003.
- في زيمبابوي، 4 ضحايا لقذائف غير منفجرة ولكن لا ضحايا ألغام معلن عنها في العام 2004، انخفاض من الرقم 26 في العام 2003.

وفي دول أخرى تعاني من الألغام، يتم جمع بيانات محدودة فقط عن ضحايا الألغام الأرضية/القذائف غير المنفجرة من الوزارات والهيئات الحكومية، الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية، المستشفيات، تقارير وسائل الاعلام، الاستطلاعات، وحملات تلك الدول التابعة للحملة العالمية لحظر الألغام. إن البيانات المتوفرة، في بعض الحالات، تكون أقل بكثير من التقديرات الخاصة بعدد الأفراد القتلى أو المصابين من الألغام الأرضية في كل عام.

- في الهند، 295 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 270 في العام 2003.
- في العراق، 261 ضحية معلن عنها، أقل بكثير من الرقم 2189 المعلن في العام 2003، ولكن بسبب عدم توفر نظام مراقبة والحالة الأمنية السائدة، فإنه من المحتمل أن يكون عدد الضحايا المعلن عنها أقل بكثير من الواقع. وقد سقط العديد من الضحايا بسبب معدات متفجرة مرتجلة، ويبدو أن معظمها يتم تفجيره بأوامر عن بعد.
- في فيتنام، 238 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 220 في العام 2003؛ ويعتقد أن الرقم الحقيقي هو أكبر بكثير.
- في الباكستان، 195 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 138 في العام 2003.
- في تركيا، 184 ضحية معلن عنها، ارتفاع كبير من الرقم 67 في العام 2003.
- في نيبال، 132 ضحية معلن عنها في وسائل الاعلام خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2004.

- في إيران، 109 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 135 في العام 2003؛ ولكن مركز النشاط ضد الألغام في إيران يقدر أن ثلاثة أشخاص يتعرضون للقتل أو الإصابة من الألغام الأرضية كل يومين في إيران.
- في الصومال، 91 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 75 في العام 2002.
- في بورما (ميانمار) 82 ضحية معلن عنها؛ ولكن يعتقد أن الرقم الحقيقي هو أكبر بكثير.
- في جورجيا، 53 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 50 في العام 2003.
- في الفيليبين، 47 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 21 في العام 2003.
- في أوغندا، 31 ضحية معلن عنها، انخفاض من الرقم 64 في العام 2003.
- في الأردن، 27 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 6 في العام 2003.
- في فلسطين، 26 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 23 في العام 2003.
- في اليونان، 24 ضحية معلن عنها، ضعف الرقم 12 في العام 2003.
- في الكويت، 20 ضحية معلن عنها، ارتفاع كبير من الرقم 2 في العام 2003.
- في روسيا البيضاء، 16 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 9 في العام 2003.
- في أرمينيا، 15 ضحية معلن عنها، ارتفاع من الرقم 8 في العام 2003.

وما زالت ضحايا الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة تسقط في العام 2005 ويتم الاعلان عنها في كل منطقة في العالم، بما في ذلك:

- في كمبوديا، 594 ضحية جديدة معلن عنها حتى نهاية يونية/حزيران، 2005، مقابل 596 ضحية معلن عنها خلال الفترة ذاتها في العام 2004.
- في كولومبيا، 510 ضحية جديدة معلن عنها حتى 1 أغسطس/آب، 2005.
- في أفغانستان، 491 ضحية جديدة معلن عنها حتى نهاية يونية/حزيران، زيادة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2004.
- في لاوس، 127 ضحية جديدة معلن عنها حتى نهاية يولية/تموز.
- في الباكستان، 82 ضحية جديدة معلن عنها حتى أوائل يولية/تموز.
- في فيتنام، 81 ضحية جديدة معلن عنها حتى يولية/تموز.
- في الفيليبين، ارتفع عدد الضحايا المعلن عنها ارتفاعاً كبيراً مع تسجيل 54 ضحية جديدة حتى مايو/أيار، أي أكثر من مجموع الضحايا المعلن عنها خلال العام 2004 بأكمله.
- في السودان، 50 ضحية جديدة معلن عنها خلال الأشهر الستة الأولى من العام.
- في أرض الصومال، 38 ضحية جديدة معلن عنها حتى أغسطس/آب.
- في أنغولا، 36 ضحية جديدة معلن عنها في الأشهر الستة الأولى، انخفاض كبير مقارنة بالعام 2004.
- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 21 ضحية جديدة معلن عنها خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2005.
- في موزامبيق، 20 ضحية جديدة معلن عنها حتى نهاية أغسطس/آب.
- في اليمن، ارتفع عدد الضحايا المعلن عنها ارتفاعاً كبيراً مع 19 ضحية جديدة حتى أغسطس/آب 2005، أي أكثر من مجموع الضحايا المعلن عنها خلال العام 2004 بأكمله.
- في كرواتيا، 14 ضحية جديدة حتى نهاية يولية/تموز.
- في رواندا، ارتفع عدد الضحايا المعلن عنها ارتفاعاً كبيراً مع 14 ضحية جديدة حتى يونية/حزيران 2005، أي أكثر من مجموع الضحايا المعلن عنها خلال العام 2004 بأكمله.
- في طاجيكستان، 14 ضحية جديدة معلن عنها حتى 30 أبريل/نيسان، أي نفس العدد المعلن عنه للعام 2004 بأكمله.
- في غينيا-بيساو، 12 ضحية جديدة معلن عنها حتى نهاية أغسطس/آب، انخفاض ملحوظ مقارنة بالعام 2004.

إن عدد الضحايا الجدد هو مجرد مؤشر صغير لمشكلة الألغام الأرضية. الأمر الأكثر أهمية هو عدد الناجين من الألغام الذين يحتاجون للمساعدة ولهم الحق في الحصول عليها. إن عدد الناجين من الألغام الأرضية يستمر في *الارتفاع* على الرغم من أن عدد الضحايا الجدد للألغام الأرضية المعلن عنهم هو في انخفاض في العديد من الدول التي تعاني من الألغام الأرضية.

ولا يعرف حتى الآن العدد الدقيق للناجين من الألغام في العالم. ولكن المزيد من المعلومات أصبح الآن متوفراً من خلال استطلاعات تأثير الألغام الأرضية وزيادة عمليات جمع البيانات. لقد تمكن مرصد الألغام الأرضية من تحديد 247750 شخصاً من الناجين من الألغام في 97 بلداً[97] وثمانية مناطق. وعلى الرغم من أن بعض هذه الحوادث تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الغالبية العظمى من الناجين كانوا قد أصيبوا من منتصف السبعينات فما بعد. وهذا الرقم لا يشمل الأعداد المقدرة بنحو 100000 أو أكثر من الناجين من الألغام في أفغانستان، أو الجنود الأجانب الذين أصيبوا أثناء الحرب في فيتنام في السبعينات من القرن الماضي، أو الغزو السوفياتي لأفغانستان في الثمانينات، أو حرب الخليج الأولى في 1990. ولا يعرف عدد الموجودين الآن على قيد الحياة من بين هؤلاء الناجين المعلن عنهم. وإذا أخذنا بعين الاعتبار العدد الكبير من الضحايا الذين غالباً لم يتم تسجيلهم على الاطلاق، فإنه من المعقول الافتراض بأن عدد الناجين من الألغام في العالم اليوم يتراوح ما بين 300 – 400 ألف شخص.

إن الكثير من الدول التي لم تسجل أي عدد من الضحايا الجدد للألغام ما زال لديها أعداد من الناجين من الألغام الأرضية الذين هم بحاجة مستمرة للمساعدة. وبالاضافة إلى الـ 58 دولة التي أعلن عن وجود حوادث ألغام / قذائف غير منفجرة خلال 2004 – 2005، تمكن مرصد الألغام الأرضية من تحديد 63 دولة أخرى يوجد فيها ناجون من ألغام / قذائف غير منفجرة بما في ذلك 15 دولة لا تعاني من مشكلة الألغام حيث تعرض مواطنوها للإصابة أثناء وجودهم في الخارج في حوادث ألغام منذ العام 1999، ودولتين اصيب مواطنوها قبل العام 1999، وثلاث دول لديها ناجون من الألغام ولكن لا تتوفر أية معلومات إحصائية عنهم. إن حوالي ثلثي الدول في العالم – 121 بلداً – تعاني إلى حد ما من مشكلة الألغام الأرضية/القذائف غير المنفجرة وقضية الناجين من الألغام.

تلبية احتياجات الناجين

وافقت الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام على تعزيز تقارب شامل ومتكامل لمسألة مساعدة الضحايا والذي يرتكز على تعريف ثلاثي المستويات لضحية الألغام الأرضية. وهذا يعني أن "ضحية الألغام" يشمل الأفراد الذين تأثروا مباشرة بالألغام، وعائلاتهم، والمجتمعات التي تعاني من مشكلة الألغام. وبالتالي، فإن مساعدة الضحايا ينظر إليها على أنها مجال واسع من النشاطات التي يستفيد منها الأفراد، والعائلات والمجتمعات.[98] لقد تم استعمال التعبير "مساعدة الناجين" في تقرير *مرصد الألغام الأرضية للعام 2005* ليصف النشاطات الواردة في تقارير الدول والموجهة للأفراد الذين تأثروا مباشرة بحوادث ألغام. إن المقصود من استعمال تعبير "الشخص الناجي" هو التشديد على هذا الفرق في المعنى.

وبالإضافة إلى ذلك، لقد أدركت الدول الأعضاء أن الناجين من الألغام هم جزء من مجموعة أكبر من الأشخاص الجرحى والمعاقين، وأن الجهود الخاصة بمساعدة الضحايا يجب ألا تستثني الأشخاص الجرحى أو المعاقين نتيجة قضايا أخرى. وقد لحظ التقرير النهائي لمؤتمر المراجعة الأولى أن " الزخم الناجم عن المؤتمر لمساعدة ضحايا الألغام قد أتاح الفرصة لتعزيز رفاهة ضحايا الألغام الأرضية بالإضافة إلى كافة الأشخاص الآخرين الجرحى بسبب الحروب والأشخاص المعاقين."[99] وتوفر نشرة مرصد الألغام الأرضية المعلومات بشأن التسهيلات المتاحة للأشخاص من ذوي العاهات بغض النظر عن سبب الإعاقة وتحدد، حيثما أمكن، عدد الناجين من الألغام الذين يستفيدون من هذه الخدمات.

إن معرفة المشاكل التي تواجه الناجين من الألغام والتسهيلات والبرامج المتوفرة لمساعدتهم تزداد بشكل متواصل. إن العديد من الناجين من الألغام الأرضية لا يملكون فرصة الوصول إلى بعض الاحتياجات الأكثر أساساً: الأمن الغذائي، الحصول على المياه، المسكن الكافي، الطرق، وسيلة الحصول على دخل، الرعاية الصحية، وفرصة الحصول على خدمات إعادة التأهيل مدى الحياة التي يحتاجها العديد من الناجين. إن الناجين من الألغام وغيرهم من الأشخاص المعاقين هم من بين أكثر المجموعات فقراً في كل مجتمع.

إن احتياجات الناجين من الألغام هي احتياجات طويلة الأمد، وفي الكثير من الأحيان تستمر هذه الاحتياجات على مدى الحياة. إن الإعاقة بالنسبة لشخص ما تعني غالباً أنه لا يعتبر ضمن المجتمع بصورة كاملة، وتكون المساعدة تقليدياً ضمن إطار طبي أو خيري، بحيث تقدم الخدمات للأشخاص المعاقين بشكل معزول عن بقية المجتمع. لم يتضمن هذا المسار تركيزاً على على حقوق المعاقين وطاقاتهم على المساهمة كأشخاص نشطين في المجتمع. وبالتالي، فقد قام الأشخاص المعاقين بتنظيم أنفسهم ضمن منظمات الأشخاص

---

[6] لقد تم تحديد أشخاصاً ناجين من الألغام والقذائف غير المنفجرة في: بوليفيا، بلغاريا، كوستا ريكا، إستونيا، هنغاريا، كينيا، إندونيسيا، لاتفيا، ليثوانيا، مونغوليا، نيجيريا، بنما، جمهورية الكونغو، سورينام، تانزانيا، وتيمور ليستي، وذلك بالإضافة إلى الدول التي تعاني من الألغام الأرضية.

7 الأمم المتحدة، التقرير النهائي، مؤتمر المراجعة الأول للدول الأعضاء في ميثاق الحظر على استعمال الألغام المضادة للأفراد وتكديسها، وانتاجها، ونقلها، وتدمير هذه الألغام، نيروبي، 29 نوفمبر/تشرين الثاني – 3 ديسمبر/ كانون الأول 2004، APLC/CONF/2004/5، 9 فبراير/شباط 2005، ص 27.

[8] التقرير الأخير لمؤتمر المراجعة الأول، APLC/CONF/2004/5 ، 9 فبراير/شباط 2005، ص27.

المعاقين لتعزيز نظرة اجتماعية للإعاقة قائمة على أساس حقوق المعاقين، وذلك بهدف تغيير المجتمع بحيث يصبح أكثر شمولاً للمعاقين. ويتلخص شعار هذه الحركة بعبارة "لا نشاط يتعلق بنا بدون مشاركتنا"، وهو أيضاً المبدأ الموجه للجدل القائم بشأن الإعاقة. إن التوجه الأكثر شيوعا لمعالجة مسألة الإعاقة هو التوجه ثنائي المسار، الذي يستند إلى جعل قضايا الإعاقة في صميم قضايا المجتمع والتنمية الأساسية على مختلف المستويات، وعدم تجاهل الاحتياجات الخاصة، في نفس الوقت، للأشخاص المعاقين.

لقد أدركت الدول الأعضاء أيضاً أن المساعدات المقدمة للناجين من الألغام يجب النظر إليها ضمن الإطار الأوسع للتنمية ونقص التنمية. واتفق الأعضاء على أن المساعدات المقدمة لضحايا الألغام يجب أن تكون متكاملة مع استراتيجيات تخفيض الفقر ومخططات التنمية طويلة الأمد وذلك لضمان استدامتها ولتجنب العزل غير الضروري للناجين من الألغام.[100]

تشترط اتفاقية حظر الألغام، في المادة 6، الفقرة 3، أن "تقوم كل دولة، قادرة على ذلك، بتقديم المساعدة لرعاية ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم ودمجهم اجتماعياً واقتصادياً ..." ويستفيد الآن العديد من الناجين من الألغام من تنامي الاهتمام، من جانب الدول الأعضاء وغيرهم، الموجه لمسألة مساعدة الضحايا. ومع ذلك، إن الكثير من الناجين من الألغام لا يزالون غير قادرين على الحصول على التسهيلات اللازمة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بشكل تام، ويشير العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في تقاريرهم إلى أن نقص التمويل، وخاصة التمويل طويل الأمد، يحد من عملياتهم ومن استدامة برامجهم. ثمة تفهم أكبر لمدى حجم المشكلة، ولحقيقة أن البرامج القائمة حالياً ما زالت أبعد من أن تلبي احتياجات المعاقين. ويبدو أن المزيد من المساعدات الخارجية ما زال مطلوباً من أجل توفير الرعاية وإعادة التأهيل للناجين من الألغام.

قدرة الدول التي تعاني من الألغام على تقديم المساعدات للناجين من الألغام الأرضية

أعاد التقرير النهائي لمؤتمر المراجعة الأول التأكيد على العناصر الستة الأساسية في المساعدات لضحايا الألغام الأرضية: جمع البيانات، الرعاية الطبية الطارئة والمستمرة، إعادة التأهيل الجسماني والأطراف الصناعية، الدعن النفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي، إعادة الاندماج الاقتصادي، والقوانين والسياسات العامة المتعلقة بالإعاقة.[101]

إن نطاق البحوث التي تقوم بها نشرة مرصد الألغام الأرضية لا يستطيع الإحاطة بما يتطلبه تحليل تفصيلي للجهود والامكانات المتوفرة لدى الدول التي تعاني من مشكلة الألغام من أجل التصدي لاحتياجات الناجين من الألغام الأرضية، والمعاقين بشكل عام. واستناداً لتحليل كمي خالص للمعلومات المتوفرة في *تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2005*، فإنه يبدو أن معظم الدول تتوفر لديها التسهيلات للتصدي لبعض احتياجات الناجين من الألغام الأرضية.

ولكن، تأكد لدى مرصد الألغام الأرضية أن جانباً واحداً أو أكثر من جوانب المساعدة للناجين يعتبر غير كافٍ، حسب التقارير، لتلبية احتياجات الناجين من الألغام وغيرهم من المعاقين، وذلك في 51 دولة على الأقل من بين 58 دولة أعلنت أن لديها ضحايا جدد للألغام في 2004 – 2005، بالإضافة إلى ستة مناطق في العالم. وحتى عندما تتوفر الخدمات، فإنها غالباً ما تكون على مسافات بعيدة من المناطق التي تعاني من الألغام، الأمر الذي يجعل الوصول إلى هذه الخدمات أمراً غير ممكن للعديد من الناجين، أو أنها عالية الكلفة إلى حد لا يستطيع الناجون تحمله، أو أنها غير متاحة لمجموعة أو أخرى من الناس لأسباب بيروقراطية بحتة. وما زالت المساعدات في المجال الذي وضعه العديد من الناجين من الألغام في المكانة الأولى من حيث الأهمية – إعادة الاندماج الاقتصادي – غير متوفرة في العديد من الدول.

وتحدد الأبحاث التي قام بها مرصد الألغام الأرضية في 2004 – 2005 نفس المشاكل الأساسية المسجلة في السنة السابقة:

- توجد معظم الخدمات في المراكز المدينية، ولكن الغالبية من الناجين من الألغام يقيمون في مناطق ريفية حيث يتمركز التلوث من الألغام إلى أقصى حد.
- يتم توجيه معظم الموارد نحو الرعاية الطبية وتوفير التجهيزات الخاصة بعلاج الكسور.
- تتوفر المساعدات في مجال الدعم الاجتماعي والنفسي وإعادة الاندماج الاقتصادي بشكل محدود فقط.
- يعاني العديد من الدول التي تواجه مشكلة الألغام من نقص في الأشخاص المدربين بشكل كافٍ لتقديم الرعاية الطبية وإعادة التأهيل الجسماني، وتتطلع هذه الدول إلى المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة للمساعدة في تقديم الخدمات للناجين من الألغام.

---

[9] التقرير الأخير لمؤتمر المراجعة الأول، APLC/CONF/2004/5 ، 9 فبراير/شباط 2005، ص28 .

[10] التقرير الأخير لمؤتمر المراجعة الأول، APLC/CONF/2004/5 ، 9 فبراير/شباط 2005، ص28

- غالباً ما تفتقر المنظمات غير الحكومية المحلية والبنى التحتية المتعلقة بالصحة وإعادة التأهيل الجسماني إلى الموارد المالية والقدرة على مواصلة البرامج بعد أن تنسحب المنظمات الدولية.
- تتسبب النزاعات القائمة، وما ينجم عنها من قضايا أمنية في بعض الدول التي تعاني من الألغام، في الحد من قدرة الحكومة والهيئات الدولية على تقديم المساعدات للناجين من الألغام الأرضية حداً شديداً.
- ما زالت الأوضاع الاقتصادية للعديد من الدول التي تعاني من الألغام والناجين من الألغام تشكل عائقاً أمام توفير المساعدات الكافية.

جمع البيانات

أقرت الدول الأعضاء (في اتفاقية حظر الألغام) خلال مؤتمر المراجعة الأول بـ "قيمة وضرورة توفر بيانات دقيقة وراهنة بشأن عدد الإصابات الجديدة من الألغام، ومجموع الناجين واحتياجاتهم المحددة، ومدى توفر أو انعدام الخدمات الموجودة للتصدي لاحتياجاتهم ونوعية هذه الخدمات ... "[102] وتتوفر المعلومات، في تقارير الدول التي تعاني من الألغام الواردة في تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2005، بشأن التسهيلات التي تم تحديدها على أنها تساعد الناجين من الألغام الأرضية وغيرهم من المعاقين. وقد طلب من العديد من مراكز هذه التسهيلات أن تقدم تقريراً بشأن عدد الأشخاص الذين تمت مساعدتهم في السنة السابقة، وكم كان عدد الناجين بينهم من الألغام الأرضية. ولم تستطع نشرة مرصد الألغام الأرضية دائماً الحصول على هذه المعلومات، كما أن بعض مراكز الخدمات لا تحتفظ بسجلات عن سبب الإصابة، حيث تتم معالجة جميع المعاقين بصورة متساوية. وذكرت بعض هذه المراكز أنه لا تتوفر لديها القدرة على تسجيل أي نوع من البيانات. ولكن، وعلى الرغم من هذا، فإنه تتوفر لدينا كمية جيدة من المعلومات بشأن ضحايا الألغام الأرضية. ولكن المشكلة هي أن هذه المعلومات لا يتم جمعها بصورة منتظمة أو مركزية بحيث يمكن التحقق من صحة البيانات، وتجميعها وتحليلها بشكل فعال. وعلى أية حال، وفيما نقر بأن البيانات المتوفرة لا يمكن إطلاقاً اعتبارها كاملة، إلا أنها تقدم مؤشراً عن المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام من أجل تقديم المساعدات للناجين من الألغام الأرضية.

إن المعلومات المتوفرة بشأن أعمال المساعدة للناجين والواردة في تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2005 لا يمكن اعتبارها شاملة من جميع النواحي، ومن المحتمل أن المعلومات الخاصة بنشاطات بعض المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تقدم بعض الخدمات والنشاطات التي تقوم بها الهيئات الحكومية لم يتم ذكرها في هذا التقرير. ويرحب مرصد الألغام الأرضية بالمزيد من المعلومات من جانب الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية عن نشاطاتهم الخاصة بتقديم المساعدات للناجين لنشرها في الأعداد القادمة من هذا التقرير. ومع هذا، فإن مرصد الألغام الأرضية قد حاول، من خلال الأبحاث التي يقوم بها، أن يقدم مؤشراً عن التقدم الذي تم تحقيقه والمشاكل التي يواجهها العاملون في مجال التصدي لاحتياجات الناجين من الألغام. وفيما يلي أمثلة على بعض النتائج الأساسية والتطور الحاصل في العام 2004 وأوائل العام 2005.

الرعاية الطبية الطارئة والمستمرة

تشمل الرعاية الطبية الطارئة والمستمرة تقديم الاسعافات الأولية والتعامل مع الإصابات مباشرة بعد حادث انفجار لغم أرضي، والعمليات الجراحية، والتعامل مع الألم، والرعاية المكثفة في المستشفى، والرعاية الطبية المستمرة اللازمة للشفاء الجسماني للناجين من الألغام. وقد استطاع مرصد الألغام الأرضية، في العام 2004، تحديد أكثر من 2266 إصابة من الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة من سجلات المستشفيات، بما في ذلك 66 إصابة في أفريقيا، 321 إصابة في أميركا الشمالية والجنوبية، 1236 في آسيا-منطقة المحيط الهادي، 348 في أوروبا وآسيا الوسطى، و295 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما حدد مرصد الألغام الأرضية أيضاً أكثر من 1296 طبيباً، جراحاً، ممرضاً، عاملاً لتقديم الاسعافات الأولية وعاملاً في مجال صحة المجتمع قد حصلوا على تدريب في مجال إصابات الألغام: 103عاملاً في مجال الرعاية الصحية المحلية في أفريقيا، 470 في الأمريكتين، 613 في آسيا – منطقة المحيط الهادي، 75 في أوروبا وآسيا الوسطى، و35 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- في أفغانستان، وجد استطلاع تأثير الألغام الأرضية أن 10 بالمائة فقط من المجتمعات التي تعاني من الألغام تتوفر لديها تسهيلات رعاية صحية بأي نوع من الأنواع.

---

[1] 1 التقرير الأخير لمؤتمر المراجعة الأول، APLC/CONF/2004/5 ، 9 فبراير/شباط 2005، ص29.

- في ألبانيا، تم تسليم جهاز أشعة متحرك وتجهيزات لجراحة العظام للمستشفى الرئيسي في المنطقة التي تعاني من الألغام، وذلك في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 من أجل تحسين قدرات المستشفى على إجراء العمليات الجراحية؛ كما تلقى جراحان وأخصائي تخدير التدريب في سلوفينيا.
- في بورما، تم تقديم عروض ومحاضرات عن جراحة الحرب، بما في ذلك بتر الأطراف وغير ذلك من أشكال الرعاية لضحايا الألغام، أمام المؤتمر الطبي العسكري السنوي المنعقد في مستشفى منغالادون العسكري؛ كما استطاعت فرق متحركة من العاملين في مجال الرعاية الصحية الوصول إلى مناطق كانت محظورة سابقاً في ولايات مون، كارين، وكاريني.
- في بوروندي، قامت الحكومة في يولية/تموز 2004 بتوقيع مذكرة تفاهم مع المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة، اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية من أجل تحسين نوعية الرعاية الصحية.
- في الشيشان، تمت في يولية/تموز 2004 إعادة فتح مستشفى المدينة المركزي رقم 1 في مدينة غوديرمز، كما أعيد فتح مستشفيين في غروزني في شهري فبراير/شباط ومايو/أيار 2005.
- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذكرت التقارير أن بعض العاملين في مجال الصحة لم يستلموا رواتبهم من الحكومة لمدة تزيد عن 10 سنوات.
- في إيران، شارك أكثر من 200 شخص من العاملين في المجالات الطبية والتعليمية الخاصة بمشكلة الألغام الأرضية في إيران، في الحلقة الدراسية الاقليمية عن الوقاية من إصابات الألغام الأرضية ومعالجتها التي عقدت في مدينة طهران في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.
- في العراق، لحقت الأضرار بـ 12 بالمائة من مراكز الخدمات الصحية و تعرض 7 بالمائة للنهب أثناء الحرب، بما في ذلك اثنان من ثلاث مستشفيات مخصصة لإعادة التأهيل، مما اضطر هذه المراكز للإغلاق.
- في لاوس، ساهم التحسن في الخدمات الطبية في خفض عدد الوفيات بين المصابين نتيجة جروحهم.
- في الصومال، أظهرت النتائج الأولية لاستطلاع تأثير الألغام الأرضية – المرحلة 2، أن المجتمعات التي تعاني من الألغام في باري، نوغال، وشمال مودوغ، تكاد تنعدم فيها أية خدمات للرعاية الصحية.
- في سريلانكا، تسببت كارثة الفيضانات (تسونامي) في 26 ديسمبر/كانون الأول 2004 في تدمير القطاع الصحي، خاصة في المنطقة الشمالية الشرقية، حيث تعرض عدد من المستشفيات الرئيسية لأضرار كبيرة، كما تم تدمير عدد كبير من المراكز الصحية الصغيرة تدميراً كاملاً أو جزئياً.
- في السودان، أظهرت عينة من الضحايا التي تم تسجيلها في قاعدة بيانات NMAO أن حوالي 20 بالمائة من الإصابات احتاج إلى خمس ساعات أو أكثر للوصول إلى أول مركز طبي.
- في اليمن، افتتح الهلال الأحمر الإيراني في ديسمبر/كانون الأول 2004 مستشفى/مركز طبي جديد يتسع لـ 70 سريراً في صنعاء مع تسهيلات متطورة لجراحة العيون والطوارىء.

إعادة التأهيل الجسدي

يشمل إعادة التأهيل الجسماني توفير الخدمات لإعادة التأهيل، العلاج الطبيعي، وتزويد الأطراف الصناعية والأسنان الصناعية وغيرها من الوسائل الطبية المساعدة، مثل الكرسي المتحرك بعجلات والعكازات، وذلك لتعزيز الجانب الجسماني من معيشة الناجين من الألغام الذين فقدوا أطرافاً، أو تعرضوا لإصابات في البطن، أو الصدر والعمود الفقري، أو فقد النظر أو فقد السمع.

لقد حدد مرصد الألغام الأرضية، في العام 2004، أكثر من 140128 شخصاً معاقاً يتلقون خدمات إعادة التأهيل الجسماني، بما في ذلك 6978 شخصاً على الأقل من الناجين من الألغام الأرضية والقذائف غير المتفجرة: 27206 شخصاً (703 ناجياً) في أفريقيا؛ 8990 شخصاً (380 ناجياً) في الأمريكتين؛ 72369 شخصاً (4791 ناجياً) في آسيا-منطقة المحيط الهادي؛ 22772 شخصاً (846 ناجياً) في أوروبا وآسيا الوسطى؛ و8791 شخصاً (258 ناجياً) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما حدد مرصد الألغام الأرضية أيضاً أكثر من 489 أخصائياً في إعادة التأهيل، بما في ذلك تقنيين في مجال الأطراف والأسنان الصناعية، أخصائيي العلاج الطبيعي، أطباء وممرضات تلقوا تدريباً في العام 2004: 157 أخصائيي إعادة التأهيل في أفريقيا، 16 في الأمريكتين، 124 في آسيا-منطقة المحيط الهادي، 192 في أوروبا وآسيا الوسطى، ولم يتحدد أحد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذه الأعداد لا تشمل أخصائيي إعادة التأهيل الذين يتلقون تدريباً أثناء عملهم.

- في أفغانستان، تتوفر خدمات للمعاقين في 20 فقط من بين 34 مقاطعة.
- في ألبانيا، تلقت 30 ممرضة من القرى التي تعاني من الألغام تدريباً في المهارات الأساسية في مجال إعادة التأهيل وذلك في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

- في الجزائر، استأنف المكتب الوطني الجزائري للمعدات والقطع المساعدة الخاصة بالمعاقين معالجة المعاقين من قدامى المحاربين وضحايا الحرب وتوفير الأطراف الصناعية ووسائل الحركة لهم وذلك في مستشفى بن عكنون في الجزائر.
- في أنغولا، يتم حالياً تأميم مراكز إعادة التأهيل الجسماني. وتم في أوائل العام 2005 إرسال 12 تقنياً من أنغولا إلى إلسالفادور للمشاركة في دورة تدريب لمدة ثلاث سنوات في مجال الأطراف الصناعية في جامعة الدون بوسكو، كما بدأ العمل في مشروع إعادة تأهيل تدعمه المجتمعات المحلية في مقاطعات بنغويلا، هويلا، و ناميبي.
- في أذربيجان، افتتحت الحكومة في العام 2004 مركزاً لإعادة التأهيل في سومغايت، وسوف تفتتح مركزاً آخر في مدينة شيكي في العام 2005.
- في كمبوديا، كان هناك 11 مركزاً لإعادة التأهيل الجسماني وورشات للأطراف الصناعية في نهاية 2004 تغطي 24 مقاطعة في كمبوديا، أي تراجعاً عن مجموع 14 مركزاً في أوائل 2003.
- في كولومبيا، بدأت ثلاث برامج على الأقل في توفير خدمات إعادة التأهيل الجسماني للناجين من الألغام وغيرهم من المعاقين.
- في اريتريا، بدأ مركز ماكيل الوطني للأطراف والأسنان الصناعية في العمل في العام 2004 خارج مدينة أسمرا.
- في الحبشة، تم افتتاح مركز جديد لإعادة التأهيل الجسماني في اغسطس/آب 2004 في مدينة باهر دار.
- في غينيا-بيساو، يتوفر مركز إعادة تأهيل واحد فقط لخدمة البلد بأكمله.
- في الهند، بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العام 2004 بدعم دائرة الأطراف والأسنان الصناعية في كلية طب جامو الحكومية.
- في العراق، تشير التقارير إلى عدم كفاية خدمات إعادة التأهيل الجسماني لتلبية حاجات الناجين من الألغام وغيرهم من المعاقين كما تفتقر السلطات للموارد المالية اللازمة للمحافظة على الخدمات المتوفرة حالياً.
- في الاردن، بدأ العمل في أغسطس/آب 2004 على بناء مركز وطني جديد لإعادة تأهيل مبتوري الأطراف.
- في لاوس، بدأت في العام 2004 برامج مراقبة العلاج الوظيفي والعلاج الطبيعي، وفي العام 2005 تم توسيع برنامج إعادة تأهيل مدعوم من المجتمع المحلي وذلك لتقديم الخدمات للمزيد من المجتمعات المحلية.
- في نيبال، بادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مايو/أيار 2004 إلى افتتاح برنامج جديد لإعادة التأهيل الجسماني من أجل مساعدة مستشفى ومركز الحقول الخضراء لإعادة التأهيل في بوخارى.
- في باكستان، وعلى أثر جولة لتقييم الأوضاع في أغسطس/آب 2004، بادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لافتتاح مشروع إعادة تأهيل جسماني لضمان وصول السكان من مناطق النزاع وفي مخيمات اللاجئين إلى الخدمات اللازمة بسلامة وأمان.
- في فلسطين، تم في مارس/آذار 2004 افتتاح مركزين جديدين في الخليل للعلاج الطبيعي.
- في الفيليبين، بدأ العمل في أوائل 2005 في مشروع جديد يتضمن تسيير زورق مجهز بمعدات خاصة للأطراف الصناعية للتجول بين الجزر وصنع أطراف صناعية حسب الطلب وتقديم خدمات إعادة التأهيل.
- في سريلانكا، تم افتتاح مركز جديد لإعادة التأهيل الجسماني في مدينة باتيكالوا، كما بدأت مدرسة الأطراف والأسنان الصناعية في مايو/أيار 2005 بتقديم التدريب اللازم.
- في السودان، لا يتوفر سوى 16 عاملاً في مجال إعادة التأهيل في المناطق التي تعاني من الألغام. وقد بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في يناير/كانون الثاني 2005، بتقديم أول برنامج دبلوما معترف به دولياً في مجال الأطراف والأسنان الصناعية.في تايلاند، بدأ العمل، في سبتمبر/أيلول 2004، في برنامج الرعاية الصحية وإعادة التأهيل لضحايا الألغام. كما بدأ العمل أيضاً في العام 2004 في برنامج إعادة تأهيل تجريبي يستند إلى المجتمعات المحلية لمدة ثلاث سنوات في خمس مقاطعات، وذلك لمعالجة احتياجات المعاقين في المناطق القروية.
- في أوغندا، بدأ العمل في العام 2004 بتنفيذ برنامج جديد لمدة ثلاث سنوات لخدمة المعاقين في المقاطعات الشمالية: غولو، كيتغوم، بادر، أباك، وليرا، وفي مقاطعات النيل الغربي: نيبي وأرورا.

توفير الأطراف الصناعية/الأسنان الصناعية/والمعدات المساعدة

- استطاعت المراكز التي تدعمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر للأطراف والأسنان الصناعية، في العام 2004، من إنتاج ما لا يقل عن 22495 طرفاً صناعياً (منها 13239 للناجين من الألغام)، 20937 من أطقم الأسنان الصناعية (226 للناجين من الألغام)، 47467 عكازاً، و1718 كرسياً متحركاً على عجلات.
- استناداً إلى معلومات محدودة، أنتجت المراكز الأخرى التي تدعمها الحكومات أو المنظمات غير الحكومية للأطراف والأسنان الصناعية، في العام 2004ما لا يقل عن 44086 طرفاً صناعياً، 30740 من أطقم

الأسنان الصناعية، 25266 عكازاً، و18454 كرسياً متحركاً على عجلات أو دراجة بثلاث عجلات، 31323 من المعدات المساعدة الأخرى ومكوناتها، وقامت بإصلاح ما لا يقل عن 8401 جهازاً للأطراف الصناعية. وكان من بينها 1260 جهازاً على الأقل للناجين من الألغام والقذائف غير المنفجرة.

- لقد تمكن مرصد الألغام الأرضية من تحديد ما مجموعه 250887 طرفاً صناعياً، طقماً من الأسنان الصناعية، وسائل مساعدة للمشي، وغيرها من الأجهزة المساعدة أو أجزاء منها تم إنتاجها، أوتوزيعها أو تصليحها في العام 2004، بما في ذلك ما لا يقل عن 14725 جهازاً للناجين من الألغام والقذائف غير المنفجرة: 48413 أطراف صناعية (منها على الأقل 2864 للناجين من الألغام والقذائف غير المنفجرة) في أفريقيا، 6590 (منها على الأقل 156 للناجين) في الأمريكتين، 107525 (منها على الأقل 10541 للناجين) في آسيا-منطقة المحيط الهادي، 53357 (منها على الأقل 237 للناجين) في أوروبا وآسيا الوسطى، و35002 (منها على الأقل 927 للناجين) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الدمج الاجتماعي

يشمل الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الدمج الاجتماعي النشاطات التي تساعد الناجين من الألغام، وعائلات القتلى والجرحى، على التغلب على الصدمة النفسية الناجمة عن الإصابة بانفجار لغم أرضي وتعزيز صالحهم الاجتماعي. وتشمل هذه النشاطات مجموعات الدعم من الزملاء التي تستند على المجتمع المحلي، جمعيات للمعاقين، نشاطات رياضية وغيرها، والنصح والارشاد من الأخصائيين.

لقد حدد مرصد الألغام الأرضية 14214 شخصاً على الأقل من المعاقين الذين استفادوا من نشاطات الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة التأهيل الإجتماعين بما في ذلك 5926 على الأقل من الناجين: 3560 شخصاً (492 من الناجين من الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة) في أفريقيا؛ 569 شخصاً (503 من الناجين) في الأمريكتين؛ 4233 شخصاً (956 من الناجين) في آسيا-منطقة المحيط الهادي؛ 1630 شخصاً (968 من الناجين) في أوروبا وآسيا الوسطى؛ و4222 شخصاً (3007 من الناجين) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- شارك العديد من الناجين من الألغام في الألعاب الأولمبية الخاصة بالمعاقين التي انعقدت في أثينا في سبتمبر/أيلول 2004.
- في أفغانستان، قام أحد الناجين من الألغام بتأسيس اتحاد المعاقين الأفغان للقيام بنشاطات التوعية والدفاع عن مصالح المعاقين والأبحاث الخاصة بهم.
- في أرمينيا، تشير تقارير الأطباء في منطقة تافوش إلى أن أقل من 10 بالمائة من الناجين من الألغام يستطيعون الحصول على إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي.
- في كرواتيا، بدأ العمل في يناير/كانون الثاني 2005 لبناء مركز إقليمي للدعم النفسي والاجتماعي في مدينة روفيني.
- في العراق، لا يوجد سوى عدد قليل جداً من العاملين الاجتماعيين، والأخصائيين النفسيين والممرضات/الممرضين المدربين والمتوفرين لتقديم خدمات الدعم النفسي للناجين من الألغام وغيرهم من ضحايا الحرب.
- في السودان، يتوفر لدى المستشفيات والمراكز الصحية عدد قليل من الموظفين المدربين لتقديم الدعم النفسي والتعامل مع قضايا التمييز العنصري.
- في طاجيكستان، لا يتوفر أخصائيون مدربون في مجال الدعم النفسي في المستشفيات إو العيادات التي تعالج الناجين من الألغام، كما لا تتوفر مجموعات الدعم من الزملاء.
- في اليمن، تأسست في سبتمبر/أيلول 2004، الرابطة اليمنية للناجين من الألغام والقذائف غير المنفجرة.

إعادة الدمج الاقتصادي

إن ما يفهم عادة من تعبير إعادة الدمج الاقتصادي هو أنه برامج مساعدات "لتحسين الوضع الاقتصادي لضحايا الألغام ... من خلال التعليم، التنمية الاقتصادية للبنية التحتية في المجتمع، وخلق فرص للعمل."[103] إن الغالبية من الناجين من الألغام وغيرهم من المعاقين، هم من بين أفقر المجموعات في الدول التي تعاني من الألغام، ويشكل غياب فرصة الحصول على عمل واحداً من الهموم الشائعة لديهم. إن القضية الأساسية للكثير من

[12] جاك فيكتور، ستيفن إستي، وهيذر بيرنز كنيريم، "قواعد عامة لإعادة التأهيل الاجتماعي-الاقتصادي للناجين من الألغام الأرضية،" صندوق إعادة التأهيل العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، أغسطس/آب 2003، ص1.

الناجين من الألغام، كما لحظ صندوق إعادة التأهيل العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، هي " ليست خدمات إعادة التأهيل الطبية، بل المساعدة لتمكينهم من متابعة دورهم كعناصر منتجة في مجتمعاتهم وكأشخاص يساهمون في تأمين صالح عائلاتهم."[104]

لقد حدد مرصد الألغام الأرضية 29929 شخصاً معاقاً حصلوا في العام 2004 على تدريب مهني و/أو أعمال أخرى تدر دخلاً، بما في ذلك على الأقل 7190 شخصاً من الناجين من الألغام الأرضية أو القذائف غير المنفجرة: 10156 شخصاً في أفريقيا (منهم 1017على الأقل من الناجين)؛ 506 في الأمريكتين (منهم 140 على الأقل من الناجين)؛ 16406 في آسيا-منطقة المحيط الهادي (منهم 5569 على الأقل من الناجين)؛ 1163 في أوروبا وآسيا الوسطى (منهم 232 على الأقل من الناجين)؛ و1698 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منهم 232 على الأقل من الناجين من الألغام).

- في أفغانستان، وجد استطلاع تأثير الألغام أن 29 شخصاً فقط (2 بالمائة) من مجموع 1323 من الناجين حديثاً من الألغام تلقوا تدريباً مهنياً منذ الحادث.
- في أرمينيا، خمسة فقط من بين 34 ناجياً من الألغام (15 بالمائة) تمت مقابلتهم كانت لديهم وظائف.
- في الأردن، تم التوقيع في مارس/آذار 2005 على اتفاقية بين وزارة التنمية الاجتماعية ومركز للتدريب المهني بهدف تسهيل عملية إعادة الدمج الاجتماعي الاقتصادي من خلال ضمان أن الناجين من الألغام سوف يحصلون على نفس فرص التوظيف والتدريب التي يحصل عليها زملائهم غير المعاقين.
- في السنغال، يتم دمج برامج إعادة الدمج الاجتماعي الاقتصادي ضمن استراتيجية خفض الفقر وذلك من خلال مخططات التنمية الوطنية
- في الصومال، كان 12 من بين 43 من الناجين حديثاً بدون عمل قبل الحادث، وارتفع العدد إلى 21شخصاً بدون عمل بعد الحادث.
- في السودان، وطبقاً لقاعدة بيانات NMAO ، فإن أكثر من 75 بالمائة من الناجين إما فقدوا عملهم أو انتقلوا إلى عمل آخر على أثر حادث انفجار اللغم أو القذيفة غير المنفجرة.
- في طاجيكستان، بدأ العمل، في يناير/كانون الثاني 2005، في برنامج جديد لتسهيل الحصول على فرص تدر الدخل للناجين من الألغام في 6 مقاطعات.
- في أوغندا، بدأ العمل، في أبريل/نيسان 2004، في برنامج جديد في مقاطعة غولو لتوفير تدريب مهني، وقروض بشروط تسهيلية، وغير ذلك من أشكال الدعم لنشاطات مدرة للدخل.
- في اليمن، تشمل استراتيجية الدولة لتخفيض الفقر تحقيق هدف تأسيس مراكز تدريب للمعاقين.

السياسات التي تستهدف المعاقين وتطبيقاتها

لقد أدركت الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام الحاجة لتشريعات وأعمال " تعزز العلاج الفعال، والرعاية والحماية لجميع المواطنين المعاقين."[105] إن المساعدات التي تقدم للناجين من الألغام الأرضية هي، مثل غيرها من المساعدات لجميع المعاقين، أكثر من مجرد مسألة طبية و مسألة تتعلق بإعادة التأهيل؛ إنها أيضاً مسألة تتعلق بحقوق الانسان. لقد حدد مرصد الألغام الأرضية أكثر من 50 بلداً أو منطقة تعاني من الألغام لديها تشريعات أو إجراءات تحمي حقوق المعاقين بشكل تفصيلي وواضح؛ كما أن القانون العام هو الذي يحمي المعاقين في دول أخرى. ولكن، في كثير من الأحيان، لا يتم تطبيق هذه القوانين أو فرضها بشكل كامل.

- في ألبانيا، وافق مجلس الوزراء، في يناير/كانون الثاني 2005، على استراتيجية وطنية جديدة بشأن الأشخاص المعاقين. وفي أبريل/نيسان، 2005، تبنى المجلس قانوناً جديداً يعطي الحق لجميع المعاقين في الحصول على تقاعد.
- في البوسنة والهرسك، تم في 1 يناير/كانون الثاني 2005، في ربيليكا سبارسكا، تنفيذ قانون جديد يتعلق بضحايا الألغام من المدنيين والعسكريين.
- في كمبوديا، تم في العام 2005 تقديم مشروع قانون معدل جديد بشأن حقوق المعاقين إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

---

[13] جاك فيكتور، ستيفن إستي، وهيذر بيرنز كنيريم، "قواعد عامة لإعادة التأهيل الاجتماعي-الاقتصادي للناجين من الألغام الأرضية،" صندوق إعادة التأهيل العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، أغسطس/آب 2003، ص1.

[14] التقرير النهائي لمؤتمر المراجعة الأول، APLC/CONF/2004/5 ، 9 فبراير/شباط 2005، ص 31 – 32.

- في كرواتيا، تم توسيع إطار التشريعات القانونية المتعلقة بالناجين من الألغام وذلك مع قانون ديسمبر/كانون الأول 2004 بشأن حقوق الكرواتيين الذين شاركوا في الحرب الأهلية وأفراد عائلاتهم، وقانون 2005 عن إعادة التأهيل المهنية والتوظيف للمعاقين.
- في مالاوي، تمت الموافقة، في جلسة البرلمان الأخيرة في العام 2004، على سياسة وطنية جديدة نحو المعاقين.
- في المغرب، بدأ، في سبتمبر/أيلول 2004، تنفيذ حملة إحصائية جديدة سوف تؤدي إلى إيجاد خطة عمل وطنية جديدة في العام 2006.
- في الباكستان، عقد في إسلام أباد، في أبريل/نيسان 2004، ورشة عمل استمرت يومين بعنوان المشاورات الوطنية بشأن خطة عمل وطنية لتطبيق سياسة وطنية تجاه المعاقين.
- في بولندا، صدر قانون جديد في 1 يناير/كانون الثاني 2005، يمنح الأشخاص العاجزين بشكل دائم عن العمل بسبب إصابات ناجمة عن الحرب، بما في ذلك الألغام والقذائف غير المنفجرة، الحق في الحصول على تعويضات.
- في الصومال، تم في ديسمبر/كانون الأول 2004، تشكيل حكومة مؤقتة جديدة تضم وزارة المعاقين والأيتام.
- في سريلانكا، حصل وزير الخدمات الاجتماعية على موافقة مجلس الوزراء لضمان أن تراعي جميع مشاريع البناء والإعمار بعد الدمار الناجم عن إعصار تسونامي مسألة سهولة الحركة فيها بالنسبة للمعاقين وذلك طبقاً للمقاييس الوطنية للإعاقة.
- في سوريا، أصدر رئيس الجمهورية في يولية/تموز 2004، قانون وطني جديد لحماية حقوق الأشخاص المعاقين.

التنسيق والتخطيط

لقد أدركت الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام الحاجة لتطوير خطط عمل للتصدي لاحتياجات الناجين من الألغام وغيرهم من المعاقين وحقوقهم، ودمج التخطيط في مشاريع تنمية أوسع إطاراً أو استراتيجيات تقليص الفقر.[106]

- في أفغانستان، تسلم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في سبتمبر/أيلول 2004، مسئولية البرنامج الشامل للمعاقين في أفغانستان وعمل على تطوير مشروع جديد، البرنامج الوطني للعمل على موضوع الإعاقة.
- في البوسنة والهرسك، تعتبر المساعدات للضحايا استراتيجية فرعية لاستراتيجية العمل في موضوع الألغام التي وضعتها BHMAC للأعوام 2005 – 2009.
- في كرواتيا، تشمل خطة العمل الوطنية للسنوات 2005 – 2009 المساعدات للضحايا وإعادة التأهيل التي تنظمها وتقوم بها أساساً المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع وزارتي الصحة والخارجية.
- إريتريا تعتزم الربط بين المساعدات للناجين مع أهداف التنمية التي وضعتها في العام ألفين وحتى العام 2015.
- في الأردن، تم في يونية/حزيران 2005، الاعلان عن خطة العمل الوطنية للألغام للسنوات 2005 – 2009 وحددت لها هدفاً هو "تنمية وتنفيذ سياسة وبرنامجاً وطنياً متكاملاً ومتناسقاً لمساعدة الضحايا والناجين بحيث تتضمن بصورة متكاملة إعادة التأهيل الجسماني وإعادة الدمج الاجتماعي لكافة الضحايا والناجين من الألغام الأرضية."
- في لبنان، أصدر المكتب الوطني لإزالة الألغام في ديسمبر/كانون الأول 2004، استراتيجية الدولة على المدى البعيد والتي تهدف إلى تحقيق إعادة دمج الناجين من الألغام والقذائف غير المنفجرة بصورة ناجحة في المجتمع "مع توفير الدعم المناسب للحالات الفردية وذلك من خلال جهاز وطني خاص لذلك."
- في مالاوي، تشمل خطة العمل لخمس سنوات (2005 – 2009) هدف تحسين مستوى المساعدات للضحايا.
- في موزامبيق، تجري حالياً مراجعة مسودة خطة عمل وطنية لمعالجة الإعاقة.
- في الصرب والجبل الأسود، قامت وزارة الصحة في جمهورية الجبل الأسود، في 2004، بتأسيس لجنة لضحايا الألغام ضد الأفراد، وفي جمهورية الصرب، تم تأسيس مجلس عمال الصحة.
- في السودان، يضم الإطار الوطني لاستراتيجية العمل ضد الألغام المساعدات للضحايا أيضاً.

[15] التقرير النهائي لمؤتمر المراجعة الأول، APLC/CONF/2004/5 ، 9 فبراير/شباط 2005، ص 32.

- في أوغندا، تهدف الاستراتيجية الرئيسية إلى تحويل مساعدات ضحايا الألغام لكي تصبح جزءاً من برامج الدولة للتنمية.
- في زامبيا، سوف تتحول برامج مساعدات ضحايا الألغام لتصبح جزءاً من برنامج الدولة للتنمية الوطنية.

التحديات أمام توفير مساعدات كافية، مناسبة ومستديمة

تشير الأبحاث التي قام بها مرصد الألغام الأرضية إلى أنه فيما يتم تحقيق بعض التقدم، إلا أن الكثير من العمل ما زال بحاجة إلى أن يتحقق. وتستمر معظم الدول التي تعاني من الألغام في مواجهة نفس المشاكل كما في السنوات السابقة، وإن كان ذلك على درجات مختلفة، ومازالت هناك عدة تحديات أساسية يجب التصدي لها من أجل ضمان أن العدد المتزايد من الناجين من الألغام يحصلون على المساعدات الكافية والمناسبة.[107] وهذه تشمل:

- تسهيل عملية الحصول على الرعاية الصحية المناسبة وخدمات إعادة التأهيل؛
- التصدي لمسألة توفر الرعاية الصحية المناسبة وإعادة التأهيل بكلفة معقولة؛
- تحسين خدمات إعادة التأهيل والدعم الاجتماعي النفسي ورفع مستواه؛
- خلق الفرص للتوظيف والحصول على دخل مالي؛
- بناء القدرات والتدريب المستمر للعاملين في الرعاية الصحية، بما في ذلك الاطباء، الجراحين، الممرضات/الممرضين، أخصائي العلاج الطبيعي، والفنيين في علاج العظام؛
- بناء قدرات الموظفين في وزارات الدولة ذات العلاقة، والروابط المحلية للمعاقين؛
- رفع الوعي بشأن حقوق المعاقين؛
- إقامة نظام فعال للرعاية الاجتماعية والقانونية لحماية حقوق جميع المعاقين، بما في ذلك ضحايا الألغام؛
- دعم الهيئات والمنظمات غير الحكومية المحلية من أجل ضمان مشاركة المعاقين في القضايا التي تخصهم إلى أبعد حد، وتعزيز البرامج المناسبة والمستديمة؛
- التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الهيئات المحلية، والوطنية، والدولية فيما يتعلق بالموارد والتخطيط والتدريب؛
- الحصول على تمويل كافٍ لدعم البرامج، والتنسيق ما بين هذا الدعم المقدم من الدول المانحة؛
- إشراك الوزارات ذات العلاقة في الدول التي تعاني من الألغام في عملية تخطيط البرامج وتنفيذها.

خطة عمل نيروبي، الدول الأعضاء، والمساعدات لضحايا الألغام

تعتبر اتفاقية حظر الألغام متعددة الأطراف الاتفاقية الأولى من نوعها في التاريخ لنزع السلاح والتي تدعو إلى مساعدة ضحايا الأسلحة المحظورة. وقد وفرمؤتمر المراجعة الأول الذي انعقد في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2004 الفرصة للمزيد من رفع الوعي بشأن حقوق الناجين من الألغام وغيرهم من المعاقين واحتياجاتهم، وتشجيع الدول الأعضاء على تخصيص الموارد والجهود الكافية لتسهيل إعادة التأهيل و إعادة الدمج والمشاركة الكاملة من جانب الناجين من الألغام وغيرهم من المعاقين. وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجال مساعدات الناجين من الألغام، لإلا أن الدول الأعضاء حددت عدداً من التحديات الأساسية التي يجب التصدي لها خلال الفترة 2005 – 2009 من أجل تحقيق الوعد للناجين من الألغام الذي أشارت الاتفاقية إليه ضمناً.

وقد أقرت الدول الأعضاء في مؤتمر المراجعة الأول أن جميع هذه الدول تتحمل مسئولية مساعدة الناجين من الألغام. ولكن، تم تحديد 24 دولة من الأعضاء باعتبارها تملك عدداً ملحوظاً من الناجين من الألغام، وعليها "أكبر مسئولية لاتخاذ إجراءات فعلية، ولكنها أيضاً تواجه أكبر كمية من الاحتياجات وتوقعات الحصول على المساعدات" وذلك من أجل توفير الخدمات الكافية في مجال الرعاية، وإعادة التأهيل و إعادة دمج الناجين. إن هذه الدول الـ 24- التي ستشكل "تحدياً أكثر تركيزاً" للدول الأعضاء خلال الفترة 2005 – 2009 تضم أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، البوسنة والهرسك، بوروندي، كمبوديا، تشاد، كولومبيا، كرواتيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلسالفادور، إريتريا، إثيوبيا، غينيا- بيساو، موزامبيق، نيكاراغوا، البيرو، السنيغال، الصرب

---

[1]6 للمزيد من المعلومات، أنظر: منظمة الإعاقة الدولية، "ورشة عمل الدروس المستفادة: مراجعة لبرامج المساعدات لجرحى الحرب وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في دول تعاني من الألغام،" باريس، 25-28 مايو/أيار 2004، www.handicap-international.org؛ انظر أيضاً: منظمة الإعاقة الدولية، "المساعدات لضحايا الألغام الأرضية في جنوب شرق أوروبا،" بروكسيل، سبتمبر/أيلول 2003، www.handicapinternational.be/downloads/ITFVAStudyfinalreport.pdf

والجبل الأسود، السودان، طاجيكستان، تايلاند، أوغندا، واليمن.[108] وقد ذكرت 23 من بين الـ 24 دولة المزيد من ضحايا الألغام خلال الفترة 2004 – 2005، أي ما يعادل 57 بالمائة (3729 من 6521) من عدد الضحايا الوارد في تقرير مرصد الألغام الأرضية للعام 2004، و 39 بالمائة من الناجين من الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة المعلن عنها في 97 دولة.

أما فيما يتعلق بالمساعدات للضحايا، فإن خطة عمل نيروبي للفترة 2005 – 2009 تهدف إلى "تعزيز جهود الرعاية، وإعادة التأهيل وإعادة الدمج" من خلال نشاطات تستهدف الدول الأعضاء التي تعاني من الألغام الأرضية وتلك الخالية من هذه المشكلة على حد سواء:[109]

- النشاط #29: تأسيس وتعزيز خدمات الرعاية الصحية اللازمة من أجل التعامل مع الاحتياجات الآنية والمستمرة لضحايا الألغام؛
- النشاط #30: زيادة القدرات الوطنية لتوفير إعادة التأهيل الجسماني؛
- النشاط #31: تطوير القدرات اللازمة لتلبية احتياجات الدعم النفسي والاجتماعي التي يحتاجها ضحايا الألغام؛
- النشاط #32: دعم إعادة التأهيل الاجتماعي الاقتصادي لضحايا الألغام دعماً فعالاً؛
- النشاط #33: التأكد بأن الأطر القانونية والسياسية الوطنية تتصدى بشكل فعال لاحتياجات ضحايا الألغام وحقوق الانسان الأساسية الخاصة بهم؛
- النشاط #34: تنمية أو تعزيز قدرات جمع البيانات الوطنية الخاصة بضحايا الألغام؛
- النشاط #35: التأكد من توجيه تشديد كافٍ لاعتبارات السن والجنس فيما يتعلق بالجهود الخاصة بالمساعدات للضحايا؛
- النشاط #36: القيام بالتزاماتهم طبقاً للمادة 6(3) لتقديم المساعدات فوراً للدول الأعضاء التي تبدي بوضوح الحاجة للمساعدات الخارجية؛
- النشاط #37: مراقبة التقدم الحاصل في تحقيق أهداف مساعدات الضحايا والحث على تحقيقها خلال الفترة 2005 – 2009؛
- النشاط #38: التأكد من تحقيق الدمج الفعال لضحايا الألغام كجزء من أعمال المؤتمر؛
- النشاط #39: التأكد من وجود مساهمات فعالة أثناء جميع المداولات ذات العلاقة من جانب الأخصائيين والمسئولين في مجالات الصحة، إعادة التأهيل، والخدمات الاجتماعية.

لقد كانت اللجنة الدائمة لمساعدات الضحايا وإعادة دمجهم اجتماعياً واقتصادياً (SC-VA) بمثابة آلية متكاملة مع عملية فهم وتحديد الاحتياجات ودفعها إلى الأمام وذلك فيما يتعلق بمساعدات ضحايا الألغام في الدول الأعضاء. لقد عمل الناجون من الألغام، والحملة الدولية لحظر الألغام، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والعديد من المنظمات غير الحكومية بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء من أجل دفع العمل الهام الذي تقوم به اللجنة الدائمة قدماً إلى الأمام. لقد زادت اللجنة الدائمة، في العام 2005، جهودها من أجل ضمان التطبيق الناجح لخطة عمل نيروبي خلال السنوات الخمس القادمة.

منذ ديسمبر/كانون الأول 2004، احتلت كل من نيكاراغوا والنرويج منصب الرئيس المشارك للجنة الدائمة كما عملت أفغانستان وسويسرا في منصب المقرر المشارك (المتوقع أن يصبحا في منصب الرئيس المشارك في ديسمبر/كانون الأول 2005).

لقد وضع الرئيسان المشاركان، في أوائل 2005، استبياناً، بمساعدة من وحدة التطبيق المساعدة، وبالتشاور مع الشركاء الأساسيين بما في ذلك الحملة الدولية لحظر الألغام، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء الـ 24 الأكثر معاناة من الألغام الأرضية على تطوير خطة عمل بشأن المساعدات لضحايا الألغام. وقد طلب هذا الاستبيان من المشاركين فيه الرد على أربعة أسئلة رئيسية: ما هو الوضع في العام 2005 بالنسبة لكل مجال من مجالات العناوين الأساسية في مساعدات الضحايا؛ ما هو الوضع الذي تأمل تلك الدولة أن تكون عليه (الأهداف) بالنسبة لكل مجال من مجالات العناوين الأساسية في مساعدات الضحايا مع حلول العام 2009؛ ما هي الخطط الموضوعة لتحقيق هذه الأهداف في كل مجال من مجالات العناوين الأساسية في مساعدات الضحايا مع حلول العام 2009؛ وما هي الوسائل المتوفرة أو المطلوبة لتنفيذ هذه الخطط. لقد أرسل الرئيسان المشاركان هذا الاستبيان إلى الدول الـ 24 الأعضاء في مارس/آذار 2005 بهدف أن تقدم هذه الدول الأعضاء أهدافاً محددة،

---

[17] التقرير النهائي لمؤتمر المراجعة الأول، APLC/CONF/2004/5 ، 9 فبراير/ شباط 2005، ص 33. تمت إضافة إثيوبيا إلى قائمة الدول موضع التركيز بعد إقرارها اتفاقية حظر الألغام في ديسمبر/كانون الأول 2004.

[18] للمزيد من المعلومات، انظر التقرير النهائي لمؤتمر المراجعة الأول، APLC/CONF/2004/5 ، 9 فبراير/ شباط 2005، ص 99-101.

يمكن قياسها وتحقيقها بالإضافة إلى كونها ذات علاقة بالقضية المطروحة وملتزمة بتوقيت محدد (باختصار: SMART).[110]

وقام الرئيسان المشاركان بتنظيم ورشتي عمل إقليميتين في الأمريكتين (ماناغوا، نيكاراغوا، 26 – 27 أبريل/نيسان 2005) وفي أفريقيا (نيروبي، كينيا 31 مايو/أيار – 2 يونية/حزيران 2005) من أجل إتاحة الفرصة للدول ذات العلاقة أن تتبادل التجارب وتقدم ردودها على الاستبيان المذكور. وقد حضر ورشة العمل في الأمريكتين كل من كولومبيا، إلسالفادور، نيكاراغوا والبيرو؛ وفي أفريقيا كل من أنغولا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، إثيوبيا، غينيا – بيساو، موزامبيق، السنغال، السودان، و أوغندا.

أثناء انعقاد الاجتماع ما بين دورات المؤتمر للجنة الدائمة في يونية/حزيران 2005، قدمت 18 من بين الدول الـ 24 موضع الاهتمام المركز تقريراً عن آخر التطورات بشأن مخططاتهم، والتقدم الذي تم تحقيقه والأولويات الخاصة بمساعدات ضحايا الألغام، والمشاكل التي يواجهونها في سبيل تلبية هذه الاحتياجات: أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، البوسنة والهرسك، بوروندي، كمبوديا، كولومبيا، كرواتيا، إلسالفادور، غينيا- بيساو، موزامبيق، نيكاراغوا، البيرو، السودان، طاجيكستان، تايلاند، أوغندا، واليمن. وشاركت دولة واحدة من غير الأعضاء في الاتفاقية، وهي لبنان، بتجاربها أيضاً. وقدمت ثلاث دول أعضاء تقارير عن سياساتها ومبادراتها لدعم الدول التي تعاني من الألغام عن طريق تأمين التمويل وغير ذلك من المساعدات لضحايا الالغام في العام 2005 وهي: أستراليا، كندا واليابان.[111]

اعتباراً من 26 سبتمبر/أيلول 2005، قدمت 16 دولة من بين الدول الأعضاء الـ 24 بعض المعلومات عن أهدافها لمساعدات الضحايا خلال الفترة 2005 – 2009. وقد تابع الرئيسان المشاركان تقديم المتابعة والمساعدة الضرورية في مجال تطوير أهداف SMART مع الدول الأعضاء الـ 24، وذلك يهدف تقديم مجموعة من الأهداف للاجتماع السادس للدول الأعضاء الذي سيعقد في زغرب في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2005.[112] وسوف تتضمن المرحلة التالية من هذا المسار تحويل هذه الأهداف إلى خطط عمل ملموسة من أجل ضمان أن يتلقى الناجين من الألغام وغيرهم من المعاقين الرعاية الكافية والمناسبة.

واستمرت مجموعة العمل الخاصة بمساعدات الضحايا (WGVA) التابعة للحملة الدولية لحظر الألغام في المشاركة بنشاط في اجتماعات اللجنة الدائمة في العام 2005. وعمل معاً كل من الرئيسين المشاركين (اللجنة الدولية للمعاقين وإحدى الناجيات من الألغام الأرضية من أوغندا / مارغريت أراش أوريش)، ومنسق الأبحاث عن مساعدات الضحايا في مرصد الألغام الأرضية، وشبكة الناجين من الألغام الأرضية، وبعض الناجين من الألغام من كمبوديا وسريلانكا من أجل إطلاع أعضاء المؤتمر والدول الأعضاء على مجالات التقدم والمشاكل التي تعترض تنفيذ المادة 6-3. وقدمت مجموعة العمل (WGVA) وأعضاؤها من المنظمات غير الحكومية، في يونية/حزيران 2005، ثلاث وثائق تهدف إلى رفع مستوى المعلومات المتوفرة عن المساعدات للناجين: "101 فكرة عظيمة لإعادة الدمج الاجتماعي الاقتصادي للناجين من الألغام" (بمساعدة من أستراليا، كندا والنرويج)"؛ "أطر وطنية تتعلق بالمعاقين في الدول التي تعاني إلى حد كبير من الألغام؛" و "مساعدات ضحايا الألغام الأرضية في 2004: مراجعة شاملة للوضع في 24 دولة من الأعضاء" (بمساعدة أستراليا).

اعتباراً من 31 أغسطس/آب 2005، قدمت 35 من الدول الأعضاء النموذج J الاختياري مع تقاريرهم للعام 2005 بموجب المادة 7 بشأن النشاطات المتعلقة بمساعدات الضحايا أو التمويل الخاص بنشاطات حظر الألغام بشكل عام: 20 من الدول الأعضاء التي تعاني من الألغام (أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، البوسنة والهرسك، بوروندي، كمبوديا، تشاد، تشيلي، كولومبيا، كرواتيا، إريتريا، غينيا – بيساو، مالاوي، موزامبيق، البيرو، الصرب والجبل الأسود، السودان، طاجيكستان، تركيا، وزيمبابوي)؛ و15 من الدول الأعضاء التي لا تعاني من الألغام (أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، مالطا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، جنوب أفريقيا، والسويد). وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دولة واحدة من الأعضاء والتي تعاني من الألغام (اليمن) معلومات عن مساعدات الضحايا باستعمال النموذج I في تقريرها بموجب المادة 7. وقدمت سريلانكا

9[1] "الجهود المبذولة من أجل ضمان أن تقوم الدول الـ 24 الأعضاء في المؤتمر، والتي أعلنت عن وجود أعداد كبيرة من الناجين من الألغام، عن تطوير أهداف للعام 2009 بشأن مساعدات الضحايا لتكون جاهزة للاجتماع السادس للدول الأعضاء في 2005: تقرير متابع للشركاء المهتمين، 26 سبتمبر/أيلول 2005،" تم إرساله بالبريد الالكتروني إلى مرصد الألغام الأرضية (لجنة المعاقين الدولية) من طرف كيري برينكيرت، مدير وحدة التطبيق المساعدة، 26 سبتمبر/أيلول 2005.

0[2] يتوفر المزيد من المعلومات عن اللجنة الدائمة، بما في ذلك نصوص التقارير والأبحاث المقدمة، على موقع الانترنت: www.gichd.ch

1[2] "الجهود المبذولة من أجل ضمان أن تقوم الدول الـ 24 الأعضاء في المؤتمر، والتي أعلنت عن وجود أعداد كبيرة من الناجين من الألغام، عن تطوير أهداف للعام 2009 بشأن مساعدات الضحايا لتكون جاهزة للاجتماع السادس للدول الأعضاء في 2005: تقرير متابع للشركاء المهتمين، 26 سبتمبر/أيلول 2005،" تم إرساله بالبريد الالكتروني إلى مرصد الألغام الأرضية (لجنة المعاقين الدولية) من طرف كيري برينكيرت، مدير وحدة التطبيق المساعدة، 26 سبتمبر/أيلول 2005.

تقريراً تطوعيا مستعملة النموذج J بموجب المادة 7 وذلك للتقرير عن سياستها الخاصة بالمعاقين وقضايا أخرى.[113]

تطورات دولية أخرى

قامت شبكة الناجين من الألغام الأرضية، في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2004، بعقد قمة الناجين في نيروبي، وقد ضمت 45 من الناجين من 30 دولة وممثلي حكومات من مناصب رفيعة، وذلك لمناقشة احتياجات الناجين وتقديم إعلان للدول الأعضاء التي ستجتمع في مؤتمر المراجعة الأول. كما شارك الناجون أيضاً في سباق الركض من أجل عالم خالٍ من الألغام، على الدراجات (أحد الناجين فاز بسباق الدراجات) أو على الأقدام، أو على الكراسي المتحركة بعجلات. وقد تم تقديم إعلان قمة الناجين إلى رئيس المؤتمر. ولحظ الإعلان مستوى العمل الذي تم تحقيقه وطالب أيضاً جميع الحكومات ببذل المزيد من الجهود من أجل ضمان تلبية حقوق واحتياجات الناجين من الألغام وغيرهم من المعاقين، ومشاركة الناجين في عمليات صنع القرار.[114]

وعقد ناجون من الألغام من أوغندا وإثيوبيا والسودان لقاء في كمبالا خلال الفترة ما بين 29 مارس/آذار – 2 أبريل/نيسان 2005، وذلك ضمن أول برنامج للتبادل بين الناجين من الألغام الأرضية، وبالتعاون مع لجنة العمل متعددة الأديان من أجل مبادرة السلام في أفريقيا. وعقد لقاء آخر للناجين في أوغندا خلال الفترة من 29 – 31 أغسطس/آب 2005 وحضره ناجون من الألغام من أوغندا، إريتريا، السودان ورواندا، بدعم من النمسا.

عقدت شبكة الناجين من الألغام، في 9 – 10 مايو/أيار 2005 مؤتمر التوجهات نحو الشفاء وإعادة الدمج للناجين من إصابات الحروب. واجتمع ناجون من 37 دولة في العاصمة الأمريكية واشنطن لمناقشة عمليات الشفاء والمرونة أو التكيف على أثر الإصابة من الألغام الأرضية أو القذائف غير المنفجرة. وتبادل المشاركون في المؤتمر القصص عن مدى تأثير الدعم من الأصدقاء، واستخدام الرياضة في إعادة التأهيل، وتوفر الفرص الاقتصادية للمعاقين على شفاء ومعافاة الفرد بشكل شامل.

وتتواصل المفاوضات بشأن مسودة نص الميثاق الشامل والمتكامل بشأن حماية حقوق الانسان الخاصة بالمعاقين وكرامتهم وتعزيز هذه الحقوق. وتضم مجموعة العمل التي أسندت إليها مهمة وضع مسودة هذا النص 27 ممثلاً حكومياً و12 ممثلاً عن المنظمات غير الحكومية، وخاصة المنظمات الخاصة بالمعاقين. وقد قامت مجموعة العمل بوضع مسودة طرحت للمناقشة في الدورات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من اجتماعات اللجنة الطارئة في العامين 2004 و 2005. وقد عقدت الدورة السادسة في الفترة ما بين 1 – 12 أغسطس/آب 2005 ومن المقرر أن تعقد الدورة السابعة في يناير/كانون الثاني 2006. ومن المتوقع أن تنتهي المفاوضات في أواخر 2006. وقد كان للميثاق المقترح تأثير بالغ في وضع حقوق المعاقين على جدول أعمال الحكومات.[115]

وتم في الفترة 16 – 17 مارس/آذار عقد مؤتمر في عمان، الأردن بعنوان ندوة البرلمانيين العرب لنص القوانين بشأن القضايا في العالم العربي. وقد ناقش أعضاء في البرلمان والوزارات التي تتولى مسئولية المعاقين في 12 دولة من الشرق الأوسطن بالإضافة إلى خبراء في الإعاقة وممثلين عن الاتحاد الأوروبي و المنظمات غير الحكومية كيفية تطبيق ميثاق المعاقين المقترح، والحاجة لوضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالمعاقين ومراجعتها، والحاجة إلى دعم التعاون والتنسيق بين الحكومات والمنظمات العاملة في مجال الإعاقة من أجل إطلاق النشاطات المتعلقة بالعقد العربي لصالح المعاقين.

تمويل عمليات إزالة الألغام

تظل عملية متابعة الدعم المالي لأعمال إزالة الألغام من الأمور الصعبة كما كان هو الحال في الأعوام السابقة. حيث لا يزال هناك قدر كبير من التباين فيما يذكره المانحون في تقاريرهم وفي مستويات التفصيلات المذكورة في هذه التقارير والفترات الزمنية التي تتم تغطيتها على الرغم من توفر قدر كبير من الشفافية وتوفر آليات أفضل لكتابة التقارير[116]. إلا أنه لا يزال بالإمكان من خلال الاعتماد على بحوث مرصد الألغام الأرضية تقديم صورة معلوماتية جيدة عن وضع التمويل العالمي.

---

[2]2 قدمت ثماني دول أعضاء أخرى تقاريراً بشأن قضايا أخرى، باستعمال النموذج J وهي: روسيا البيضاء، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، أستونيا، سلوفاكيا، اسبانيا، وتايلاند. وقدمت بولندا أيضاً تقريراً تطوعيا مستعملة النموذج J بموجب المادة 7 للتقرير عن نشاطاتها في مجال العمل لحظر الألغام.

[2]3 يمكن الحصول على النص الكامل للإعلان على موقع الانترنت www.icbl.org/news/survivor/_summit_declaration

[2]4 للمزيد من المعلومات، انظر موقع الانترنت www.un.org/esa/socdev/enable/rights/ وانظر أيضاً www.rightsforal.com

[116] 10 دول فقط هي التي قامت بذكر مساهماتها في تمويل إزالة الألغام على قاعدة بيانات الأمم المتحدة لاستثمارات إزالة الألغام

فقد ذكرت بحوث مرصد الألغام الأرضية في عام 2004 توفر 399 مليون دولار أمريكي لتمويل أعمال إزالة الألغام من قبل أكثر من 27 جهة مانحة[117]. ويمثل هذا زيادة قدرها 60 مليون دولار أو 18% عما تحقق في عام 2003 كما يمثل زيادة قدرها 75 مليون دولار أو 23% عما تحقق في عام 2002. وهنا يجب ملاحظة أن الزيادة الكبيرة في تمويل عمليات إزالة الألغام للأعوام الثلاثة السابقة بالدولار الأمريكي تعكس بشكل ملحوظ تحسن أسعار الصرف للكثير من عملات المانحين [118].

وكما كان هو الحال سابقا لم تذكر بحوث مرصد الألغام الأرضية تمويلات عمليات الأبحاث والتطوير ضمن المبالغ المخصصة لمعدات وتكنولوجيا إزالة الألغام وإنما قامت بدلا من ذلك بذكر تمويلات الأبحاث والتطوير بشكل منفصل. غير أن 9 فقط من الدول المانحة هي بلجيكا وكندا وفرنسا والمفوضية الأوروبية واليابان ولوكسمبورج والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة هي التي قامت بتقديم تقارير دقيقة عن تمويلات الأبحاث والتطوير لعام 2004. فقد قامت هذه الدول مجتمعة بإنفاق 29.1 مليون دولار بزيادة قدرها 15% عما تم أنفاقه من قبلهم حسب تقارير بحوث مرصد الألغام الأرضية لعام 2003 والذي بلغ 25.3 مليون دولار.

وبتنحية تمويلات الأبحاث والتطوير جانبا قد تقلل هذه الإحصائيات من شأن ما يقدمه المانحون الدوليون لتمويل عمليات إزالة الألغام وذلك لأسباب عديدة. كما يتم قدر الإمكان تضمين تمويل برامج مساعدة ضحايا الألغام ولكن بالنسبة لبعض كبار المانحين لا يمكن فصل تمويل مساعدة ضحايا الألغام الأرضية عن البرامج غير المتخصصة في مجال الألغام الأرضية فحسب. ففي بعض الحالات لا يذكر المانحون المساهمات العينية مكتفين بذكر المساهمات النقدية كما أن المبالغ لا تعكس أيضاً تمويلات عمليات إزالة الألغام التي تقدمها المنظمات غير الحكومية أو التي يقدمها القطاع الخاص.

وبخلاف التمويل الدولي للمانحين قدمت الدول التي تعاني من مشكلة الألغام مساهمات جيدة في عمليات إزالة الألغام. وفيما يلي أمثلة لبعض المساهمات التي قدمتها بعض الدول التي تعاني من الألغام في عام 2004 وهي مأخوذة عن تقارير بحوث مرصد الألغام الأرضية. فقد أسهمت الحكومة الكرواتية بنحو 183.8 مليون كرونة أو ما يعادل 30.4 مليون دولار أمريكي في عمليات إزالة الألغام وهو ما يساوي 58% من إجمالي تكلفة أعمال إزالة الألغام هناك. وقدمت المصادر القومية في البوسنا والهرسك بما فيها مجلس الوزراء والحكومات المحلية والمقاطعات 15.4 مليون كرونة أو ما يعادل 9.8 مليون دولار وهو ما يساوي ثلث التمويلات المخصصة لأعمال إزالة الألغام هناك. وقدمت موزمبيق 178 مليار من عملتها المحلية وهو ما يعادل 7.9 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام وذلك في شكل دعم عيني يتمثل في الإعفاءات الضريبية لهذه الأعمال. وأنفقت الحكومة الإثيوبية حوالي 35 مليون جنيه إثيوبي أو 4 مليون دولار على عمليات إزالة الألغام. وأسهمت الحكومة اليمنية بحوالي 3.5 مليون دولار في البرنامج القومي لأعمال إزالة الألغام. كما قدمت حكومة تايلند 38.3 مليون بوت أو ما يعادل 957.5 ألف دولار أمريكي كمساهمة للمركز القومي لأعمال إزالة الألغام[119]. كما وافقت حكومة كولومبيا على تقديم 2.5 مليار من عملتها المحلية أو ما يوازي 934.1 ألف دولار للبرنامج القومي لأعمال إزالة الألغام عن الفترة من تموز/يوليو عام 2004 إلى حزيران/يونيو عام 2005 وتقديم نفس المبلغ عن العام الماضي. وبهذا تكون هذه الدول السبع مجتمعة قد أسهمت بما يوازي 57.5 مليون دولار في عمليات إزالة الألغام لعام 2004. وبالإضافة إلى ذلك فهناك تقارير عن أن الحكومة العراقية تقوم باستثمار 20 مليون دولار في برنامج إزالة الألغام هناك غير أنه من غير الواضح حتى الآن الفترة الزمنية التي تغطيها هذه التكاليف. وهناك تقارير تقول بأن العديد من الدول التي تعاني من الألغام والتي هي بدورها عضو في اتفاقية حظر الألغام قد أسهمت سابقا في الأعمال القومية لإزالة الألغام بإجمالي يصل إلى 190 مليون دولار عن الفترة بين عامي 1997 و2003[120].

ومن المنتظر أن تكون هناك حاجة ماسة إلى زيادة كبيرة في تمويلات أعمال إزالة الألغام في المستقبل للتعامل بشكل كامل مع المشكلة الدولية للألغام الأرضية ولتمكين الدول الأعضاء في معاهدة حظر الألغام من الوفاء بالحد الأقصى المتفق عليه لإزالة الألغام فيها وهو 10 سنوات. فقد اتفقت الدول الأعضاء من خلال خطة عمل نيروبي للفترة من 2005 إلى 2009 على ضمان التأكد من استمرار التزاماتهم بما في ذلك تقديم التمويلات

---

[117] في بعض الحالات لا يقدم المانحون التقارير طبقا للعام الميلادي 2004 ومن بين الدول التي تكتب تقاريرها تبعا لأعوام مالية مختلفة الولايات المتحدة (من تشرين أول/أكتوبر 2003 إلى أيلول/سبتمبر 2004) وكندا (نيسان/إبريل 2004 إلى آذار/مارس 2005) والمملكة المتحدة (نيسان/إبريل 2004 إلى نيسان/إبريل 2005) وأستراليا (تموز/يوليو 2004 إلى حزيران/يونيو 2005).

[118] فعلى سبيل المثال زادت قيمة اليورو في مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 10% عام 2004 فقد استخدمت أبحاث مراقبة إزالة الألغام معدلات الصرف التالية للدولار إذ كان اليورو عام 2004 يساوي 1.2438$ بينما كان يساوي في عام 2003 1.13$ وفي عام 2002 كان اليورو يساوي 0.95$ في مقابل 0.90$ في عام 2001 وذلك طبقا لقائمة أسعار الصرف الفدرالية بالولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير عام 2005

[119] جاءت المساهمة خلال العام المالي لدولة تايلاند والذي يبدأ في تشرين أول/أكتوبر عام 2004 وينتهي في أيلول/سبتمبر عام 2005.

[120] من بين الدول الأخرى التي قدمت إسهامات في عام 2004 الحكومة الأردنية حيث قدمت 280 ألف دولار تضم 235 ألف دولار من وزارة المالية كمساهمة سنوية و35 ألف دولار من القوات المسلحة الأردنية وحكومة مقدونية التي قدم مكتب إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بها 15 ألف دولار من نفقات المكتب غير أنه لا تتوفر معلومات حول الدول الأخرى التي أسهمت في التمويلات القومية لأعمال إزالة الألغام في الماضي مثل تشاد ونيكارجوا وبيرو.

المشتركة عند الحاجة لتسهيل عمليات التخطيط طويل المدى لإزالة الألغام وبرامج مساعدة ضحايا الألغام (النقطة العملية 45) كما اتفقت على حث الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية كلما كان ذلك ممكنا على دعم الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة (النقطة العملية 48) واتفقت على بذل الجهد للوصول إلى مصادر جديدة غير تقليدية للدعم سواء كانت فنية أو مالية أو مادية (المقطة العملية 50)[121]

المساهمات لعام 2004

من بين الدول العشرين الأكثر تقديما للمنح في هذا المضمار قامت 10 دول بزيادة مساهماتها في عمليات إزالة الألغام لعام 2004 بالعملات المحلية بينما قامت الدول العشر الأخرى بتخفيض مساهماتها[122]. أما الدول التي زادت مساهماتها فكانت النمسا بنسبة 200% واليابان بنسبة 191% ونيوزيلندا بنسبة 135% وهولندا بنسبة 60% وسويسرا بنسبة 24%[123] وأيرلندا بنسبة 20% والولايات المتحدة بنسبة 20% والنرويج بنسبة 14% والدانمارك بنسبة 5% والمفوضية الأوروبية بنسبة 0.7%. وتضمنت الدول المانحة التي قامت بتخفيض مساهماتها في عمليات إزالة الألغام لعام 2004 اليونان بنسبة 57% وإيطاليا بنسبة 51% والمملكة المتحدة بنسبة 33% وفرنسا بنسبة 32% وألمانيا بنسبة 23% والسويد بنسبة 19% وبلجيكا بنسبة 16% وفنلندا بنسبة 14% وأستراليا بنسبة 12% وكندا بنسبة 4%. وظلت الولايات المتحدة مرة أخرى هي أكبر الدول المانحة لعمليات إزالة الألغام. فقد ساهمت بإجمالي يصل إلى 96.5 مليون دولار للعام المالي 2004 لبرامج الأعمال الإنسانية لإزالة الألغام في 31 دولة بما في ذلك 35.8 مليون دولار تم تقديمها للعراق.
ويتضمن المانحون الذين زادت مساهماتهم بشكل ملحوظ بالدولار الأمريكي اليابان (29.8 مليون دولار) والولايات المتحدة (15.9 مليون دولار) وهولندا (7.20 مليون دولار) والمفوضية الأوروبية (6.9 مليون دولار) والنرويج (5.7 مليون دولار) ويتجلى الارتفاع الملحوظ لمساهمات المانحين عند التعبير عنها بالدولار الأمريكي نتيجة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي خلال عام 2004 فيما يتعلق بمساهمة المفوضية الأوروبية فقد زادت مساهمة المجموعة بمقدار 10.7% إذا تم تحويلها إلى الدولار الأمريكي ولكن إذا تم التعامل مع هذه الزيادة باليورو فإنها لا تتعدى 0.7%
وفيما يتعلق بالمساهمة في أعمال إزالة الألغام فيما يتعلق بعدد السكان تعد النرويج هي أكبر الدول المانحة إذ أنها تعد الأكثر مساهمة حيث قدمت ما يوازي 7.49 دولار للفرد وتليها الدانمارك 2.54 دولار للفرد ولوكسمبورج 1.72 دولار للفرد. كما زادت مساهمات كل من سويسرا والسويد وهولندا وفنلندا عن دولار للفرد.
ويجب ملاحظة إن إجمالي مبالغ التمويلات الخاصة بأعمال إزالة الألغام التي جمعتها بحوث مرصد الألغام الأرضية عن الأعوام المتتالية 2002، 2003 و2004 لا تتضمن ال50 مليون دولار التي أسهمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال قطاع أعمال إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة لإزالة الألغام في لبنان خلال الأعوام من 2002 إلى 2004. حيث أنه من غير الواضح مقدار ما تم إنفاقه في كل من هذه الأعوام غير أن هذا المبلغ متضمن في الإجمالي المذكور للأعوام من 1992 إلى 2004.

تقارير تمويلات إزالة الألغام بالسنة

2004-1992	2.53 مليار دولار

[121] التقرير النهائي لمؤتمر المراجعة الأول لعام 2004-2005 في 9 فبراير/شباط عام 2005 الصفحات من 94 إلى 105
[122] تضمنت التمويلات التي زادت الدول المانحة الأربعة التاريخية الكبرى و7 من الدول ال11 عالية المساهمة وهي الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية اليابان والنرويج وهولندا والدانمارك وسويسرا وتضمنت المساهمات التي انخفضت 4 من الدول الكبرى المانحة هي المملكة المتحدة وكندا وألمانيا والسويد
[123] في عام 2005 ولأول مرة قدمت سويسرا إلى مراقبة إزالة الألغام الأرضية بتمويل للمعلومات بالفرنك السويسري، أما قبل ذلك فكان يتم إرسال مبالغ التمويل بالدولار الأمريكي

2004	399 مليون دولار
2003	339 مليون دولار
2002	324 مليون دولار
2001	237 مليون دولار
2000	243 مليون دولار
1999	219 مليون دولار
1998	187 مليون دولار بما في ذلك 9 مليون دولار تقديرية
1997	139 مليون دولار بما فيها 35 مليون دولار تقديرية
1996	132 مليون دولار بما فيها 34 مليون دولار تقديرية
1995-1992	258 مليون دولار بما فيها 41 مليون دولار تقديرية

ملحوظة لا يتضمن هذا الجدول التمويلات الخاصة بالأبحاث والتطوير

تمويلات المانحين لأعمال إزالة الألغام كما تحددت في عام 2004: 399 مليون دولار أمريكي [124]

الولايات المتحدة	96.5 مليون دولار
المفوضية الأوروبية	71.4 مليون دولار
اليابان	42.8 مليون دولار
النرويج	34.3 مليون دولار
كندا	22.60 مليون دولار
هولندا	19.30 مليون دولار
ألمانيا	18.7 مليون دولار
المملكة المتحدة	15.3 مليون دولار
الدانمارك	13.7 مليون دولار
السويد	11.4 مليون دولار
سويسرا	10.9 مليون دولار
فنلندا	6.0 مليون دولار
بلجيكا	5.7 مليون دولار
أستراليا	5.3 مليون دولار
سلوفاكيا	3.5 مليون دولار
إيطاليا	3.2 مليون دولار
الجمهورية الكورية	3.1 مليون دولار
النمسا	3.0 مليون دولار
أيرلندا	3.0 مليون دولار
نيوزيلندا	2.5 مليون دولار
اليونان	2.4 مليون دولار
فرنسا	1.9 مليون دولار
أسبانيا	1.2 مليون دولار
آخرون [125]	1.5 مليون دولار

تمويلات المانحين لأعمال إزالة الألغام عن الفترة من 1992 إلى 2004 :2.5 مليار دولار أمريكي

الولايات المتحدة	626.4 مليون دولار
المفوضية الأوروبية	376.1 مليون دولار
النرويج	219.1 مليون دولار
اليابان	178 مليون دولار
المملكة المتحدة	148.8 مليون دولار
كندا	127.6 مليون دولار

[124] متوسط أسعار الصرف لعام 2004 مأخوذ عن الخزانة الفدرالية للولايات المتحدة الأمريكية "قائمة أسعار الصرف السنوية " وذلك في 3 كانون الثاني/يناير عام 2005 باستثناء إن الدولار الأمريكي يساوي 1.35 فرانك سويسرا كمعدل ثابت صادر عن الحكومة السويسرية

[125] يتضمن تمويل من كل من دول التشيك ولوكسومبورج وسلوفينيا وجنوب أفريقيا ولم تتوفر مبالغ المساهمة لعام 2004 للصين وبعض الدول المانحة

ألمانيا	122.9 مليون دولار
السويد	114.9 مليون دولار
هولندا	114.6 مليون دولار
الدانمارك	98.5 مليون دولار
سويسرا	67.8 مليون دولار
أستراليا	65.8 مليون دولار
إيطاليا	52 مليون دولار
الإمارات العربية المتحدة	50 مليون دولار
فنلندا	46.2 مليون دولار
بلجيكا	27.5 مليون دولار
فرنسا	24.8 مليون دولار
أيرلندا	14.1 مليون دولار
النمسا	14.0 مليون دولار
نيوزيلندا	11.5 مليون دولار
اليونان	9.6 مليون دولار
أسبانيا	8.2 مليون دولار
آخرون [126]	24.6 مليون دولار

ملحوظة: هذا لا يتضمن تمويلات الأبحاث والتطوير

تمويلات أعمال إزالة الألغام للفرد في عام 2004 [127]	
المبلغ بالدولار للفرد	
النرويج	7.49
الدانمارك	2.54
لوكسمبورج	1.72
سويسرا	1.48
السويد	1.27
هولندا	1.19
فنلندا	1.15
أيرلندا	0.75
كندا	0.71
سلوفاكيا	0.65
نيوزيلندا	0.62
بلجيكا	0.55
النمسا	0.37
الولايات المتحدة	0.33
اليابان	0.33
المملكة المتحدة	0.26
أستراليا	0.26
ألمانيا	0.23
اليونان	0.22
سلوفينيا	0.22
الجمهورية الكورية	0.06

[126] بما في ذلك الصين 6.2 مليون دولار ولوكسمبورج 4.6 مليون دولار وكوريا الجنوبية 4.1 مليون دولار والمملكة العربية السعودية 3 مليون دولار وسلوفينيا 3.4 مليون دولار وأيسلندا 1.3 مليون دولار بالإضافة إلى 2 مليون دولار من دول أخرى مثل البرازيل وجمهورية التشيك والمجر ولتوانيا والبرتغال ومناكو وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وآخرون.

[127] تقدم عملية حساب التمويلات للفرد منظور جديد في عالم تمويلات إزالة الألغام من قبل الدول المانحة لوحساب هذه التمويلات تم تقسيم تمويلات الدول لعام 2004 على عدد سكان تلك الدول وتم الحصول على أعداد السكان من البنك الدولي وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية " أعداد السكان لعام 2004" في 1 تموز/يوليو عام 2005 والموجودة على موقع الإنترنت التالي www.worldbank.org/data/datatopic/pop/bdf وتم الحصول عليها في 27 أيلول/سبتمبر عام 2005.

إيطاليا	0.06
فرنسا	0.03
أسبانيا	0.03
جمهورية التشيك	0.02

ملحوظة: هذا لا يتضمن تمويلات الأبحاث والتطوير

الدول المانحة لأعمال إزالة الألغام

يتم وضع هذه الإحصائيات بالدولار الأمريكي ما لم يتم ذكر عكس ذلك[128]. وتتضمن الإحصائيات تمويلات مساعدة الضحايا عند معرفتها. بينما لا تتضمن تمويلات الأبحاث والتطوير إذ يتم تحديدها بشكل منفصل.

الولايات المتحدة الأمريكية: 626.4 مليون دولار

2004[129]	96.5 مليون دولار
2003	80.6 مليون دولار
2002	73.80 مليون دولار
2001	69.20 مليون دولار
2000	82.40 مليون دولار
1999	63.10 مليون دولار
1998	44.90 مليون دولار
1997	30.8 مليون دولار
1996	29.80 مليون دولار
1995	29.20 مليون دولار
1994	15.90 مليون دولار
1993	10.20 مليون دولار

- لا تتضمن الإحصائيات تمويلات مساعدة ضحايا الألغام غير أن تمويل برامج ضحايا الحرب مثل مبلغ إضافي قدره 11.90 مليون دولار خلال العام المالي 2004.
- بلغت تمويلات الأبحاث والتطوير 12.80 مليون دولار للعام المالي 2004 و12.60 مليون دولار لعام 2003 وبلغت 133 مليون دولار للأعوام المالية من 1995 إلى 2004.
- انظر التقرير المحلي الخاص بالولايات المتحدة للحصول على مزيد من التفاصيل حول تمويلات الولايات المتحدة لأعمال إزالة الألغام.

المفوضية الأوروبية : 376.10 مليون دولار

2004[130]	71.4 مليون دولار أو 57.4 مليون يورو
2003	64.5 مليون دولار أو 57 مليون يورو
2002	38.7 مليون دولار أو 40.7 مليون يورو
2001	23.5 مليون دولار أو 26.1 مليون يورو
2000	14.3 مليون دولار أو 15.9 مليون يورو
1999	15.5 مليون دولار أو 17.3 مليون يورو
1998	21.4 مليون دولار أو 23.8 مليون يورو
1997-1992	126.8 مليون دولار أو 141.4 مليون يورو

- لا تتضمن الإحصائيات التمويلات الإضافية لإزالة الألغام والمقدمة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بشكل منفصل وبلغت تمويلات الأبحاث والتطوير في عام 2004 460000 يورو أو

[128] تم الحصول على الإحصائيات للأعوام السابقة لعام 2003 من الملخص التنفيذي لتقرير مراقبة إزالة الألغام لعام 2004 بما في ذلك كافة التصحيحات التي تم تلقيها عن الأعوام السابقة وفي معظم الحالات لا جميعها يتم حساب الإحصائيات حسب أسعار الصرف خلال تلك السنوات

[129] البيان التاريخي للولايات المتحدة والذي يتضمن بيانات عن العام المالي 2004 عن طريق رسالة إلكترونية من Angela L. Jeffries أخصائية الإدارة المالية بوزارة المالية الأمريكية مكتب الشؤون السياسية والعسكرية وذلك في 20 تموز/يوليو 2005.

[130] مساهمة المفوضية الأوروبية في هيئة مراقبة إزالة الألغام الأرضية عن طريق رسالة إلكترونية من Nicola Marcel, Nicola Marcel, بالوحدة 3.ا في سياسات الأمن بالمفوضية الأوروبية في 19 تموز/يوليو عام 2005.

572148 دولار. وبلغت في عام 2003 10000 يورو بينما بلغت خلال الأعوام من 1992 إلى 2004 50 مليون يورو.

- انظر ملحق المفوضية الأوروبية للمزيد من التفاصيل عن تمويلات المفوضية الأوروبية لعمليات إزالة الألغام.

النرويج:219.1 مليون دولار.

2004 [131]	34.3 مليون دولار أو 231.2 مليون كرونة
2003	28.6 مليون دولار أو 202.4 مليون كرونة
2002	25.4 مليون دولار أو 202.9 مليون كرونة
2001	20 مليون دولار أو 176.9 مليون كرونة
2000	19.5 مليون دولار أو 178.6 مليون كرونة.
1999	21.5 مليون دولار أو 185 مليون كرونة
1998	24 مليون دولار
1997	16.7 مليون دولار أو 125 كرونة
1996	13.5 مليون دولار أو 101 مليون كرونة
1995	11.6 مليون دولار أو 87 مليون كرونة
1994	4 مليون دولار أو 30 مليون كرونة

- بلغت تمويلات النرويج للأبحاث والتطوير في عام 2004 2.250 مليون كرونة أو 333833 دولار أما التمويلات النرويجية السابقة للأبحاث والتطوير فهي غير معروفة.

وقد كانت النرويج بلا منافس أكبر مانح لأعمال إزالة الألغام عام 2004 من حيث حساب التمويل للفرد. وقد زادت النرويج من تمويلها لأعمال إزالة الألغام إلى 231187806 كرونة أو 34.3 مليون دولار وهو أعلى المستويات التي سجلتها النرويج على الإطلاق كما أنها تعتبر زيادة كبيرة عن عام 2003 الذي بلغ التمويل فيه 202.4 مليون كرونة أو 28.57 مليون دولار. [132] وقد قدمت النرويج حوالي 137.2 مليون كرونة أو 20.4 مليون دولار لإزالة الألغام والأنشطة المتعلقة بها في 16 دولة بما في ذلك إزالة الألغام وبناء القدرات والتقييم السريع والاستشارات الفنية ومراكز تدريب الكلاب للكشف عن الألغام. وقدمت تمويلات لموريتانيا وذلك للمرة الأولى. ومن بين الدول والأقاليم التي تلقت تمويلات متزايدة أنجولا وأمريكا الوسطي وكوروانيا والأردن وسريلانكا والسودان. ولكن التمويلات قد انخفضت بالنسبة لكل من إريتريا وإثيوبيا والعراق وموزنبيق. وبلغ دعم النرويج لبرامج مساعدة ضحايا الألغام أكثر من 43 مليون كرونة أو 6.4 مليون دولار أي حوالي 20% من تمويلات النرويج لعمليات إزالة الألغام وأفاد هذا برامج موجودة في أفغانستان والعراق ولبنان وبعض المنظمات مثل شبكة الناجين من الألغام الأرضية Landmine Survivors Network وهيئة Tromsø ومركزها لموارد مساعدة الضحايا والهيئة الدولية للمعوقين Handicap International واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

اليابان: 178 مليون دولار

2004	42.8 مليون دولار أو 4630 مليون ين.
2003	13 مليون دولار أو 1590 مليون ين.
2002	49.7 مليون دولار أو 5537 مليون ين
2001	7.5 مليون دولار أو 802 مليون ين
2000	12.7 مليون دولار أو 1480 مليون ين
1999	16 مليون دولار أو 1904 مليون ين
1998	6.3 مليون دولار أو 722 مليون ين
قبل عام 1998	ما يقرب من 30 مليون دولار

[131] المادة تقرير المادة 6 استمارة ج في 28 نيسان/إبريل 2005 عن طريق رسالة إلكترونية من May-Elin Stener, قطاع الشؤون الإنسانية بقسم الشؤون الدولية بوزارة الخارجية في نيسان/إبريل وأيار/مايو عام 2005.

[132] المادة 7 من تقرير في 28-4-2005 وقد ورد بالبريد الإلكتروني من...قطاع الشؤون الإنسانية بقسم الشؤون الدولية وزارة الخارجية خلال شهري نيسان/إبريل وأيار/مايو من عام 2005.

- وبلغت تمويلات الأبحاث والتطوير في عام 2004 795 مليون ين أو 7.35 مليون دولار بينما بلغت 720 مليون ين عام 2003 أي 5.9 مليون دولار وبلغت خلال الفترة من 1999 إلى 2004 ما يقرب من 1555 مليون ين أو 13.6 مليون دولار.

وفي عام 2004 أسهمت اليابان في عمليات إزالة الألغام بنحو 4630 مليون ين أو 42.8 مليون دولار[133]. وتعتبر هذه المساهمة ثاني أكبر مساهمة سنوية لليابان في عمليات إزالة الألغام حتى الآن وهي تزيد 3 مرات عن ما قدمته اليابان في عام 2003 وبلغ 1590 مليون ين. وارتفع تمويل مشروعات إزالة الألغام بشكل ملحوظ إذ وصل إلى نسبة 81% أي 3747 مليون ين من إجمالي المشاركة اليابانية في عام 2004 بالمقارنة بـ 65% أو 1494 مليون ين في عام 2003 . وخصصت اليابان ما يزيد قليلا عن 1% أو 53.30 مليون ين أو 492843 من تمويلاتها عام 2004 لبرنامج مساعدة ضحايا الألغام وذهب كامل هذا المبلغ إلى دولة اليمن ولم تخصص اليابان أية مخصصات لبرامج ضحايا الألغام في عام 2003. وقدمت اليابان مساهماتها التمويلية لحوالي 11 دولة بالإضافة إلى قطاع إعمال إزالة الألغام بالأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وذلك في عام 2004. وقدمت اليابان مساهمة استثنائية لأعمال إزالة الألغام كجزء من تمويلها لكمبوديا في عام 2004 وبلغت هذه المساهمة 1761 مليون ين أو 16.3 مليون دولار.

المملكة المتحدة: 148.8 مليون دولار

2005-2004	15.3 مليون دولار أو 8.3 مليون جنيه إسترليني
2004-2003	20 مليون دولار أو 12.3 جنيه إسترليني
2003-2002	18.5 مليون دولار أو 12.5 جنيه إسترليني
2002-2001	15.4 مليون دولار أو 10.7 مليون جنيه إسترليني
2001-2000	21.5 مليون دولار أو 15 مليون جنيه إسترليني
2000-1999	20.4 مليون دولار أو 13.6 مليون جنيه إسترليني
1999-1998	6.5 مليون دولار أو 4.6 مليون جنيه إسترليني
1998-1997	6.6 مليون دولار أو 4.6 مليون جنيه إسترليني
1997-1996	6.3 مليون دولار
1995	6.9 مليون دولار
1994	6.3 مليون دولار
1993	5.1 مليون دولار

- لا تتضمن هذه الإحصائيات تمويلات مساعدة ضحايا الألغام.
- بلغت تمويلات الأبحاث والتطوير 1066332 جنيه إسترليني أو أي 1.95 مليون دولار خلال العام 2005-2004 بينما بلغت في العام 2003-2004 1.5 مليون جنيه إسترليني أو 2.5 مليون دولار. أما خلال الفترة من 1999-2000 إلى 2004-2005 فقد بلغت 7 مليون جنيه إسترليني أو 11.1 مليون دولار.

لقد ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ قدره 8339800 جنيه إسترليني أو 15.3 مليون دولار خلال العالم المالي 2005-2004 في تمويل أعمال إزالة الألغام وهو ما يقل بنسبة 33% عن مساهمتها في العام المالي 2004-2003 والتي بلغت 12.3 مليون جنيه إسترليني. وقدمت المملكة المتحدة تمويلات لـ6 دول بالإضافة إلى الصومال وكوسوفو. وبلغت تمويلات إزالة الألغام في العام المالي 2005-2004 ما يقارب من 5.1 مليون دولار بالمقارنة بمبلغ تقديري يصل إلى 14.1 مليون دولار خلال العام 2004-2003. ولم تقدم المملكة المتحدة أي تمويلات لإزالة الألغام في العراق عام 2005-2004 بالمقارنة بـ8.5 مليون دولار تم تقديمها خلال العام 2004-2003. ولكن المملكة المتحدة استمرت في دعمها المالي لقطاع أعمال إزالة الألغام بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة اليونيسيف. وقدمت وزارة الدفاع بالمملكة المتحدة 554992 دولار لبرنامج فينكس التابع للهيئة الدولية للمعوقين خلال العام 2005-2004.

كندا 127.6 مليون دولار

2004 [134]	22.6 مليون دولار أو 29.5 مليون دولار كندي.

[133] جاء هذا خلال رسالة إلكترونية من تي توجو إياسو التابع للحملة اليابانية لحظر الألغام الأرضية في 10 آب/أغسطس 2005 وتضمن ترجمة لمركز المعلومات بوزارة الخارجية في 11 أيار/مايو 2005.

[134] تتضمن الإحصائيات السابقة لعام 1998 تمويلات CIDAفقط.

2003	22.5 مليون دولار أو 30.8 مليون دولار كندي
2002	15.1 مليون دولار أو 22.3 مليون دولار كندي
2001	15.5 مليون دولار أو 24 مليون دولار كندي
2000	11.9 مليون دولار أو 17.7 مليون دولار كندي
1999	15.20 مليون دولار أو 23.5 مليون دولار كندي
1998	9.5 مليون دولار.
1997	3 ملايين دولار أو 4.6 مليون دولار كندي
1996	4 ملايين دولار أو 6 ملايين دولار كندي
1995	1.5 مليون دولار أو 2.2 مليون دولار كندي
1994	2.9 مليون دولار أو 4.4 مليون دولار كندي
1993	2.2 مليون دولار أو 3.4 مليون دولار كندي
1989	1.7 مليون دولار أو 2.5 مليون دولار كندي

- بلغت تمويلات الأبحاث والتطوير عام 2004 مبلغ 3132600 دولار كندي أو 2.4 مليون دولار أمريكي وبلغت 2.8 مليون دولار كندي في عام 2003 أي 2 مليون دولار أمريكي بينما بلغ مجموعها 13.5 مليون دولار في الفترة من 1998 إلى 2004.

وخلال العام المالي 2004-2005 انخفضت تمويلات كندا لأعمال إزالة الألغام بعض الشيء من 30.8 مليون دولار كندي أو 22.5 مليون دولار إلى 29474658 دولار كندي أو 22643224 دولار أمريكي.[135] ويعتبر هذا التمويل هو ثاني أعلى تمويل كندي لأعمال إزالة الألغام. وقد قدمت كندا تمويلات إلى 36 دولة أي أقل دولتين من العام الماضي بالإضافة إلى العديد من المنظمات والهيئات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومركز جنيف الدولي لأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وخلال العام المالي 2004-2005 زادت كندا من دعمها لعمليات التوعية من مخاطر الألغام من 625109 دولار إلى 1.14 مليون دولار ودعمها لمساعدة ضحايا الألغام من 463312 دولار إلى 2.1 مليون دولار ولبرامج الحماية والوقاية وتدمير الألغام الموجودة من 1.91 مليون دولار إلى 2.98 مليون دولار[136]. و وأيضا خلال العام المالي 2004-2005 قللت كندا من تمويلها لعمليات إزالة الألغام من 4.9 مليون دولار إلى 3.5 مليون دولار ولأعمال التنسيق من 4.5 مليون دولار إلى 2.87 مليون دولار والمعلومات بما فيها عمليات المسح من 869820 دولار إلى 212722 دولار.

ألمانيا: 122.9 مليون دولار.

2004	18.7 مليون دولار أو 15 مليون يورو
2003	22.1 مليون دولار أو 19.5 مليون يورو
2002	19.4 مليون دولار أو 20.4 مليون يورو
2001	12.3 مليون دولار أو 26.8 مليون مارك ألماني أو 13.7 مليون يورو
2000	14.5 مليون دولار أو 27.6 مارك ألماني
1999	11.4 مليون دولار أو 21.7 مارك ألماني
1998	10.1 مليون دولار
1997	4.9 مليون دولار
1996	7.9 مليون دولار
1995	0.8 مليون دولار
1994	0.5 مليون دولار
1993	0.3 مليون دولار

- بلغت تمويلات الأبحاث والتطوير 102989 يورو أو 128098 دولار خلال عام 2004 كما بلغت 5.1 مليون دولار خلال الفترة من 1993 إلى 1999 غير أنه لا تتوفر إحصائيات عن الفترة من عام 2000 إلى 2003.

[135] تعتبر كندا مثال جيد على تباينات أسعار الصرف التي تؤثر على إجمالي تمويلات عمليات إزالة الألغام عند كرها بالدولار الأمريكي. فقد انخفض التمويل الكندي بمقدار 1.3 دولار كندي بينما ارتفع بمقدار 0.1 مليون دولار أمريكي.

[136] قاعدة بيانات استثمارات أعمال إزالة الألغام رسالة إلكترونية من Elvan Isikozlu بفريق أعمال إزالة الألغام بوزارة الخارجية الكندية في الفترة من حزيران/يونيو إلى آب/أغسطس 2005

بلغت تمويلات ألمانيا لعمليات إزالة الألغام في عام 2004[137] ما يقارب 15 مليون يورو أو 18.7 مليون دولار بانخفاض عن العام السابق 2003 والذي بلغت التمويلات فيه 19.5 مليون يورو أو 22.1 مليون دولار. وأفادت مساهمات ألمانيا 19 دولة في عام 2004 مقارنة بـ15 دولة عام 2003 واختلفت مناطق هذه الدول حيث شملت كافة المناطق فيما عدا الأمريكتين. وقد تم تخصيص معظم التمويلات لعمليات إزالة الألغام والتخلص منها. وخلال عام 2003 لم تقدم ألمانيا تمويلات لمركز جنيف الدولي لأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية غير أنها قامت في عام 2004 بتخصيص 301579 دولار لهذا الغرض.

السويد 114.9 مليون دولار

2004	11.4 مليون دولار أو 83.5 مليون كرونة سويدي مصروفة
2003	12.7 مليون دولار أو 102.9 مليون كرونة مصروفة
2002	7.3 مليون دولار أو 71 مليون كرونة مصروفة
2001	9.8 مليون دولار أو 100.9 مليون كرونة مصروفة
2000	11.8 مليون دولار أو 107.9 مليون كرونة مصروفة
1999	9.8 مليون دولار أو 83.3 مليون كرونة مصروفة
1998	16.6 مليون دولار أو 129.5 مليون كرونة مخصصة
1997	11.9 مليون دولار مخصصة
1996	10.4 مليون دولار مخصصة
1995	5.1 مليون دولار مخصصة
1994	2.6 مليون دولار مخصصة
1993-1990	5.5 مليون دولار مخصصة

- لا تتضمن هذه الإحصائيات تمويلات مساعدة ضحايا الألغام.
- قامت السويد في الماضي بتمويل عدد من برامج الأبحاث والتطوير بما يقارب 24 مليون دولار في الفترة من 1994 إلى 1999 وبمبلغ 1.7 مليون دولار عام 2003 ولكن إجمالي التمويل لعام 2004 غير معلوم.

وفي عام 2004 انخفضت تمويلات السويد لأعمال إزالة الألغام من 102.9 مليون كرونة سويدي أو 12.7 مليون دولار إلى 83475664 كرونة أو 11.4 مليون دولار.[138] وتضمن هذا تمويلات جديدة للتخلص من الألغام وإزالتها في الصومال بما يعادل 9.5 مليون كرونة وفي السودان بما يعادل 3.8 مليون كرونة وزيادة التمويلات في البوسنا والهرسك من 1.9 مليون كرونة إلى 5 مليون كرونة وفي سريلانكا من 4 مليون كرونة إلى 6 مليون كرونة. بينما انخفضت تمويلات إزالة الألغام بشكل ملحوظ في أفغانستان إذ انخفضت من 14 مليون كرونة إلى 4.05 مليون كرونة وفي كمبوديا حيث انخفضت من 16 مليون إلى 12 مليون كرونة وفي إريتريا انخفضت من 4.4 إلى 3.4 مليون كرونة وانخفضت أيضا في العراق من 26 إلى 10 مليون كرونة سويدي وانخفضت في موزمبيق من 8.0 مليون إلى 3.0 مليون كرونة. وظل التمويل على نفس المستوى الذي كان عليه في العام الماضي بالنسبة لكل من أنجولا ونيكارجوا.

هولندا: 114.6 مليون دولار[139]

2004	19.3 مليون دولار أو 15.5 مليون يورو
2003	12.1 مليون دولار
2002	16 مليون دولار
2001	13.9 مليون دولار أو 32 مليون جيلدر أو 15.5 مليون يورو
2000	14.2 مليون دولار أو 35.4 مليون جيلدر هولندي
1999	8.9 مليون دولار أو 23 مليون جيلدر

[137] تقرير المادة 7 استمارة ج في 15 نيسان/إبريل عام 2005 عن طريق رسالة إلكترونية من Dirk Roland Haupt, وزارة الخارجية الفدرالية الشعبة 241 وذلك في 25 تموز/يوليو عام 2005

[138] تم إرسال هذه الوثيقة بالبريد من SIDA Alf Eliasson, في 23 آذار/مارس 2005.

[139] لا تتوفر إحصائيات خاصة بالأعوام السابقة لعام 1996.

1998	9.3 مليون دولار
1997	10.2 مليون دولار
1996	10.7 مليون دولار

- تتضمن الإحصائيات بعض وليس جميع تمويلات مساعدة ضحايا الألغام.

وقد ساهمت هولندا في عمليات إزالة الألغام في عام 2004 بمبلغ يساوي 15.494919 يورو أو 19.3 مليون دولار مقارنة بمبلغ 12.1 مليون دولار عام 2003. وقد تم تقريبا تخصيص 12.2 مليون دولار من مساهمات عام 2004 لإزالة الألغام في 14 دولة.[140] وفي عام 2004 قدمت هولندا 435330 دولار لمساعدة ضحايا الألغام.

الدانمارك: 98.5 مليون دولار[141]

2004	13.7 مليون دولار أو 82.3 مليون كرونة دانماركية
2003	11.9 مليون دولار أو 78.6 مليون كرونة
2002	10.6 مليون دولار أو 83.5 مليون كرونة
2001	14.4 مليون دولار أو 119.4 مليون كرونة.
2000	13.4 مليون دولار أو 106.7 مليون كرونة
1999	7 مليون دولار أو 49.9 مليون كرونة
1998	6.2 مليون دولار أو 44.3 مليون كرونة
1997	5.4 مليون دولار أو 38.6 مليون كرونة
1996	8 مليون دولار أو 57 مليون كرونة.
1995	2.3 مليون دولار
1994	2 مليون دولار
1993	1.7 مليون دولار
1992	1.9 مليون دولار

- لا تتضمن إحصائيات الأعوام من 1992 إلى 1995 المساهمات الثنائية.
- قامت الدانمارك بتمويل عدد من برامج الأبحاث والتطوير غير أن قيمة التمويل غير معروفة.

ولقد زادت مساهمة الدانمارك في عمليات إزالة الألغام في عام 2004 إلى 82.3 مليون كرونة دانماركية أو 13.8 مليون دولار بعد أن كانت حوالي 78.6 مليون كرونة أو 12 مليون دولار عام 2003. وقد تم تقديم معظم التمويلات الدانماركية من خلال المنظمات غير الحكومية الدانماركية وقد أفاد التمويل الدانماركي حوالي 9 دول عام 2004 كما كان هو الحال في عام 2003 وتتضمن هذه الدول أفغانستان وأنجولا والعراق وموزنبيق وسريلانكا وتركزت مساهمات الدانمارك بشكل أساسي لإزالة الألغام وأنشطة الوقاية والمكافحة.

سويسرا: 67.8 مليون دولار

2004	10.9 مليون دولار 14.8 مليون فرانك سويسري
2003	8.8 مليون دولار
2002	8.3 مليون دولار
2001	9.8 مليون دولار
2000	7.4 مليون دولار
1999	5.7 مليون دولار
1998	غير معروف
1997	4.0 مليون دولار
1996	2.6 مليون دولار
1995	4.1 مليون دولار
1994	3.5 مليون دولار

[140] رسالة إلكترونية من Freek Keppels, شعبة سياسات تصدير الأسلحة والسيطرة على التسلح بنزارة الخارجية في 4 آب/أغسطس 2005

[141] قاعدة بيانات استثمارات عمليات إزالة الألغام رسالة إلكترونية من Hanne Elmelund Gam, قسم التعاون مع المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بوزارة الخارجية في 18 تموز/يوليو عام 2005.

1993	2.7 مليون دولار

- لم يتم تضمين تمويل مساعدة ضحايا الألغام في هذه الإحصائيات حيث تم تضمين هذا التمويل في تمويلات أخرى خاصة بضحايا الحرب والتعمير الذي يعقب الصراعات والتنمية طويلة المدى.
- تتضمن المبالغ 6.1 مليون دولار لمركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وذلك في عام 2004 بالإضافة إلى 5.3 مليون دولار عام 2003 وما يوازي

قدمت سويسرا لأعمال إزالة الألغام في عام 2004 مبلغ 14756648 فرانك سويسري أو ما يقرب من 10.9 مليون دولار وهي زيادة تبلغ 24% عما تم التمويل به عام 2003 والذي بلغ 8.8 مليون دولار. [142]بالإضافة إلى مركز جنيف الدولي لأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية أفادت مساهمات سويسرا التمويلية 15 دولة عام 2004 مقارنة ب12 دولة عام 2003. وزاد دعم إزالة الألغام والتخلص منها إلى ما يقدر ب3.1 مليون دولار عام 2004 بدلا من 2.4 مليون دولار عام 2003

أستراليا: 65.8 مليون دولار

2005-2004	5.3 مليون دولار أمريكي أو 7.2 مليون دولار أسترالي
2004-2003	5.5 مليون دولار أمريكي أو 8.2 مليون دولار أسترالي
2003-2002	7.8 مليون دولار أمريكي أو 14.5 مليون دولار أسترالي
2002-2001	6.6 مليون دولار أمريكي أو 12.9 دولار أسترالي
2001-2000	7.3 مليون دولار أمريكي أو 12.6 مليون دولار أسترالي
2000-1999	7.9 مليون دولار أمريكي أو 12.4 مليون دولار أسترالي
1999-1998	6.8 مليون دولار أمريكي أو 11.1 مليون دولار أسترالي
1998-1997	7.3 مليون دولار أمريكي أو 9.9 مليون دولار أسترالي
1997-1996	5.8 مليون دولار أمريكي أو 7.5 مليون دولار أسترالي
1996-1995	5.5 مليون دولار أمريكي أو 7.5 مليون دولار أسترالي

- قامت أستراليا بتمويل العديد من برامج الأبحاث والتطوير ولكن القيمة غير معلومة.

ولقد ساهمت أستراليا في عمليات إزالة الألغام خلال الفترة من تموز/يوليو 2004 إلى حزيران/يونيو 2005 بما يقدر 7246585 دولار أسترالي أو 5.3 مليون دولار أمريكي بانخفاض بلغت نسبته 12% عما تم التمويل به خلال العام المالي 2003-2004 والذي بلغ 8.2 مليون دولار أسترالي أو 5.5 مليون دولار أمريكي. وطبقا للمعلومات المتوفرة لمراقبة إزالة الألغام الأرضية فقد زادت أستراليا على التزاماتها بدفع 100 مليون دولار أسترالي خلال 10 سنوات بما يقرب من 4 ملايين دولار. وقد أفادت مساهمات أستراليا خلال العام المالي 2004-2005 ثلاث دول هي كمبوديا وسريلانكا وفيتنام. مقارنة بخمس دول خلال العام المالي 2003-2004 حيث كانت تشمل أفغانستان ولاوس بالإضافة إلى الدول المذكورة. [143]

إيطاليا: 52 مليون دولار[144].

2004	3.2 مليون دولار أو 2.5 مليون يورو

[142] قاعدة بيانات استثمارات أعمال إزالة الألغام رسالة إلكترونية من Janine Voigt, مسؤول التعاون الدبلوماسي بوزارة الخارجية في 1 تموز/يوليو 2005.

[143] رسالة إلكترونية من Doug Melvin من هيئة المساعدات الأسترالية في 17 حزيران/يونيو عام 2005.

[144] قاعدة بيانات استثمارات عمليات إزالة الألغام رسالة إلكترونية من Manfredo Capozza, مستشار إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بوزارة الخارجية خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو عام 2005.

2003	5.8 مليون دولار أو 5.1 مليون يورو
2002	8.7 مليون دولار أو 9.9 مليون يورو
2001	5.1 مليون دولار أو 11.2 مليار لبرا أو 5.6 مليون يورو
2000	1.6 مليون دولار أو 4.3 مليار ليرة أو 1.7 مليون يورو
1999	5.9 مليون دولار أو 13.9 مليار ليرة أو 4.8 مليون يورو
1998	12 مليون دولار أو 20 مليار ليرة
1997-1995	10.5 مليون دولار أو 18 مليار ليرة إيطالية

- قامت إيطاليا بتمويل العديد من برامج الأبحاث والتطوير ولكن قيمتها غير معلومة.

ساهمت إيطاليا في عمليات إزالة الألغام لعام 2004 بمبلغ 2539550 يورو أو 3158630 دولار وهو ما يقرب من نصف مساهمتها التي بلغت 5.1 مليون يورو أو 5.8 مليون دولار عام 2003. ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى إنهاء إيطاليا لتبرعاتها لعمليات إزالة الألغام في العراق والتي بلغت 3.3 مليون دولار عام 2003. كما انتهى في عام 2004 دعم إيطاليا لعمليات إزالة الألغام في إريتريا. واستمرت مساهمات إيطاليا في عام 2004 بنفس المستوى أو أزيد قليلا في كل من أنجولا وأذربيجان والبوسنا والهرسك وكرواتيا والسودان واليمن ومنظمة الدول الأمريكية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وهيئة جنيف للإغاثة. وبدأت إيطاليا في عام 2004 المساهمة في عمليات إزالة الألغام في أفغانستان.

دولة الإمارات العربية المتحدة: 50 مليون دولار
ذكرت الإمارات العربية المتحدة إنها قدمت 50 مليون دولار من خلال قطاع إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة لإزالة الألغام في لبنان خلال الفترة من 2002 على 2004 في إطار برنامج عمليات التضامن الإماراتية. ولكن التقسيم السنوي للنفقات غير متوفر[145].

فنلندا: 46.2 مليون دولار [146]

2004	6 مليون دولار أو 4.8 مليون يورو
2003	6.3 مليون دولار أو 5.6 مليون يورو
2002	4.5 مليون دولار أو 4.8 مليون يورو
2001	4.5 مليون دولار أو 5 مليون يورو
2000	4.8 مليون دولار
1999	5.7 مليون دولار
1998	6.6 مليون دولار
1997	4.5 مليون دولار
1996	1.3 مليون دولار
1995	0.7 مليون دولار
1994-1991	1.3 مليون دولار

للمزيد من المعلومات عن تمويلات فنلندا لعمليات إزالة الألغام انظر التقرير المحلي لفنلندا

بلجيكا: 27.5 مليون دولار[147]

[145] ذكرت دولة الإمارات العربية المتحدة في قاعدة بيانات استثمارات عمليات إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة إنها أنفقت ال50 مليون دولار في الفترة من 2002 إلى 2004 على النحو التالي: 1631715 دولار كمرحلة أولى (معرفة أماكن حقول الألغام وإزالة الفخاخ الملغمة) و24766000 دولار للمرحلة الثانية (إزالة الألغام والتخلص منها) و6199000 دولار للمرحلة الثالثة (إزالة الألغام الخفية* و1349685 دولار لشراء معدات إزالة الألغام ومعدات أخرى و3342800 دولار كمساهمة لمكتب الأمم المتحدة في جنوب لبنان و476538 دولار للتغطية الإعلامية والسينمائية للمشروع من خلال هيئة الإعلام الإمراتية و12234262 دولار لنفقات القوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة ونفقات إدارية أخرى. قاعدة بيانات استثمارات عمليات إزالة الألغام www.mineaction.org وتم الحصول على هذه البيانات في 4 آب/أغسطس عام 2004.

[146] تم الحصول على هذه المبالغ من قاعدة بيانات استثمارات عمليات إزالة الألغام مدعومة برسالة إلكترونية من Teemu Sepponen, بوزارة الخارجية في 13 تموز/يوليو عام 2005.

[147] تقرير المادة 7 استمارة ج في 2 أيار/مايو 2005

2004	5.7 مليون دولار أو 4.6 مليون يورو
2003	6.2 مليون دولار أو 5.5 مليون يورو
2002	3.6 مليون دولار أو 3.8 مليون يورو
2001	2.1 مليون دولار أو 2.2 مليون يورو
2000	2.5 مليون دولار أو 111 مليون فرانك بلجيكي
1999	2.3 مليون دولار أو 98 مليون فرانك
1998-1994	5.1 مليون دولار

- بلغت تمويلات الأبحاث والتطوير في عام 2004 1090215 يورو أو 1.36 مليون دولار وبلغت عام 2003 475 ألف يورو أو 538 ألف دولار أما خلال الفترة من 1994 إلى 2004 فقد بلغت 9.2 مليون دولار.

ساهمت بلجيكا بـ4547878 يورو أو 5656651 دولار في أعمال إزالة الألغام لعام 2004 بانخفاض قدره 17% عن عام 2003 والذي بلغت المساهمة فيه 5517595 يورو أو 6243159 دولار باستثناء تمويلات الأبحاث والتطوير. وخلال عام 2004 ساهمت بلجيكا في عمليات إزالة الألغام في كل من أفغانستان والبوسنا والهرسك وكمبوديا وجمهورية الكنغو الديمقراطية وكوسوفو ولاوس. وساهمت بلجيكا بنحو 331 ألف يورو لمساعدة الناجين من الألغام في أنجولا في عام 2003 ولكنها لم تستمر في هذا الدعم خلال عام 2004. وانخفضت المساهمات للمنظمة الدولية للمعوقين والأعمال الخاصة بها في جمهورية الكنغو الديمقراطية إلى مليون يورو عام 2004 بعد أن كانت 3 ملايين يورو عام 2003. كما انخفضت مساهمة بلجيكا في أعمال إزالة الألغام في كمبوديا عام 2004 إلى نصف المستوى التي كانت عليه عام 2003 إذ انخفضت من 960 ألف يورو عام 2003 إلى 506 ألف يورو عام 2004 بالإضافة إلى عدم تقديم أي دعم لمساعدة ضحايا الألغام خلال عام 2004.

فرنسا: 24.8 مليون دولار[148]

2004	1.9 مليون دولار أو 1.5 مليون يورو
2003	2.5 مليون دولار أو 2.2 مليون يورو
2002	3.6 مليون دولار أو 3.8 مليون يورو
2001	2.7 مليون دولار أو 3 مليون يورو
2000	1.2 مليون دولار
1999	0.9 مليون دولار
1998-1995	12 مليون دولار

- لقد خصصت فرنسا مبالغ جيدة لبرامج الأبحاث والتطوير ولكن قيمة هذه التمويلات فيما يتعلق بعمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية غير معروفة. وفي عام 2004 بلغت المساهمات 1.4 مليون يورو أو 2.2 مليون دولار.

خلال عام 2004 ساهمت فرنسا بمبلغ 1523845 يورو أو 1.9 مليون دولار وهو ما يقل عن مساهمة العام السابق بنسبة 32% والتي بلغت 2.2 مليون يورو أو 2.5 مليون دولار عام 2003 وهذا انخفاض آخر عما قدم عام 2002 والذي بلغ 3.8 مليون يورو أو 4.3 مليون دولار. وفي عام 2004 أفادت المساهمات الفرنسية 15 دولة مقارنة بـ5 دول فقط عام 2003. كما زادت فرنسا من دعمها لمساعدة ضحايا الألغام إلى 315298 دولار عام 2004 في كل من أفغانستان وأنجولا والعراق والأردن وسريلانكا بدلا من 24 ألف دولار عام 2003. أما المساهمة الفرنسة في تعليم مخاطر الألغام فقد انخفضت من 475230 دولار عام 2003 إلى 25735 دولار عام 2004.

أيرلندا: 14.1 مليون دولار

2004	3 مليون دولار أو 2.4 مليون يورو
2003	2.3 مليون دولار أو 2 مليون يورو
2002	1.6 مليون دولار أو 1.7 مليون يورو
2001	2 مليون دولار أو 2.2 مليون يورو

[148] رسائل إلكترونية من Amb. Gerard Chesnel, بوزارة الخارجية في 30 حزيران/يونيو عام 2005 و Anne Villeneuve, خلال تموز/يوليو وآب/أغسطس 2005.

2000	1.1 مليون دولار
1999	1.5 مليون دولار
1998-1994	2.6 مليون دولار

قدمت أيرلندا 2047000 يورو أو 2.55 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام والأنشطة المتعلقة بها عام 2004 بدلا من مليون يورو أو 1.3 مليون دولار عام 2003 كما قدمت في عام 2004 380 ألف يورو أو 472644 دولار لعمليات تعليم مخاطر الألغام وهو ما لم يحدث عام 2003 ولم تتلقى برامج مساعدة ضحايا الألغام أية تمويلات من أيرلندا عام 2004 في مقابل 385 ألف يورو تم تقديمها عام 2003. [149]

النمسا: 14 مليون دولار

2004	3 ملايين دولار أو 2.4 مليون يورو
2003	0.9 مليون دولار أو 0.8 مليون يورو
2002	2 مليون دولار أو 2.1 مليون يورو
2001	0.9 مليون دولار أو 13.7 مليون شيلنج نمساوي
2000	2 مليون دولار أو 30 مليون شيلنج
1999	مليون دولار أو 15 مليون شيلنج
1998-1994	4.2 مليون دولار

زادت النمسا من تمويلاتها لعمليات إزالة الألغام عام 2004 لتصل إلى 2.4 مليون يورو أو 3 ملايين دولار بدلا من 775056 يورو أو 876976 دولار عام 2003 ويعتبر هذا أعلى مستويات تمويل النمسا لعمليات إزالة الألغام على الإطلاق ويزيد بمقدار 3 مرات على مستوى العام السابق. وزاد دعم النمسا للتخلص من الألغام من 551375 دولار عام 2003 إلى 2.2 مليون دولار عام 2004[150]. وبلغ الدعم للمؤتمر الأول للمراجعة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية 61692 دولار عام 2004 . وخلال عام 2004 أفادت المساهمات النمساوية سبع دول مقارنة بثلاث دول فقط عام 2003.

نيوزيلندا: 11.5 مليون دولار

05/2004	2.5 مليون دولار أمريكي أو 3.7 دولار نيوزلندي
04/2003	1.1 مليون دولار أو 1.6 مليون دولار نيوزلندي
03/2002	0.8 مليون دولار أو 1.4 مليون دولار نيوزلندي
02/2001	0.7 مليون دولار أو 1.7 مليون دولار نيوزلندي
01/2000	1.1 مليون دولار أو 2.3 مليون دولار نيوزلندي
00/1999	0.8 مليون دولار أو 1.6 مليون دولار نيوزلندي
99/1998	0.5 مليون دولار أو 0.9 مليون دولار نيوزلندي
1998-1992	4 ملايين دولار أو 6.9 مليون دولار نيوزلندي

- تشارك نيوزيلندا في برامج الأبحاث والتطوير ولكن لم يتم تحديد كم المبالغ المخصصة لذلك.

قدمت نيوزيلندا 3736922 دولار نيوزيلندي أو 2.48 مليون دولار أمريكي لأعمال إزالة الألغام أثناء العام المالي تموز/يوليو 2004 حزيران/يونيو 2005 أكثر من ضعف مما قدمته خلال العام المالي 2003-2004 وبلغ 1.59 مليون دولار نيوزيلندي أو 1.5 مليون دولار أمريكي. ولا تزال نيوزيلندا مستمرة في دعمها لأعمال إزالة الألغام بما فيها إزالة الألغام ومساعدة الضحايا وتعليم مخاطر الألغام في كل من كمبوديا ولاوس وموزنبيق وسريلانكا. [151]

اليونان: : 9.6 مليون دولار.

2004	2.4 مليون دولار أو 1.9 مليون يورو

[149] تقرير المادة 7 الاستمارة ج في 14 حزيران/يونيو عام 2005 رسالة إلكترونية من وزارة الخارجية في 4 آب/أغسطس عام 2005 أرسلها Tony D'Costa, Pax Christi Ireland.

[150] تقرير المادة 7 استمارة ج 27 نيسان/إبريل 2005 رسالة إلكترونية من Norbert Hack, قسم نزع السلاح وحظر انتشار الأسلحة بوزارة الخارجية في 1 آب/أغسطس 2005.

[151] خطاب من Charlotte Darlow, شعبة نزع التسلح بوزارة الخارجية والتجارة في 20 نيسان/إبريل 2005 ورسالة إلكترونية من Jane Coster, بهيئة المساعدات النيوزيلندية في 11 آب/أغسطس عام 2005.

2003	5 مليون دولار أو 4.4 مليون يورو
2002	1.4 مليون دولار أو 1.5 مليون يورو
2001	0.8 مليون دولار أو 0.9 مليون يورو

ساهمت اليونان بمبلغ 2.4 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام في كل من العراق ولبنان وهو أقل قليلا من نصف مساهمتها لعام 2003 والتي بلغت 5 ملايين دولار.

دول أخرى مانحة لعمليات إزالة الألغام

ذكرت سلوفاكيا إنها ساهمت بمبلغ 3.5 مليون دولار كمساهمات عينية من القوات المسلحة السلوفاكية لإزالة الألغام في أفغانستان والعراق خلال عام 2004[152].
وساهمت الجمهورية الكورية بمبلغ 3.1 مليون دولار في أعمال إزالة الألغام خلال عام 2004 ذهب منها 3 ملايين دولار للعراق. وخلال الأعوام السابقة مجتمعة لم تقدم الجمهورية الكورية لأعمال إزالة الألغام سوى 1.6 مليون دولار منها 50 ألف دولار عام 2003.
وقدمت أسبانيا 978494 يورو أو 1.2 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام خلال عام 2004 وهو ما يقل بنسبة 9% عما قدم خلال عام 2003 وبلغ 1.07 مليون يورو. وشملت المساهمة الأسبانية لعام 2004 عمليات التخلص من الألغام في كوسوفو والعراق وأفغانستان وتدريب القوات المسلحة الشيلية الأسبانية في مركز التدريب الدولي لإزالة الألغام والكشف عنها والخاص بأسبانيا.
وقدمت لوكسمبورج 773186 دولار لأعمال إزالة الألغام في عام 2004 وهو ما يقل عما قدم عام 2003 وبلغ 1.8 مليون دولار. [153]ويرجع الفرق إلى التمويل الذي تم تقديمه عام 2003 لمشروعات الرعاية الصحية وذوي الإعاقات والتي قدمتها لوكسومبورج بكثافة كبيرة إذ بلغت 837688 دولار وهو ما لم يتكرر عام 2004. وأفادت مساهمات لوكسومبورج عام 2004 خمس دول في منطقة البلقان وهي كرواتيا والصرب ومونتينجرو والبوسنا والهرسك بالإضافة إلى لاوس وكمبوديا في جنوب شرق آسيا. وقد توزعت التمويلات بين عمليات تطهير الألغام ومساعدة الضحايا وتدمير المصائد وتعليم مخاطر الألغام. وبلغت تمويلات الأبحاث والتطوير 2500 يورو أو 3110 دولار خلال عام 2004.
وذكرت سلوفينيا إنها ساهمت في أعال إزالة الألغام بمبلغ 433861 دولار من خلال صندوق الأمناء الدولي مقارنة بمبلغ 376250 تم تقديمه عام 2003.
وبلغت تمويلات جمهورية التشيك لعمليات إزالة الألغام لعام 2004 مبلغ 189234 دولار وهو ما يقل عما قدم عام 2003 وبلغ 301757 دولار وقدمت التمويلات لصندوق الأمناء الدولي ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ووحدة دعم التنفيذ. [154]
وساهمت تركيا بمبلغ 100000 دولار في مشروع لإزالة الألغام في جمهورية إزربيجان كما تم إرسال خبراء من القوات المسلحة التركية للمساعدة في المشروع.

الدول الأعضاء ومساعدة الضحايا

أكدت الدول الأعضاء خلال المؤتمر الأول للمراجعة التزاماتها في المادة 6.3 بأن "كل دولة يمكنها القيام بذلك يجب عليها تقديم المساعدة لرعاية وتأهيل ضحايا الألغام وتأمينهم اجتماعيا واقتصاديا" مؤكدة إن هذا "يمثل أملا حيويا لمئات الآلاف" من الناجين من الألغام. كما أكدت الدول الأعضاء مرة أخرى التزامها الكامل والشامل بتوفير الدعم الخارجي لمساعدة الضحايا ضمن خطة عمل نيروبي. إذ تطالب النقطة العملية رقم 36 الدول الأعضاء "بالعمل على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 6.3" [155]
تعتبر المساعدات المتاحة للوفاء باحتياجات الناجين من الألغام غير كافية في الكثير من الدول التي تعاني من الألغام ولهذا فهناك حاجة إلى مساعدات خارجية إضافية لتوفير الرعاية والتأهيل للناجين من الألغام. وقد ذكرت بحوث مرصد الألغام الأرضية وجود 33 دولة على الأقل تتلقى موارد من دول أخرى لبرامج مساعدة ضحايا الألغام خلال عام 2004 ويتم تقديم أغلب هذه الموارد للتأهيل الجسدي. إلا أنه يصعب الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة قابلة للمقارنة للموارد المتاحة لبرامج مساعدة ضحايا الألغام. فبعض الحكومات لا تقوم بتقديم تمويلات خاصة بمساعدة الضحايا وإنما تعتبر مساعدة الضحايا جزء لا يتجزأ من عمليات إزالة الألغام

[152] رسالة إلكترونية من Markus Henrik, بوزارة الخارجية في 17 آب/أغسطس 200.
[153] رسالة إلكترونية من Francois Berg, بمكتب نزع التسلح بوزارة الخارجية في 2 آب/أغسطس عام 2005.
[154] رسالة إلكترونية من Jan Kara, المدير بوزارة الخارجية في 29 تموز/يوليو عام 2005
[155] التقرير النهائي لمؤتمر المراجعة الأول APLC/CONF/2004/5, الصادر في 9 فبراير/شباط عام 2005. ص27.

للأغراض الإنسانية. كما قد يتم أحيانا تمويل أنشطة مساعدة الضحايا ضمن التوعية من مخاطر الألغام ولا يمكن فصل المبالغ المخصصة لكل نشاط على حدة. ولا تقدم بعض الدول منها السويد والمملكة المتحدة على سبيل المثال تمويلات خاصة لمساعدة الضحايا على الإطلاق بحجة إن الناجين من الألغام الأرضية يتم الوصول لهم من خلال التعاون الثنائي للتنمية وغير ذلك من أشكال المساهمات. ولكن التجربة أظهرت إنه لو لم يتم تخصيص التمويلات لمنشآت وبرامج من شأنها مساعدة المعوقين بما فيهم الناجين من الألغام الأرضية من المحتمل أن يتم توجيه هذه التمويلات إلى مجالات أخرى مثل الصحة العامة والتنمية مما يزيد من تهميش الاستفادة التي يحصل عليها ذوي الإعاقات.

وبناء على تحليل يقوم على معلومات من مصادر متعددة متاحة لدى بحوث مرصد الألغام الأرضية تتضمن الدول المانحة لبرامج مساعدة ضحايا الألغام لعام 2004 ما يلي: [156]

	2004	2003 [157]	الإجمالي منذ عام 1999
أستراليا	$1206952	$19500	$4928433
النمسا	$280628	$79205	$1554647
بلجيكا	$2099552	$936921	$5493402
كندا	$1804429	$513766	$13543340
كرواتيا	$17241	$11495	$50297
جمهورية التشيك	$15944	$108060	$182154
الدانمارك	$0	$0	$604414
فنلندا	$624664	$304323	$3230128
فرنسا	$318042	$27156	$1450849
ألمانيا	$1075887	$3865984	$11107083
المجر	$0	$31000	$33910
أيرلندا	$0	$435628	$2450956
إيطاليا	$0	$96936	$5946804
اليابان	$186616	$0	$6318083
لوكسمبورج	$6219	$854036	$2814242
هولندا	$435330	$495603	$5295373
نيوزلندا	$174530	$163044	$687116
النرويج	$4737173	$5532700	$28976418
بولندا	$0	$0	$25364
البرتغال	$0	$68700	$285946
سلوفاكيا	$0	$0	$35477
سلوفينيا	$49698	$67699	$684558
جنوب أفريقيا	$95200	$59536	$247987
أسبانيا	$0	$323663	$323663
السويد [158]	$0	$0	$226677
سويسرا	$112000	$0	$1646910
الولايـــــات المتحـــــدة	$15577227 [159]	$13501388	$72778762

[156] يتم ذكر كافة المبالغ بالدولار الأمريكي وقد تم جمع هذه البيانات عقب تحليل قامت به بحوث مرصد الألغام الأرضية لاستمارات ج المرفقة بتقرير المادة 7 والحسابات التي تمت مراجعتها بلجنة الصليب الأحمر الخاصة بعمليات إزالة الألغام وصندوق الصليب الأحمر للمعوقين والمعلومات المقدمة من صندوق الإمناء الدولي لأعمال إزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام وهيئة المعونة الأمريكيةة Patrick J. Leahy" وصندوق ضحايا الحرب تقرير عام 2004 ص74. وغير ذلك من البيانات المتعلقة بالموضوع والمقدمة ل بحوث مرصد الألغام الأرضية . ويمكن طلب التفاصيل والحصول عليها ويجب ملاحظة إن الحسابات المالية للجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم على العام المالي من كانون الثاني/يناير إلى كانون أول/ديسمبر بينما تختلف مواعيد الأعوام المالية لبعض الدول كما هو الحال بالنسبة لأستراليا وتمويلها لبرامج مساعدة الحضايا خلال عام 2004.

[157] تغيرت بعض الأحصائيات الخاصة بعام 2003 بعد تقرير بحوث مرصد الألغام الأرضية لعام 2004 وذلك بعد توفر معلومات جديدة

[158] على الرغم من أنها ليست من بين الدول التي قدمت تمويلات لمساعدة ضحايا الألغام خلال عام 2004 إلا أن بحوث مرصد الألغام الأرضية قد ذكرت السويد كإحدى أكبر الدول المانحة لبرنامج مساعدة ضحايا الألغام في كولومبيا من خلال الوكالة السويدية للتنمية الدولية م عن طريق منظمة النجم الدولي للرجاء.

[159] يتضمن هذا المبلغ 3 عناصر أو مكونات : أولا صندوق ضحايا الحرب Patrick J. Leahy الذي تديره وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية 11.93 مليون دور ولم يتم الفصل بين نفقات ضحايا الألغام ومصروفات ضحايا الحرب لدى الصندويق. ثانيا قدمت مراكز الوقاية والسيطرة على الأمراض 3.15 مليون دولار للناجين لشبكة ضحايا الألغام رسالة إلكترونية من Michael Gerber, بقسم الطوارئ الدولية وصحة اللاجئين بمراكز الوقاية والسيطرة على الأمراض في 21 أيلول/سبتمبر 2005 ويعتبر هذا هو التقرير الأول الذي يتم تحديد تمويلات مراكز الوقاية والسيطرة

الأمريكية			
الإجمالي	$28817332	$27496343	$170992262

وقد استمرت نسبة مصادر تمويل مساعدة ضحايا الألغام في الانخفاض المستمر والملحوظ بالنسبة لمخصصات أعمال إزالة الألغام بالرغم من ارتفاع عدد الناجين من الألغام الذين يحتاجون للمساعدة كل عام. وبلغ التمويل المعلوم لمساعدة ضحايا الألغام عام 2004 إلى 28.8 مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة 4.8% عن تمويل عام 2003 والذي بلغ 27.5 مليون دولار. وبالإضافة إلى الموارد التمويلية التي ذكرتها الدول الأعضاء ذكرت المفوضية الأوروبية قيامها بتمويل مساعدة ضحايا الألغام خلال عام 2004. وكان عام 2003 يمثل المرة الأولى التي ذكرت فيها المفوضية الأوروبية قيامها بتمويل برامج مساعدة ضحايا الألغام. وبالرغم من عدم معرفة مبلغ التمويل لمساعدة ضحايا الألغام إلا أن المفوضية الأوروبية ذكرت إنها قامت خلال عام 2004 بتقديم 100000 يورو أو 124380 دولار لأحد مراكز التأهيل بسريلانكا بالإضافة إلى 1.4 مليون يورو أو 1741320$ لتعليم مخاطر الألغام ومساعدة ضحاياها في الدولة نفسها و250000 يورو أو 310950 دولار لتعليم مخاطر الألغام ومساعدة ضحاياها للاجئين البورميين على حدود تايي و70000 يورو أو 87066$ لتعليم مخاطر الألغام ومساعدة ضحاياها في أوغندا.

وذكرت العديد من الدول قيامها بالزيادة الملحوظة في تمويلات برامج مساعدة ضحايا الألغام خلال عام 2004 بما في ذلك أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وفنلندا وفرنسا واليابان وجنوب أفريقيا وسويسرا والولايات المتحدة. ولكن يجب ملاحظة إنه على الرغم من أن مساهمة الولايات المتحدة تبدو الأكبر ألا أن هذه المساهمة تتضمن مساهمة صندوق لاهي لضحايا الحرب بما يزيد عن 11 مليون دولار وهذا الصندوق يدعم كافة برامج ضحايا الحرب وإن نسبة التمويلات المخصصة لخدمة ضحايا الألغام غير معلومة.

ولا تقل أنشطة الدول التي تعاني من الألغام لتوفير مصادر تقديم الخدمات والتسهيلات في إطار الصحة العامة للوفاء باحتياجات ضحايا الألغام أهمية عما سبق بل قد تزيد. ففي كرواتيا على سبيل المثال ذكرت الدولة إنها خصصت 17241$ لمساعدة ضحايا الألغام خلال عام 2004. غير أن المعلومات المتعلقة بمساهمة الدول التي تعاني من الألغام لمساعدة ضحايا الألغام غير متوفرة في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم إن لم يكن جميع برامج مساعدة ضحايا الألغام تتم إدارتها من قبل منظمات غير حكومية تتلقى التمويل من مصادر مختلفة بما فيها الحكومات والمانحين من القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. ففي عام 2004 على سبيل المثال قام صندوق ذكرى الأميرة ديانا أميرة ويلز وهو مؤسسة خيرية بالمملكة المتحدة بتخصيص 3350000$ لشبكة مساعدة ضحايا الألغام الأرضية على مدار 3 سنوات للمساعدة في دعم الناجين من الألغام وأسرهم ومجتمعاتهم في شتى أنحاء العالم.[160] ولهذا لا يمكن اعتبار المعلومات التي حصلت عليها بحوث مرصد الألغام الأرضية في تقرير عام 2005 حول المساهمات التمويلية معلومات تمثل كافة المصادر المتاحة لمساعدة ضحايا الألغام وغيرهم من ذوي الاحتياجات. وتتضمن المعلومات المقدمة من الدول المساهمات المقدمة للجنة الخاصة باللجنة الدولية للصليب الأحمر وصندوق الصليب الأحمر للمعوقين[161]. وفي عام 2004 شاركت أربع دول في أنشطة مساعدة ضحايا الألغام من خلال صندوق الأمناء الدولي وهي الولايات المتحدة وسلوفينيا وفرنسا والنرويج مقارنة بسبع دول عام 2003[162]. وفي عام 2004 تلقت اللجنة الخاصة بأعمال إزالة الألغام باللجنة الدولية للصليب الأحمر مساهمات لدعم برامج التأهيل الجسدي بإجمالي يصل إلى 15793587 فرانك سويسري أو 12708068$ منها 7000247 فرانك سويسري أو 5632642$ من 6 دول هي أستراليا وبلجيكا وكندا وفنلندا والنرويج وجنوب أفريقيا و319952 فرانك سويسري أو 257444$ من إحدى الهيئات القومية للصليب الأحمر باليابان. و1473716 فرانك سويسري أو 1185803$ من منظمات أخرى مثل الروتاري و UEFA, Soroptimist International بالإضافة إلى مانحين آخرين بالإضافة إلى 6999972 فرانك أو 5632179 دولار من تمويلات المساهمات السنوية للطوارئ.[163]

وقام الصندوق الخاص بالمعوقين والتابع للجنة الدولية للصليب الأحمر بإنفاق 4074085 فرانك سويسري 3278150$ على برامج التأهيل الجسدي بما في ذلك ضحايا الألغام وذلك خلال عام 2004 وهو مبلغ يزيد عن

على الأمراض لضحايا الألغام في إجمالي التمويلات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية. ثالثا وزارة الخارجية الأمريكية من خلال صندوق الإمناء الدولي بسلوفينيا للكشف عن الألغام وإزالتها ومساعدة ضحايا الألغام ووصل المبلغ إلى 497227$ لمساعدة ضحايا الألغام في دول البلقان خلال العام 2004.,

[160] رسالة إلكترونية من Therese Lyras, منسق العلاقات الإعلامية والصحفية بصندوق ذكرى ديانا أميرة ويلز في 20 تموز/يوليو 2005.

[161] يجب ملاحظة إن الحسابات المالية للصليب الأحمر تقوم على العام من كانون الثاني/يناير إلى كانون أول/ديسمبر بينما تختلف السنة المالية لبعض المانحين ولكن لأسباب ترجع إلى تحليل التمويلات يتم ذكر المساهمات في عام تلقي الصليب الأحمر لها.

[162] رسالة إلكترونية من Natasa Uršič, مدير مشروع نظم المعلومات الجغرافية في 22 أيلول/سبتمبر 2005.

[163] اللجنة المتخصصة في أعمال إزالة الألغام باللجنة الدولية للصليب الأحمر وتقريرها لعام 2004 تحليل بحوث مرصد الألغام الأرضية للأوضاع المالية والمساهمات KPMG Fides Peat, "مساعدة ضحايا الألغام بجنيف: تقرير مراجعة الحسابات عن المعلومات التكميلية حول بيان المساهمات باللجنة الخاصة ونفقاتها والبيان المالي لعام 2004" الملحقين 2 و3 جنيف 14 تموز/يوليو 2005.

المبلغ المقدم عام 2003 والذي بلغ 2235206$. وفي عام 2004 قامت خمس دول هي النمسا وكندا وجمهورية التشيك والنرويج والولايات المتحدة من خلال صندوق لاهي لضحايا الحرب بالمساهمة بمبلغ 2775378 فرانك سويسري أو 2233165$ وقامت خمس جمعيات قومية بكل من ألمانيا وموناكو والنرويج والإمارات العربية المتحدة وسويسرا بتقديم 682123 فرانك سويسري أو 548860$ وقدم المانحون من القطاع الخاص 181598 فرانك سويسري أو 146120$[164].

وتذكر الدول أيضا المساهمة في مساعدة ضحايا الألغام من خلال صندوق الأمناء الدولي القائم في سلوفينيا لمساعدة ضحايا الألغام والكشف عنها وإزالتها. وقد قام صندوق الأمناء الدولي في عام 2004 بإنفاق 717358$ على مساعدة الضحايا بما يمثل 2.9% فقط من إجمالي النفقات. ويعتبر هذا انخفاض حاد عن النسبة المئوية المحققة عام 2003 والتي بلغت 10.8% أو 2684100$ وتعتبر هذه أقل نسبة مشاركة حتى الآن وهو ما يقل كثيرا عما يستهدفه الصندوق لمساعدة الضحايا وهو 15%[165].

أكبر الدول المتلقية لعمليات إزالة الألغام.

يعتبر الحصول على إحصائيات دقيقة وكاملة يمكن مقارنتها لأكبر الدول المتلقية لعمليات إزالة الألغام أكثر صعوبة من الحصول على تلك الخاصة بالدول المانحة لعمليات إزالة الألغام. وطبقا للمعلومات المتوفرة لدى بحوث مرصد الألغام الأرضية كانت أكبر الدول المتلقية هي أفغانستان 433 مليون دولار منذ عام 1991 وكمبوديا 232 مليون دولار منذ عام 1994 والعراق 225 مليون دولار منذ عام 1993 وموزنبيق 204 مليون دولار منذ عام 1993 والبوسنا والهرسك 148 مليون دولار منذ عام 1995 وأنجولا 141 مليون دولار منذ عام 1993 وكوسوفو 91 مليون دولار منذ عام 1999 ولبنان ما يزيد تقديريا على 80 مليون دولار منذ عام 2000 ولاوس 62 مليون دولار منذ 1994.

وفي عام 2004 كانت أكبر الدول المتلقية هي أفغانستان 91.8 مليون دولار والعراق 58.7 مليون دولار وكمبوديا 41.6 مليون دولار وأنجولا 28 مليون دولار وسريلانكا 23.6 مليون دولار والبوسنا والهرسك 18.8 مليون دولار والسودان 15 مليون دولار.

الدول التي تلقت مليون دولار أو أكثر خلال عام 2004	
أفغانستان	91.8 مليون دولار
العراق	58.7 مليون دولار
كمبوديا	41.6 مليون دولار
أنجولا	28.0 مليون دولار
سريلانكا	23.6 مليون دولار
البوسنا والهرسك	18.8 مليون دولار
السودان	15.0 مليون دولار
موزمبيق	12.0 مليون دولار
كرواتيا	9.3 مليون دولار
لاوس	8.1 مليون دولار
لبنان	5.2 مليون دولار
إرتريا	4.9 مليون دولار
فيتنام	4.9 مليون دولار
جمهورية الكنغو الديمقراطية	4.5 مليون دولار
الصومال	4.1 مليون دولار
نيكارجوا	4.0 مليون دولار
كولومبيا	3.5 مليون دولار
إزربيجان	3.2 مليون دولار
قبرص	3.1 مليون دولار

[164] تقرير الصندوق الخاص بالمعوقين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2004 تحليل بحوث مرصد الألغام الأرضية لتقارير المالية KPMG Fides Peat, "مساعدة ضحايا الألغام : جنيف تقرير مراجعة الحسابات عن المعلومات التكميلية حول بيان اللجنة الخاصة عن المساهمات والنفقات والبيان المالي لعام 2004 الملحق 5 جنيف 14 تموز/يوليو عام 2005.

[165] الملخص التنفيذي لتقرير بحوث مرصد الألغام الأرضية لعام 2004 ص71.

ألبانيا	3.0 مليون دولار
اليمن	2.6 مليون دولار
إثيوبيا	2.3 مليون دولار
تاجاكستان	2.3 مليون دولار
الأردن	2.2 مليون دولار
أفخازيا	2.0 مليون دولار
تشاد	1.9 مليون دولار
الصرب ومونتينجرو	1.7 مليون دولار
كوسوفو	1.6 مليون دولار

وذهبت أعلى الزيادات في مساهمات تمويلات أعمال إزالة الألغام خلال عام 2004 إلى كمبوديا 24.6 مليون دولار وأفغانستان 16.6 مليون دولار والبوسنا والهرسك 8.4 مليون دولار وسريلانكا 7.8 مليون دولار وأنجولا 6.7 مليون دولار والسودان 5.5 مليون دولار وكرواتيا 3.8 مليون دولار والعراق 3.7 مليون دولار ولاوس 2.8 مليون دولار والصومال 2 مليون دولار والأردن 1.5 مليون دولار.
وكانت أكبر الانخفاضات في التمويلات في موزمبيق 3.3 مليون دولار وأزربيجان 2.4 مليون دولار وإيرتريا 2 مليون دولار ونيكارجوا 1.4 مليون دولار.
أفخازيا (جورجيا) – تشير تقارير المانحين إن أفخازيا تلقت حوالي 2 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام عام 2004 مقارنة بما يقدر ب1.4 مليون دولار عام 2003.
أفغانستان- تشير تقارير المانحين إن 16 دولة من دول المفوضية الأوروبية قدمت 91.8 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام في أفغانستان خلال عام 2004. ويمثل هذا زيادة قدرها 22% مقارنة بالمبلغ الذي ذكره مركز الأمم المتحدة لأعمال إزالة الألغام في أفغانستان عام 2003 وهو 75.2 مليون دولار.
ألبانيا- تقدر مراقبة الألغام الأرضية إنه قد تمت المساهمة في أعمال إزالة الألغام في ألبانيا بمبلغ 3 مليون دولار خلال عام 2004 مقارنة بما تم تقديمه عام 2003 وبلغ 3.6 مليون دولار.
أنجولا- خلال عام 2004 ذكرت 15 دولة مانحة والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المساهمة بإجمالي مبلغ يصل إلى 28 مليون دولار في أعمال إزالة الألغام في أنجولا. وتمثل هذه زيادة عن مساهمات عام 2003 والتي قدرت ب21.3 مليون دولار من 17 دولة مانحة والمفوضية الأوروبية
أزربيجان- ذكرت الدول المانحة المساهمة بمبلغ يصل إلى 3.2 مليون دولار في عمليات إزالة الألغام في أزربيجان عام 2004 ويمثل هذا انخفاض عن تمويلات العام السابق والتي بلغت 5.6 مليون دولار.
البوسنا والهرسك- تقدر بحوث مرصد الألغام الأرضية أنه قد تم تقديم 18.8 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام في البوسنا والهرسك خلال عام 2004 من 13 دولة والمفوضية الأوروبية وهيئة SFORوبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والعديد من المنظمات الدولية وهي زيادة كبيرة عما تم تقديمه خلال عام 2003 وهو 10.4 مليون دولار.
بورندي- خلال عام 2004 تلقت 3 منظمات غير حكومية 1046082 دولار لأعمال إزالة الألغام في بورندي.
كمبوديا- ذكرت 13 دولة والمفوضية الأوروبية المشاركة بمبلغ 41652918 دولار في أعمال إزالة الألغام بكمبوديا عام 2004. ويعتبر هذا المبلغ ضعف المبلغ الذي ذكرته بحوث مرصد الألغام الأرضية لعام 2003 وكان يقترب من 17 مليون دولار وأكثر مما ذكرته الهيئة الكمبودية للمساعدات المشتركة كنفقات لعمليات إزالة الألغام لعام 2004. وكانت أكبر زيادة في التمويلات من اليابان التي قدمت 16 مليون دولار وهو ما يزيد 6 مرات عما شاركت به خلال عام 2003.
تشاد- كما كان الحال في الماضي لا تزال المعلومات الخاصة بعمليات إزالة الألغام في تشاد غير مستقرة وغير كاملة. فطبقا لبحوث مرصد الألغام الأرضية ذكرت 4 دول مانحة تقديم 1.9 مليون دولار إلى تشاد لأعمال إزالة الألغام عام 2004 مقارنة بما تم تقديمه عام 2003 وهو 1.2 مليون دولار.
الشيشان- ذكرت 3 دول والمفوضية الأوروبية عام 2004 إنها قدمت 804066$ لأعمال إزالة الألغام في الشيشان والمناطق المحيطة بها. وذكرت اليونيسيف إنها تلقت 1035135$ لأعمال إزالة الألغام في الشيشان والمناطق المحيطة خلال عام 2004.
كولومبيا- على عكس ما يحدث بالنسبة للدول الأكثر معاناة من الألغام لم يساهم المانحون الدوليون بشكل خاص أو مباشر في عمليات إزالة الألغام في كولومبيا فقد قدمت معظم الحكومات دعم غير مباشر من خلال المنظمات الدولية. وقد ذكرت 4 دول مانحة تقديم إجمالي مبلغ 3.53 مليون دولار لتمويل عمليات إزالة الألغام في كولومبيا خلال عام 2004. وقامت كل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بتمويل مجموعة من البرامج في كولومبيا خلال عامي 2004 و2005 ولكن القيمة النقدية غير معروفة.

كرواتيا- حددت بحوث مرصد الألغام الأرضية المنح الدولية لعمليات إزالة الألغام في كرواتيا خلال عام 2004 بما يصل إلى 9.3 مليون دولار من 7 دول والمفوضية الأوروبية. ويمثل هذا زيادة ملحوظة عما قدم من منح عام 2003 وبلغ 5.5 مليون دولار.
قبرص- في أغسطس عام 2004 وفرت المفوضية الأوروبية 2.5 مليون يورو أو 3.1 مليون دولار من خلال شراكتها مع برنامج المستقبل لتطهير منطقة حقول الألغام في المنطقة الحدودية. وقبل هذا قدمت كندا 250000$ من خلال صندوق الأمناء الدولي وقد أضافت سلوفينيا 25000$ لهذا المبلغ عام 2003.
جمهورية الكنغو الديمقراطية- ذكر المانحون الدوليون المساهمة ب4.5 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام في جمهورية الكنغو الديمقراطية عام 2004 وهو ما يزيد عما تم تقديمه عام 2003 وبلغ 3.7 مليون دولار.
إرتريا- في عام 2004 ذكرت 8 دول والمفوضية الأوروبية إنها ساهمت ب4.95 مليون دولار في أعمال إزالة الألغام في إرتريا وهو ما يقل عن مساهمة عام 2003 التي بلغت 6.85 مليون دولار وعن مساهمة عام 2002 التي بلغت 11.1 مليون دولار.
إثيوبيا- ذكرت 4 دول والمفوضية الأوروبية المساهمة ب2.34 مليون دولار في أعمال إزالة الألغام في إثيوبيا عام 2004.
غينيا بيساو- تقدر بحوث مرصد الألغام الأرضية إن المساهمات في عمليات إزالة الألغام بغينيا بيساو كانت أقل من مليون دولار عام 2004 مقارنة بمساهمة قدرها 1.21 مليون دولار خلال عام 2003.
العراق- أعلنت الهيئة القومية لأعمال إزالة الألغام إنها تلقت حوالي 61 مليون دولار كمنح خلال عام 2004 واستطاعت بحوث مرصد الألغام الأرضية التعرف على 58.7 مليون دولار كمساهمات لإزالة الألغام في العراق من 13 دولة مانحة خلال عام 2004. ويتضمن هذا منح للمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية العاملة في العراق وبعض المساهمات العينية. وذكرت بحوث مرصد الألغام الأرضية 55 مليون دولار كمساهمات دولية لعمليات إزالة الألغام في العراق من 15 دولة خلال عام 2003.
الأردن- قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية و4 دول مانحة حوالي 2.2 مليون دولار خلال عام 2004. ويمثل هذا ضعف المبلغ المقدم عام 2003 والذي بلغ 1.1 مليون دولار.
كوسوفو- ذكرت حوالي 3 دول المساهمة بما مقداره 1.58 مليون دولار في عمليات إزالة الألغام في كوسوفو عام 2004. وقدرت بحوث مرصد الألغام الأرضية التمويلات الخارجية لأعمال إزالة الألغام بنحو 2.2 مليون دولار خلال عام 2003.
لبنان- ذكرت بحوث مرصد الألغام الأرضية وجود 7 دول مانحة تساهم بنحو 5.8 مليون دولار في عمليات إزالة الألغام في لبنان عام 2004 مقارنة بمبلغ 5.9 مليون دولار ذكرها المانحون لعام 2003. وبالإضافة إلى ذلك ذكرت دولة الإمارات العربية المتحدة إنها قدمت 50 مليون دولار من خلال قطاع إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة لإزالة الألغام في لبنان خلال الفترة عامي 2002-2004 في ظل عمليات التضامن الإماراتية. ولكن لا يوجد تقسيم سنوي للنفقات.
لاوس- ذكرت 9 دول مانحة والمفوضية الأوروبية المساهمة ب8.3 مليون دولار في عمليات إزالة الألغام في لاوس عام 2004 بما في ذلك تمويلات صندوق الأمناء ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبعض المنح الثنائية الأخرى. ويمثل هذا زيادة عما قدم عام 2003 وبلغ 5.27 مليون دولار من 10 دول مانحة والمفوضية الأوروبية.
موزنبيق- تشير المعلومات المتوفرة مباشرة لبحوث مرصد الألغام الأرضية من قبل المانحين إلى أنه في عام 2004 ساهمت 14 دولة والمفوضية الأوروبية بمبلغ 11.95 مليون دولار في أعمال إزالة الألغام في موزنبيق. ويعتبر هذا انخفاض ملحوظ عن المبلغ الذي ذكره المانحون عام 2003 وبلغ 15.25 مليون دولار.
ناجورنوكاراباخ- تلقت أمانة HALO خلال عام 2004 حوالي 1.6 مليون دولار للقيام بعملها في ناجورنوكاراباخ.
نيكارجوا- يصعب تحديد تمويلات عمليات إزالة الألغام في نيكارجوا بشكل سنوي لأن العديد من الدول يقومون بتخصيص التمويلات لمنظمة الدول الأمريكية وبرنامج أمريكا الوسطي وليس تحديدا إلى نيكارجوا نفسها بل وتقوم بعض الدول بتقديم أ:ثر من تمويل في العام. ففي عام 2004 ذكرت كل من كندا والنرويج والدانمارك والسويد والولايات المتحدة المساهمة بنحو 3.99 مليون دولار لعمليات إزالة الألغام في نيكارجوا.
صربيا ومونتينجرو- تقدر بحوث مرصد الألغام الأرضية إن صربيا ومونتينجرو قد تلقتا 1.7 مليون دولار لعمليات إزالة الألغام في عام 2004 من دولتين مانحتين مقارنة بنحو 1.1 مليون دولار تم الحصول عليها عام 2003.
الصومال- قدمت 6 دول والمجموعة الأوروبية 4.1 مليون دولار لعمليات إزالة الألغام في الصومال عام 2004 ويمثل هذا ضعف ما قدم عام 2003 وبلغ 2.1 مليون دولار.
سريلانكا- لقد تحققت زيادة كبيرة في المساهمات في عمليات إزالة الألغام في سريلانكا منذ بدء وقف إطلاق النار الذي أصبح ساري المفعول في فبراير من عام 2002. وقد أعلنت 12 دولة والمفوضية الأوروبية عام 2004

المساهمة في أعمال إزالة الألغام بنحو 23.6 مليون دولار مقارنة ب15.8 مليون دولار عام 2003 و6 مليون دولار عام 2002.
السودان- ساهمت 12 دولة مانحة والمفوضية الأوروبية بما يقرب من 15 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام في السودان خلال عام 2004 ويمثل هذا زيادة قدرها 70% عن المشاركة الدولية من التمويلات والتي رصدتها بحوث مرصد الألغام الأرضية عام 2003 وبلغت 9.5 مليون دولار.
تاجكستان- أعلنت تاجكستان إنها تلقت عام 2004 مبلغ 2.3 مليون دولار من سبع دول وقطاع إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة. ورصدت بحوث مرصد الألغام الأرضية تمويلات تصل إلى 2.5 مليون دولار لعمليات إزالة الألغام في تاجكستان لعام 2003 مقدمة من سبع دول والمفوضية الأوروبية.
تايلاند- ذكر المانحون الدوليون المساهمة بمبلغ $964944 لعمليات إزالة الألغام في تايلاند خلال عام 2004 وهو ما يقل عما تم تقديمه عام 2003 ويبلغ 1.2 مليون دولار.
فيتنام- ذكر 4 مانحون في عام 2004 تقديم ما يقرب من 4.9 مليون دولار لعمليات إزالة الألغام في فيتنام. وكان مقدار المساهمات الدولية خلال عام 2003 حوالي 4.3 مليون دولار.
اليمن- تقدر بحوث مرصد الألغام الأرضية إن اليمن تلقت ما يقرب من 2.6 مليون دولار لبرنامجها لإزالة الألغام لعام 2004 من قبل 8 دول مانحة. ويعتبر هذا أقل من المنح التي تلقتها اليمن عام 2003 وبلغت 3.6 مليون دولار.

تطورات أساسية

الدول الأعضاء

أفغانستان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: تمت صياغة قانون وطني للعمل ضد الألغام. وفي سبتمبر/أيلول 2004، أقامت الدولة لجنة لتولي العمل على تدمير المخزون من الألغام المضادة للأفراد وغيرها من القذائف غير المنفجرة. وبدأ العمل على إحصاء وتسجيل مخزون الألغام المضادة للأفراد في جميع أرجاء البلاد كما تم إقرار خطة لتدميرها. وخلال الفترة من مارس/آذار 2003 إلى 30 أبريل/نيسان 2005، تم تدمير ما مجموعه 28893 من الألغام المضادة للأفراد وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة على إزالة الألغام. في أبريل/نيسان 2005، كانت أفغانستان تحتفظ بـ 1076 لغماً لأغراض تدريب الكلاب على اكتشاف الألغام. وفي ديسمبر/كانون الأول 2004، أصبحت أفغانستان مقرراً مشاركاً للجنة الدائمة الخاصة بمساعدة ضحايا الألغام وإعادة دمجهم اقتصادياً واجتماعياً. واشارت تقارير أجهزة الاعلام إلى إمكانية استخدام جديد للألغام من جانب قوات المعارضة. ويبدو أن استعمال القذائف المنفجرة المرتجلة من جانب قوات المعارضة قد ازداد في العامين 2004 و 2005. وكانت دراسة تأثير الألغام الأرضية التي أجريت في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2003 – نوفمبر/تشرين الثاني 2004 قد خفضت المساحة التي يحتمل تلوثها بالألغام من 1350 كيلومتر مربع إلى 715 كيلومتر مربع. وتم في 2004 تنظيف ما يزيد على 33 كيلومتر مربع من المناطق الملغومة وحوالي 70 كيلومتر مربع من مناطق المعارك، الأمر الذي أدى إلى تدمير أكثر من 5000 لغماً مضاداً للأفراد، 500 لغم مضاد للمركبات، ومليون من الأجسام المنفجرة الأخرى. كما تم أيضاً مسح حوالي 65 كيلومتر مربع من المناطق الملغومة وميادين الحرب السابقة. ويقدر المبلغ الذي تم تخصيصه لأعمال حظر الألغام في العام 2004 بحوالي 91,8 مليون دولار أميركي، وهذا يشكل زيادة ملحوظة بالنسبة للعام 2003. وتحدثت UNMACA عن تخصيص مبلغ بقيمة 97,2 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2004-2005. وفي العام 2005، قدمت أفغانستان للمرة الأولى تبرعاً كبيراً لأعمال معالجة مشكلة الألغام (1،6 مليون دولار). كما حصل أكثر من مليوني أفغاني على معلومات عن مخاطر الألغام في العام 2004-2005. وتذكر 27% فقط من المجتمعات التي تعاني من الألغام رسالة من رسائل التوعية من مخاطر الألغام التي حصلوا عليها خلال السنتين الماضيتين. كما تم تسجيل انخفاض في أعداد الإصابات الجديدة بسبب الألغام الأرضية، القذائف غير المنفجرة أو القنابل العنقودية في العام 2004 مقارنة بالعام 2003. وشمل عدد الضحايا شخصاً واحداً على الأقل من العاملين في مجال إزالة الألغام بالإضافة إلى إصابة 13 آخرين. وقد اعتبرت أفغانستان، في مؤتمر المراجعة الأول الخاص باتفاقية حظر الألغام، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك.

ألبانيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: تمت صياغة قانون إنساني لإزالة الألغام بهدف تقديمه إلى البرلمان للموافقة عليه بعد الانتخابات في يوليو/تموز، 2005. كما انتهى العمل في مارس على مراجعة استراتيجية العمل ضد الألغام، وتأجيل إزالة الألغام من المناطق الملوثة بالألغام ذات الأولوية العالية والمتوسطة إلى العام 2006، ومن جميع المناطق للعام 2009. وفي العام 2004، تم تسليم أكثر من 400000 متر مربع أُعلنت انها آمنة (بما في ذلك حوالي 180000 متر مربع تمت إزالة الألغام منها)ن وذلك مقارنة بأكثر من 1100000 متر مربع في العام 2003. ويرجع السبب في انخفاض مساحة الأراضي التي تم تنظيفها، والحاجة إلى مراجعة الاستراتيجية إلى الصعوبات في العام 2004، عندما انسحبت واحدة من شركتين تقومان بأعمال التنظيف بسبب عدم وجود تمويل كافٍ، كما حصل حادث خطير أثناء التدريبات مما أدى إلى تأخير نشاطات أخرى كان مخططاً لها من قبل. ودعمت منظمة اليونيسيف العمل الجاري على إعداد دليلين عن مخاطر الألغام والأسلحة. كما قدم الممولون الدوليون في العام 2004 حوالي 3،8 مليون دولار أمريكي لتمويل العمل على معالجة مشكلة الألغام. وارتفع عدد الضحايا من الألغام والقذائف غير المنفجرة ارتفاعاً كبيراً في العام 2004. وقد اعتبرت ألبانيا، في مؤتمر المراجعة الأول في نيروبي، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وقد بدأ برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة العمل في برنامج جديد لتقديم المساعدات للضحايا في أكتوبر/تشرين الأول 2004. وفي يناير/كانون الثاني 2005 تمت الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لذوي الاحتياجات الخاصة، وفي أبريل/نيسان 2005 تمت الموافقة على قانون جديد يمنح جميع الأشخاص المعوقين تقاعداً كمساعدة اجتماعية.

الجزائر

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: دمرت الجزائر 144020 ألغاماً ضد الأفراد من المخزون لديها ما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2004 – مايو/أيار 2005. وتنوي الجزائر استكمال تدمير ما لديها من مخزون من الألغام في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وقد استضافت الجزائر حلقة دراسية دولية عن تطبيق اتفاقية حظر الألغام في مدينة الجزائر في مايو/أيار 2005. وفي ديسمبر/كانون الأول 2004 أصبحت الجزائر رئيساً مشاركاً للجنة الدائمة لإزالة الألغام، والتثقيف ضد مخاطر الألغام والتقنيات المستعملة ضد الألغام. وفي سبتمبر/أيلول 2004، بدأت اللجنة الوزارية الخاصة بتنفيذ اتفاقية حظر الألغام عملها. ووضعت اللجنة مسودة خطة عمل للفترة 2005 – 2009، ولكن اعتباراً من سبتمبر/أيلول 2005 لم تكن هذه الخطة قد اعتمدتها الحكومة بعد. وقد أعادت الجزائر العمل في برنامجها لإزالة الألغام، في 27 نوفمبر/تشرين ألثاني 2004، وذلك على الحدود الشرقية والغربية، وتم إزالة 137395 لغماً مضاداً للأفراد ما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2004 و يوليو/تموز 2005.

أنغولا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قدمت أنغولا خطة عمل لتدمير مخزونها من الألغام في يونيو/حزيران 2004. وذكرت أنغولا أنها إذا لم تكن قادرة على الالتزام بالتاريخ المحدد في 1 يناير/كانون الثاني 2007 لتدمير مالديها من مخزون من الألغام المضادة للأفراد، فإنها سوف تطلب تمديداً لهذا التاريخ؛ ولكن لا تتضمن اتفاقية حظر الألغام أية مواد لهذا الغرض. وتوقف العمل بدراسة تأثير الألغام الأرضية في 31 مايو/أيار 2005 بسبب نقص التمويل، وذلك بعد أن كانت عملية المسح قد استكملت في 10 من مجموع 18 مقاطعة. وبعد توفر الأموال اللازمة، استؤنف العمل بعملية المسح لدراسة تأثير الألغام الأرضية ومازالت "تسير بمعدل منخفض." وقد ذكرت أنغولا في تقاريرها أنها أزالت الألغام من 10,7 كيلومتر مربع من أراضيها وأزالت 7351 لغماً مضاداً للأفراد في 2004، وهذا يشكل زيادة ملحوظة مقارنة بالعام 2003 (3525 كيلومتر مربع). وذكر خمسة من مجموع 11 مؤسسة عاملة في مجال إزالة الألغام أنها تمكنت من إزالة الألغام في أكثر من 9,5 كيلومتر مربع في العام 2004 وحتى أبريل/نيسان 2005، بالإضافة إلى تقليص المساحات الملوثة بالألغام وإزالة الألغام من الطرق. وتم توفير مبلغ 28 مليون دولار أمريكي من جانب المانحين الدوليين لأعمال إزالة الألغام في أنغولا عام 2004، مما شكل مواصلة لمسار ازدياد التبرعات في السنوات الأخيرة. وشجعت CNIDAH وهي لجنة التنسيق بين قطاعات الدولة بشأن إزالة الألغام والمساعدات الانسانية، على إنشاء لجان على مستوى المقاطعات والمجتمعات المحلية. وأعدت هذه اللجنة قواعد محددة بحسب IMAS للتوعية من مخاطر الألغام، والتي أصبحت نافذة المفعول في الأول من يناير/كانون الثاني 2005. وتمكنت نشاطات التعليم بشأن مخاطر الألغام التي تقدمها 18 منظمة من تغطية 15 مقاطعة. وكان هناك انخفاض ملحوظ في عدد ضحايا الألغام المعلن عنها في 2004. وقد اعتبرت أنغولا، في مؤتمر المراجعة الأول في نيروبي، على أنها

واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك.

بنغلادش:

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: في 28 فبراير/شباط 2005 أكملت بنغلادش تدمير ما لديها من مخزون الألغام المضادة للأفراد والبالغ 189227 لغماً. وفي ديسمبر/كانون الأول 2004أ اصبحت بنغلادش الرئيس المشارك للجنة الدائمة الخاصة بتدمير مخزون الألغام. ونظمت مؤسسة اللاعنف الدولية في بنغلادش ورشة عمل تدريبية حول التوعية من مخاطر الألغام في شيتاغونغ استمرت ثلاثة أيام خلال النصف الأول من يونيو/حزيران 2004.

روسيا البيضاء

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قرت روسيا البيضاء تحويل أكثر من 200000 لغماً متشظياً من نوع OZM-72 إلى ذخيرة يتم تفجيرها بأوامر. وقد التزمت روسيا البيضاء بتدمير ما لديها من صمامات انفجار من نوع MUV التي تستعمل كأفخاخ وأجسام مضادة للمس وألغام. وقدمت روسيا البيضاء تقرير الشفافية الأول بموجب المادة 7 في الأول من يوليو/تموز 2004 والتقرير الثاني في 9 مايو/أيار 2005. وأزالت روسيا البيضاء أكثر من 1000 لغماً مضاداً للأفراد في 2004، ولكنها لم تعلن رسمياً أنها دولة ملوثة بالألغام. واعلنت وزارة الدفاع أنه ستنفق حوالي 460000 دولار أمريكي على عمليات تنظيف الألغام خلال هذا العام. كما بدأت وزارة الدفاع تطبيق برنامج التوعية من مخاطر الألغام الذي يهدف إلى منع الإصابات بين السكان المدنيين في المناطق الملوثة بالألغام. واستمرت الإصابات بالألغام في العام 2004 و 2005.

بوتان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: انضمت بوتان إلى اتفاقية حظر الألغام في 18 أغسطس/آب 2005، على أثر إقرارها من جانب الجمعية الوطنية في يوليو/تموز 2005. وكانت بوتان قد أعلنت رسمياً عن عزمها على الانضمام للاتفاقية في سبتمبر/أيلول 2004.

البوسنة والهرسك

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قامت البوسنة والهرسك، في ديسمبر/كانون الأول 2004 بتعديل القانون الجنائي فيها لفرض عقوبات على مخالفي اتفاقية حظر الألغام. وتمت مراجعة استراتيجية العمل على معالجة مشكلة الألغام في البوسنة والهرسك في العام 2004، بحيث أصبحت مندمجة مع أهداف التنمية الوطنية. وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى تخفيض مساحة الأراضي التي يشتبه بوجود الألغام فيها بمعدل 40 بالمائة مع نهاية العام 2008، أي شهرين قبل الموعد النهائي المحدد في المادة 5. ومازالت كميات كبيرة من الألغام المخالفة للقانون والمضادة للأفراد تكتشف باستمرار. ومع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2004، ذكرت التقديرات أن حوالي 2300 كيلومتر مربع، أي حوالي 4,4 بالمائة من مساحة البلاد، كانت ملوثة بالألغام والقذائف غير المنفجرة. وفي العام 2004، تمت إزالة الألغام من 4,3 كيلومتر مربع. كما أزيلت الألغام من 2,3 كيلومتر مربع أخرى بواسطة المسح التقني، وهذا يشكل زيادة ملحوظة عن العام 2003. وقد ازداد التمويل الوطني والدولي للعمل ضد الألغام في البوسنة والهرسك في العام 2004، لتصل إلى مجموع 28,6 مليون دولار أمريكي (مقارنة بمبلغ 17,46 مليون دولار في العام 2003). وكان نصيب المانحين الدوليين من هذا المجموع مبلغ 18,8 مليون دولار. وتم تطوير استراتيجية جديدة للتوعية من مخاطر الألغام ، بما في ذلك التكامل مع جوانب أخرى من العمل ضد الألغام، تحديد مواقع الألغام في حقول الألغام، وتقوية نشاطات نشر التوعية حول مخاطر الألغام والتنسيق بينها وبين أعمال النزع. وتمت الموافقة على المقاييس التي وضعتها البوسنة والهرسك في مجال التوعية من مخاطر الألغام. واستمر الانخفاض في عدد ضحايا الألغام والقذائف غير المنفجرة خلال العام 2004. وقد اعتبرت البوسنة والهرسك، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وفي يونيو/حزيران 2005 قدمت البوسنة والهرسك بعض أهدافها للفترة 2005-2009 بشأن تلبية احتياجات الناجين من الألغام.

بوروندي

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أعلنت بوروندي، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2004، عن مخزونها من 1212 لغماً مضاداً للأفراد، ولكنها مازالت تقوم بإعداد المزيد من قوائم جرد المخزون من الألغام. وتشير الزيادة في عدد ضحايا الألغام، وخاصة في مقاطعة بوجومبورا الريفية، حيث يدور القتال، إلى مواصلة استخدام الألغام المضادة للأفراد. ولكن، لم يستلم مرصد الألغام الأرضية سوى عدد ضئيل من الادعاءات حول استعمال الألغام من جانب قوات جبهة التحرير الشعبية FNL أو القوات المسلحة. وقد دعمت الأمم المتحدة إقامة مركز تنسيق للعمل على معالجة مشكلة الألغام. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2004، أعلنت بوروندي عن خطط لتنفيذ عملية مسح لتأثير الألغام على مستوى وطني في العام 2005. وفي مايو/أيار 2005، بدأت منظمة مساعدات الكنيسة الدانماركية (DanChurchAid) نشاطات لإزالة الألغام في مقاطعة ماكمبا قرب الحدود مع تنزانيا. وقامت المؤسسة السويسرية للعمل ضد الألغام بتأجيل أعمال إزالة الألغام المخطط لها في العام 2005 ولكنها قامت بنشاطات توعية من مخاطر الألغام في مختلف أنحاء البلاد في 2004. وهناك جهود للحصول على تمويل بقيمة 6,5 مليون دولار أمريكي للعمل على معالجة مشكلة الألغام في بوروندي في العام 2005. كما قامت منظمة اليونسكو بتعليق دعمها لبرنامج التوعية من مخاطر الألغام الذي تقدمه وزارة الحماية المدنية وذلك بانتظار إقامة سلطة وطنية للعمل لمعالجة مشكلة الألغام. وفي العام 2004، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد ضحايا الألغام والقذائف غير المنفجرة المعلن عنهم. وتعترف بوروندي أنه فيما يتعلق بالمساعدات للناجين من الألغام "لم يتم تنفيذ أي شيء بعد". وقد اعتبرت بوروندي، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك.

كمبوديا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: كانت كمبوديا، منذ سبتمبر/أيلول 2003 إلى ديسمبر/كانون الأول 2004 رئيساً مشاركاً للجنة الدائمة الخاصة بإزالة الألغام، والتوعية من مخاطر الألغام والتقنيات الخاصة بالعمل لمعالجة مشكلة الألغام. وحضر نائب رئيس وزراء كمبوديا مؤتمر المراجعة الأول، وقامت سنغ كوسال، سفيرة الشباب في الحملة الدولية لإزالة الألغام، بمخاطبة الحفل الافتتاحي. كما جرى في كمبوديا حفل كبير شارك فيه ملك كمبوديا لنشر تقرير مرصد الألغام الأرضية 2004. وقد اكتشفت كمبوديا في 2004 أكثر من 15000 لغماً جديداً مخزوناً مضاداً للأفراد وقامت بتدميرها، وهذا العدد يفوق ما تم اكتشافه في أي عام منذ استكمال برنامج تدمير الألغام في كمبوديا.

وفي يونيو/حزيران 2005، ذكرت كمبوديا في تقرير للدول الأعضاء أنها ستطلب تمديداً للموعد النهائي المحدد بحسب المادة 5 (مارس/آذار 2010) ما لم يقم المانحون بزيادة تمويلهم. وقد ازدادت التبرعات الدولية للأعمال لمعالجة مشكلة الألغام في كمبوديا زيادة ملحوظة في العام 2004، لتصل إلى أكثر من 41 مليون دولار أمريكي. وذكرت كمبوديا أن حوالي 30 مليون دولار قد تم صرفها على أعمال مكافحة الألغام في 2004. وذكر تقييم لأعمال معالجة مشكلة الألغام أن 10 بالمائة فقط من المساحة التي تم تحديدها سابقاً على أنها ملوثة بالألغام تحتاج إلى إزالة الألغام منها. وأوصى هذا التقييم بإعادة تحديد دور السلطة القائمة على أعمال معالجة مشكلة الألغام. وقامت أربعة جهات عاملة على إزالة الألغام في 2004 بتنظيف أكثر من 32 كيلومتر مربع من الأراضي، أي أقل من العام 2003. وفي 10 أغسطس/آب 2005، وافق هون سين، رئيس وزراء كمبوديا، على خمسة معايير وطنية لإزالة الألغام. واستطاعت نشاطات التوعية من مخاطر الألغام الوصول إلى حوالي 600000 شخص في العام 2004، بما في ذلك الزيارات المتكررة. وحصلت زيادة كبيرة في عدد الضحايا المعلن عنهم، مقارنة بالعام 2003؛ وكان عدد الضحايا نتيجة القذائف غير المنفجرة أعلى مما كان عليه في السابق. وقد اعتبرت كمبوديا، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وفي يونيو/حزيران 2005، وكجزء من تعهداتها أمام خطة عمل نيروبي، قدمت كمبوديا عدداً من أهدافها للفترة 2005-2009 للعمل على مساعدة الناجين من الألغام.

تشاد

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: التشريعات الوطنية الخاصة بتنفيذ اتفاقية حظر الألغام هي الآن في مرحلة الإقرار. وقد حددت تشاد هدفها بأن تكون "خالية من تأثير الألغام والقذائف غير المنفجرة قبل نهاية العام 2010 ..." وعلى الرغم من النزاع القائم في تيبيستين فقد تم اختيار تشاد لتتنافس من أجل الحصول على

جائزة برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة للمبادرة إلى استكمال [نزع الألغام]. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004، تولت المجموعة الاستشارية بشأن الألغام مسؤولية الاشراف على عمليات إزالة الألغام وبدأت العمل على مشروع جديد لإزالة الأسلحة وتنظيف أماكن تجمع المياه في المناطق الشمالية. وتم خلال الفترة من مايو/أيار 2004 – أبريل/نيسان 2005 تنظيف حوالي 244227 متر مربع من الألغام كما تم تنظيف 2,364 كيلومتر مربع من خلال برنامج تنظيف مناطق القتال، وتم تدمير 3630 لغماً مضاداً للأفراد، 1364 لغماً مضاداً للمركبات، و67513 قذيفة غير منفجرة. كما استفاد أكثر من 41307 شخصاً من نشاطات حملة التوعية من مخاطر الألغام، وتم تدريب 990 متطوعاً من المجتمعات المحلية. وازدادت أعداد الضحايا المعلن عنهم زيادة ملحوظة في العام 2004. وقد اعتبرت تشاد، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك.

تشيلي

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: تم استكمال عملية إزالة الألغام في أبريل/نيسان 2005، والتي كانت قد بدأت في أغسطس/آب 2004 في مطار تشاكالوتا في أريكان وذلك بتدمير حوالي 5000 لغماً مضاداً للأفراد وأكثر من 2000 لغماً مضاداً للمركبات. وفي 21 يوليو/تموز 2005 بدأت تشيلي عملية إزالة الألغام على طول حدودها مع بوليفيا في منطقة تامبو كويمادو. وذكرت تشيلي في تقريرها في مايو/أيار 2005 بموجب المادة 7 معلومات هامة جديدة بشأن المناطق الملغومة. وتقوم تشيلي بإعداد تشريعات من أجل تنفيذ اتفاقية حظر الألغام بصورة كاملة ومحددة أكثر. وقدمت تشيلي والأرجنتين اقتراحاً مشتركاً لتوسيع عملية تقديم التقارير بشأن الألغام المحتفظ بها لأغراض التدريب والتنمية.

كولومبيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أستكملت كولومبيا تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2004. وتابعت الجماعات المسلحة غير الحكومية، وخاصة FARC، استعمال الألغام المضادة للأفراد والقذائف المرتجلة بشكل منتظم. واستمرت مشكلة الألغام في التصاعد. واعتباراً من 1 يوليو/تموز 2005، كانت 31 من مجموع 32 دائرة في كولومبيا، وأكثر من نصف البلديات في البلاد، ملوثة بالألغام أو القذائف غير المنفجرة. وفي أغسطس/آب 2004 وافقت الحكومة على خطة الاستراتيجية الوطنية للعمل لمعالجة مشكلة الألغام خلال 2004 – 2009. وفي العام 2004 سجل مرصد الألغام 863 ضحية جديدة للألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة، وهذا يشكل ارتفاعاً كبيراً عن عدد الضحايا الجدد حيث كان 724 في العام 2003. وقد اعتبرت كولومبيا، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك.

كرواتيا:

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: سوف تقوم كرواتيا باستضافة الاجتماع السادس للدول الأعضاء في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2005. وكانت كرواتيا قد سنت تشريعات شاملة على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقية حظر الألغام في أكتوبر/تشرين الأول 2004. وشكلت لجنة وطنية لمراقبة تطبيق الاتفاقية. كما عملت كرواتيا في منصب الرئيس المشارك للجنة الدائمة الخاصة بمساعدات ضحايا الألغام وإعادة دمجهم اجتماعياً واقتصادياً وذلك حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2004. كما صادقت كرواتيا على البروتوكول الخامس التابع لـ CCW بشأن مخلفات الحرب من المتفجرات في السابع من فبراير/شباط 2005. ولكن، حتى أواخر أغسطس/آب 2005، كانت الشركة الكرواتية أجانسيا ما تزال تعرض للبيع لغماً مضاداً للمركبات من طراز TMPR-6 المزود بقضيب الإمالة بحسب كتالوج هذا المنتج؛ وتعتقد الحملة الدولية لحظر الألغام أن هذا النوع ممنوع دولياً. وخلال عملية مسح شاملة، قامت كرواتيا بتخفيض العدد المقدر للمناطق الملغومة أو التي يعتقد أنها ملغومة إلى 1174 كيلومتر مربع. وتدعو مسودة برنامج العمل على معالجة مشكلة الألغام الكرواتية إلى إزالة الألغام من 346 كيلومتر مربع من المناطق المعروفة بأنها ملغومة وذلك مع الموعد النهائي المحدد بموجب الاتفاقية: 1 مارس/آذار 2009. وفي العام 2004، تمت إزالة الألغام من أكثر من 10,6 كيلومتر مربع، بالاضافة إلى إزالة 23 كيلومتر نتيجة عملية المسح. وهذا أدى إلى إزالة الألغام نهائياً من اثنين من مجموع 14 دائرة إدارية ملوثة بالألغام خلال العام 2004. كما تم العثور على، وتدمير، مجموع 4453 لغماً مضاداً للأفراد، 5257 لغماً مضاداً للمركبات، و40850 قذيفة غير منفجرة. وتم انفاق حوالي 52 مليون دولار أمريكي على عمليات إزالة الألغام في 2004؛ وازدادت التبرعات الدولية زيادة ملحوظة ووصلت 9,8 مليون دولار. كما

حصل 36200 متدرباً على توعية من مخاطر الألغام في العام 2004، كما اطلع حوالي 100000 شخصاً على الشعارات والرسائل الإعلامية التي تتعلق بمخاطر الألغام. وحصلت زيادة كبيرة في عدد ضحايا الألغام، كان معظمها بسبب الألغام المضادة للأفراد. وقد اعتبرت كرواتيا، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وفي الفترة 2004 – 2005، عملت كرواتيا على توسيع مفعول الإجراءات القانونية الخاصة بالمساعدات للناجين من الألغام.

قبرص

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: وافقت القوات التركية، في أغسطس/آب 2005، على إزالة الألغام من حقول الألغام المزروعة في المنطقة العازلة، وبدأت نشاطات إزالة الألغام في 12 أغسطس/آب. وبدأت أعمال نزع الألغام من حقول الألغام المزروعة في المنطقة العازلة من جانب الحرس الوطني في جمهورية قبرص في نوفمبر 2004؛ وتم تنظيف 294118 متر مربع من المناطق الملغومة وإزالة 2063 لغماً خلال الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2004 – 30 يونيو/حزيران 2005. وساهمت المجموعة الدولية بمبلغ 2,5 مليون يورو (حوالي 3،1 مليون دولار أمريكي) لأعمال إزالة الألغام من المنطقة العازلة. وتمت إقامت خلية العمل من أجل إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة في إبريل/نيسان 2004 لإدارة مشروع نزع الألغام والاشراف عليه. وذكرت قبرص في تقاريرها أنها دمرت 335 لغماً مضاداً للأفراد في المناطق الملغومة خارج المنطقة العازلة في 2004. كما دمرت 4368 لغماً مخزوناً مضاداً للأفراد خلال الفترة ما بين يوليو/تموز 2003 وديسمبر/كانون الأول 2004، بما في ذلك 441 لغماً في العام 2004.

دجيبوتي

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: يبدو أن دجيبوتي قد أعلنت مجدداً أنها نفذت التزاماتها بموجب المادة 5 بإزالة الألغام من جميع المناطق الملغومة على الرغم من توفر دلائل على وجود مناطق ملغومة حتى الآن.

وقد قامت فرنسا بإرسال بعثة عسكرية في مارس/آذار – أبريل/نيسان 2005 للإعداد لعملية إزالة الألغام من القاعدة العسكرية "لا دودا" التابعة لها والملوثة بالألغام.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: لم تكن جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى مايو/أيار 2005، قادرة على الاعلان عن عدد وأنواع الألغام المضادة للأفراد المخزونة على أراضيها. والموعد المحدد لاستكمال تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد هو 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. ويتم حالياً تدمير عدد من الألغام المضادة للأفراد التابعة لقوات معارضة سابقة وذلك كجزء من عملية تسريح المقاتلين كما تم أيضاً تدمير عدد من الألغام التي يحتفظ بها الجيش. ولم يصل إلى مرصد الألغام الأرضية أية ادعاءات جدية أو تقارير بشأن استعمال الألغام المضادة للأفراد من جانب مجموعات مسلحة غير حكومية منذ يونيو/حزيران 2004. وكانت 828 منطقة خطرة قد تم تسجيلها من جانب مركز التنسيق للأعمال المضادة للألغام التابع للأمم المتحدة في كينشاسا حتى 16 يونيو/حزيران 2005. وتم تنفيذ مهمة أولية لمسح تأثير الألغام الأرضية على المستوى الوطني في مارس/آذار 2005، كما أدت عملية تقييم أخرى في 2004 إلى إجراء مسح في إحدى المقاطعات ابتداء من أبريل/نيسان 2005. ولم تذكر جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقريرها بموجب المادة 7 في 2004 أية أعمال لإزالة الألغام في 2004. ومع ذلك، ذكرت عدة منظمات غير حكومية معلومات بشأن إزالة الألغام في 2004 – 2005، بالإضافة إلى برامج التوعية من مخاطر الألغام. وبلغت التبرعات للعمل على معالجة مشكلةالألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من 4,4 مليون دولار أمريكي. كما سجل العام 2004 انخفاضاً ملحوظاً في عدد الضحايا من الألغام/القذائف غير المنفجرة. وقد اعتبرت جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك.

الاكوادور

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: في أغسطس/آب، دمرت الاكوادور 1970 لغماً مضاداً للأفراد كانت قد احتفظت بها لأغراض التدريب، وبالتالي بقي لديها مجموع 2000 لغماً. وفي العام 2004، تم الإعلان عن سبعة ضحايا جدد للألغام، ولم يبلغ عن أية ضحايا خلال العام 2005، حتى سبتمبر/أيلول.

إلسالفادور

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: دخلت التشريعات الخاصة بتطبيق اتفاقية حظر الألغام حيز التنفيذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وفي ديسمبر/كانون الأول 2004 طرح مسؤول في وزارة الخارجية تساؤلات بشأن ادعاءات سابقة من جانب مجموعة تتولى نزع الألغام ومركزها في بريطانيا بأن مساحات كبيرة ملوثة بالألغام والقذائف غير المنفجرة ما زالت موجودة في إلسالفادور. وقد اعتبرت إلسالفادور، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وفي يونيو/حزيران 2005، وكجزء من التزاماتها بخطة عمل نيروبي، قدمت إلسالفادور عددا من أهدافها للفترة 2005 – 2009 لتلبية احتياجات الناجين من الألغام.

إريتريا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: في 8 أبريل/نيسان 2005، توقف العمل في برنامج العمل على معالجة مشكلة الألغام في أريتريا بسبب أعمال حكومية للمرة الثانية خلال ثلاثة أعوام وذلك عندما تم الاستيلاء على مركبات تستعملها المجموعات التي تتولى إزالة الألغام وغيرها من المعدات التابعة للأمم المتحدة. وأشار وزير التنمية الوطنية لاحقاً إلى أن أريتريا لا تحتاج إلى المزيد من المساعدات التقنية من الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامجها الخاص بالعمل ضد الألغام. ووجدت عملية مسح تأثير الألغام الأرضية التي استكملت في يونيو/حزيران 2004، أن اكثر من 655000 في 481 مجتمعاً محلياً كانوا يعانون من الألغام / القذائف غير المنفجرة في حوالي 1000 منطقة ملوثة. وتم في العام 2004 إزالة الألغام من حوالي 3،6 كيلومتر مربع من الأراضي وحوالي 2180 كيلومتر من الطرق (تم تدمير 1327 لغماً مضاداً للأفراد، 93 لغماً مضاداً للمركبات، و3865 قذيفة غير منفجرة). وبالإضافة إلى ذلك، تم مسح 21855 متر مربع من الأراضي. وأكملت أريتريا في أواخر 2004 الخطة الاستراتيجية للعمل على معالجة مشكلة الألغام على المستوى الوطني. وبلغ إجمالي المبالغ التي صرفت على البرامج الوطنية للعمل على معالجة مشكلة الألغام في أريتريا 2004 حوالي 5,8 مليون دولار أمريكي، ولا يشمل هذا تكاليف UNMEE . وساهم المانحون الدوليون بمبلغ 4,9 مليون دولار في العام 2004. بدأ العمل مجدداً في برنامج التوعية من مخاطر الألغام على المستوى الوطني في 2004 وذلك بعد أن جرى تعطيله منذ العام 2002 أثناء عملية إعادة تنظيم من جانب الحكومة. وفي مارس/آذار 2005 بدأت برامج التوعية من مخاطر الألغام في مناطق خارج المنطقة الأمنية المؤقتة وهي الأولى من نوعها هناك منذ انتهاء الحرب مع إثيوبيا والتي استمرت من 1998 – 2000. وأمكن تحقيق المزيد من عمليات إزالة الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة. وانخفض عدد ضحايا الألغام والقذائف غير المنفجرة المعلن عنهم في المنطقة الأمنية المؤقتة انخفاضاً كبيراً خلال العام 2004. وقد اعتبرت اريتريا، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وكجزء من التزاماتها بخطة عمل نيروبي، قدمت أريتريا عددا من أهدافها للفترة 2005 – 2009 لتلبية احتياجات الناجين من الألغام.

إستونيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: انضمت إستونيا إلى اتفاقية حظر الألغام في 12 مايو/أيار 2004، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وقدمت إستونيا تقرير الشفافية الأول بموجب المادة 7 في 21 مارس/آذار 2005، الذي أعلنت فيه عدم وجود أية ألغام مضادة للأفراد مخزونة لديها أو محتفظ بها لأغراض التدريب. وفي 2004، تم تدمير مجموع 1952 قذيفة غير منفجرة، وحتى 19 سبتمبر/أيلول 2005 تم تدمير 1114 قذيفة غير منفجرة بما في ذلك 82 لغماً. كما تم العثور على حوالي 400 قذيفة غير منفجرة على جزيرة ساريما خلال عملية إزالة ألغام مخطط لها وأثناء بناء ميناء للعبارات المائية في 2005.

اليونان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: استكمل اليونان خططه لتدمير مخزون الألغام لديه وأقر الميزانية لذلك. وتحتفظ اليونان بحقول الألغام على طول الحدود مع تركيا، ولكنها تستبدل الألغام المضادة للأفراد بألغام مضادة للمركبات. واعتباراً من 22 أبريل/نيسان 2005، تمت إزالة 7660 من مجموع 24751 لغماً مضاداً للأفراد مزروعة في حقول الألغام إيفروس على الحدود واستبدالها بألغام مضادة للمركبات. وفي يونيو/حزيران 2005، قتل أحد العاملين في إزالة الألغام أثناء عملية تنظيف من الألغام. وفي 2004، قامت سرية إزالة الألغام الوطنية بمسح 808169 متراً مربعاً من الأراضي وتنظيف 511810 متراً مربعاً أخرى. وبلغت قيمة التكاليف السنوية لإزالة الألغام في اليونان 3.3 مليون يورو (حوالي 4.1 مليون دولار أمريكي.

غواتيمالا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: استكملت في العام 2004 عمليات تنظيف الألغام في مقاطعات ألتا فيراباز، باجا فيراباز، وهيوهيوتينانغو. وأدت عمليات إزالة الألغام في 2004 إلى تدمير 40 قذيفة غير منفجرة، بما في ذلك لغمين مضادين للأفراد. ووصلت برامج التثقيف من مخاطر الألغام إلى 92231 شخصاً في 395 مجتمعاً محلياً. وشغلت غواتيمالا منصب الرئيس المشارك للجنة الدائمة لتدمير المخزون من الألغام اعتباراً من سبتمبر/أيلول 2003 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2004، ومارست دور المقرر المشارك في اللجنة الدائمة الخاصة بالوضع العام وتطبيق ميثاق حظر الألغام في ذلك الحين.

غينيا-بيساو

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: حددت غينيا-بيساو موعداً نهائياً لتدمير كامل مخزونها من الألغام في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2005، أي قبل الموعد المحدد بموجب اتفاقية حظر الألغام في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2005. كما تم وضع خطة للعمل على معالجة مشكلة الألغام في الفترة 2004 - 2009 وذلك لتلبية التزامات غينيا-بيساو طبقاً للمادة 5 من اتفاقية حظر الألغام. وبدأت منظمة المعاقين الدولية مشروعا في 2005 لتنمية قدرات البلاد في مجالات إزالة الألغام. وتم في العام 2004 تنظيف أكثر من 215000 متر مربع من الأراضي، أي أقل من العام 2003. وقدم المانحون الدوليون أقل من مليون دولار أمريكي لأعمال نزع الألغام في غينيا-بيساو في 2004، وهذا يقل أيضاً عن المبلغ المتحقق في العام 2003. وتعرض برنامج التوعية من مخاطر الألغام للانقطاع في العام 2004 بسبب نقص التمويل. وتم الإعلان عن زيادة كبيرة في أعداد ضحايا الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة في العام 2004. وقد اعتبرت غينيا-بيساو، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وكجزء من التزاماتها بخطة عمل نيروبي، قدمت غينيا-بيساو أهدافها للفترة 2005 – 2009 لتلبية احتياجات الناجين من الألغام.

غوايانا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: لم تقدم غوايانا بعد تقرير الشفافية الخاص بها طبقاً للمادة 7، حيث الموعد المحدد له بموجب الاتفاقية هو 29 يوليو/تموز 2004.

الأردن

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: نشر الأردن الخطة الوطنية للعمل على معالجة مشكلة الألغام في الفترة 2005 – 2009. وتهدف الخطة لجعل الأردن خالياً من جميع الألغام المضادة للأفراد قبل 2009. وفي العام 2004، وحتى 1 مايو/أيار 2005، قامت فرق الهندسة في الجيش الأردني لإزالة الألغام بإزالة 1266000 متراً مربعاً، وتدمير 806 لغماً ضد الأفراد و35 لغماً مضاداً للمركبات في 14 حقل ألغام. وكان المفترض أن تبدأ عملية المسح لدراسة تأثير الألغام، بصيغة معدلة، في أواخر 2005. ونفذت جمعية الهلال الأحمر الأردني أكثر من 100 نشاط ضمن برنامج التوعية من مخاطر الألغام، ليصل إلى نحو 12000 شخص. وحصل الأردن على حوالي 2.2 مليون دولار أمريكي من المانحين الدوليين للعمل على معالجة مشكلة الألغام في 2004. وارتفع عدد ضحايا الألغام والقذائف غير المنفجرة الذين تم الإعلان عنهم ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2004. وتم تشكيل لجنة فرعية لمساعدات الضحايا تابعة للهيئة الوطنية لمعالجة مشكلة الألغام في العام 2004 لتتولى جمع المعلومات عن ضحايا الألغام في الأردن.

كينيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: استضافت كينيا، من 28 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 3 ديسمبر/كانون الأول 2004 مؤتمر المراجعة الأول الخاص باتفاقية حظر الألغام، المعروف أيضاً بقمة نيروبي من أجل عالم خالٍ من الألغام. ويجري العمل حالياً على التشريعات الوطنية بشأن تطبيق الاتفاقية. وتم افتتاح مركز تدريب بريطاني كيني مشترك تابع لمنظمة العمل على حظر الألغام الدولية، وذلك بهدف التدريب على مكافحة الألغام في أفريقيا السوداء. وتم الافتتاح في 17 فبراير/شباط 2005 بالقرب من نيروبي.

لاتفيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: انضمت لاتفيا إلى اتفاقية حظر الألغام في 1 يوليو/تموز 2005. وقدمت تقرير الشفافية الطوعي الثالث في يونيو/حزيران 2005، الذي تضمن أرقاماً تمت مراجعتها عن مخزونها من الألغام. وفي العام 2004، قامت فرق إزالة القذائف غير المنفجرة بتدمير 3426 قذيفة بما في ذلك 42 لغماً مضاداً للأفراد والمركبات.

ليبيريا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قدمت ليبيريا، في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2004، أول تقرير شفافية لها طبقاً للمادة 7، والذي كان مقرراً تقديمه في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2000. ويشير التقرير إلى أن ليبيريا ليس لديها أي مخزون من الألغام المضادة للأفراد بما في ذلك الألغام لأغراض التدريب، كما لا توجد لديها أية مناطق تحتوي على ألغام، أو هناك شك باحتوائها على ألغام مضادة للأفراد. وقد انقضى التاريخ المحدد حسب اتفاقية حظر الألغام لكي تقوم ليبيريا بتدمير أي مخزون لديها من الألغام المضادة للأفراد، 1 يونيو/حزيران 2004، ولكن بدون أن تقوم ليبيريا رسمياً بإبلاغ الدول الأعضاء بأنها قد التزمت بتعهداتها. وفي 16 سبتمبر/أيلول 2005 انضمت ليبيريا للبرتوكول الثاني المعدل (الألغام الأرضية) لميثاق الأسلحة التقليدية.

مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا سابقاً)

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: انضمت مقدونيا-جمهورية يوغوسلافيا سابقاً إلى البوتوكول الثاني المعدل للميثاق بشأن الأسلحة التقليدية في 31 مايو/أيار 2005. ولم يتم إجراء أية عمليات مسح في 2004، كما لم يتم الحصول على معلومات إضافية بشأن أعمال إزالة ألغام خلال العام 2004. استمر التمويل الدولي لاعمال منظمة مكافحة الألغام في 2004، ولكن على مستوى منخفض حيث أشار المانحون إلى الحاجة لأن تتولى مقدونيا مسؤوليات أكبر تجاه مشكلة الألغام / القذائف غير المنفجرة. وفي يناير/كانون الثاني 2005 تحولت مسؤولية العمل على معالجة مشكلة الألغام إلى دائرة جديدة. ولم تتوفر تقارير مؤكدة عن ضحايا ألغام أو قذائف غير منفجرة خلال العام 2004؛ ولكن لا توجد هيئة على المستوى الوطني تقوم بتسجيل شامل لضحايا الألغام / القذائف غير المنفجرة.

مالاوي

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قامت مالاوي بسن تشريعات لتنفيذ اتفاقية حظر الألغام. وحضر رئيس مالاوي مؤتمر المراجعة الأول. كما بدأت مالاوي عمليات مسح وإزالة ألغام من معسكرات تعود إلى طلائع شباب مالاوي المحظورة. وعملت مالاوي على تطوير خطة خمسية للعمل على معالجة مشكلة الألغام بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة. وتم تطوير برنامج لمسح شامل لضحايا الألغام. وتشمل الخطة الخمسية هدف تحسين المساعدات للضحايا. وتم في العام 2004 الموافقة على سياسة وطنية بخصوص المعاقين.

موريتانيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أكملت موريتانيا برنامجها لتدمير ما لديها من مخزون الألغام في ديسمبر/كانون الأول 2004 وسوف تحتفظ بمجموع 728 لغماً لأغراض التدريب.
وانحصرت أعمال إزالة الألغام في العام 2004 في نطاق ضيق بما في ذلك إزالة الألغام من حوالي 26000 متر مربع في منطقة نواذيبو، حيث تم إزالة الألغام من 20000 متر مربع بواسطة المنظمة غير الحكومية الفرنسية

HAMAP Demineurs . وفي 2004، بدأ مكتب إزالة الألغام الانساني الوطني عملية مسح تقنية لخفض مساحة الأراضي التي يشك باحتوائها على مواد خطرة. كما بدأت دورات التوعية من مخاطر الألغام بإشراف يونيسيف في أغسطس/آب 2004، وذلك بهدف تدريب 100 من العاملين النشيطين في المجتمعات المحلية ووضع إشارات على أماكن الألغام في المساحات التي يشك باحتوائها على مواد خطرة. وقد تم وضع العلامات على مساحة 2.5 كيلومتر مربع حتى أغسطس/آب 2005. وكانت موريتانيا قد بدأت جمع المعلومات عن ضحايا الألغام في أغسطس/آب 2004.

مولدوفا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قامت مولدوفا، خلال العام 2004، بتدمير 736 لغماً كانت قد ذكرت من قبل أنها تحتفظ بها لأغراض التدريب. وذكرت أيضاً أنها ستقوم في المستقبل بتدمير 249 لغماً ضد الأفراد مسيطر عليها من بعد وهي الألغام التي ماتزال تحتفظ بها. وأعادت مولدوفا تصحيح الأرقام السابقة بشأن تدمير مخزون الألغام المضادة للأفراد لديها حيث ذكرت أن الألغام التي تم تدميرها في 2002 تبلغ 13194 لغماً.

موزامبيق

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: ذكرت موزامبيق في أبريل/نيسان 2005 أن التشريعات الوطنية لتطبيق اتفاقية حظر الألغام تنتظر موافقة الجمعية الوطنية. وقد عملت موزامبيق في منصب صديق الرئيس لمؤتمر المراجعة الأول. كما استضافت عملية إصدار *تقرير مرصد الألغام الأرضية 2004*. وقد حصلت تغييرات كبيرة خلال فترة هذا التقرير من بينها مراجعة الموعد النهائي السابق في 2012 ليصبح موعداً للالتزام بالتعهدات حسب الاتفاقية في 2009 لكي تصبح موزامبيق خالية من الألغام، مع دمج نشاطات حظر الألغام مع خطط التنمية الوطنية وتغيير أسس العمل على معالجة مشكلة الألغام وتحديد أولويات هذا العمل. وقد كشفت عملية مراجعة لفترة عشر سنوات من العمل على معالجة مشكلة الألغام في موزامبيق نواقص هامة في هذا العمل، وقدرة محدودة على التخطيط وتحديد الأولويات العمل بشكل فعال وناجع، والحاجة لدمج العمل ضد الألغام مع التنمية الوطنية. وقد أدت نتائج عمليات إزالة الألغام ومسح تأثير الألغام الأرضية في 2001 إلى أن تقوم مؤسسة إزالة الألغام الوطنية بتخفيض تقديراتها السابقة للأراضي التي يشك بأنها ملوثة بالألغام تخفيضاً حاداً ليصل إلى 171.6 كيلومتر مربع. وتمت إزالة الألغام والقذائف غير المنفجرة من مساحات كبيرة من الأراضي في العام 2004 (حوالي 12 كيلومتر مربع) مقارنة بالعام 2003، الأمر الذي أدى إلى إزالة التهديد من الألغام بالنسبة لـ 379 قرية و 217000 شخص. كما شملت عمليات المسح 4.6 كيلومتر مربع أخرى وشطب 84 منطقة كانت مشتبهة بأنها تحتوي مواد خطرة في خمس مقاطعات. وقد توقفت مجموعة واحدة تتولى أعمال إزالة الألغام في العام 2005 بسبب عدم توفر التمويل اللازم. وأعلنت مجموعتان عن عزمهما الانسحاب في 2006 – 2007. ولم يحصل سوى القليل من أعمال التوعية من مخاطر الألغام في 2004، بسبب نقص التمويل. قدم المانحون الدوليون حوالي 11.95 مليون دولار أمريكي للعمل على معالجة مشكلة الألغام في موزامبيق خلال العام 2004 (مقارنة بأكثر من 15 مليون دولار في 2003) وقدمت حكومة موزامبيق المزيد من التمويل بقيمة 7.9 مليون دولار (بعضها تمويل عيني، بما في ذلك إعفاءات ضريبية). وازداد عدد ضحايا الألغام/القذائف غير المنفجرة في العام 2004. وتعترف حكومة موزامبيق أن المساعدات للضحايا هي "العنصر الأضعف" في نشاطها ضمن العمل ضد الألغام. وقد اعتبرت موزامبيق، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي لديها أعداد كبيرة من الناجين من الألغام، وتواجه بالتالي المسؤولية الأكبر للعمل في هذا المجال، ولكنها أيضاً تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وكجزء من التزاماتها بخطة عمل نيروبي، قدمت موزامبيق عدداً من أهدافها للفترة 2005 – 2009 لتلبية احتياجات الناجين من الألغام.

ناميبيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قدمت ناميبيا تقريراً أولياً بموجب المادة 7 في 7 يونيو/تموز 2004، وكان التاريخ المحدد له هو 28 أغسطس/آب 1999. ولم يتم تقديم التقرير المعدل السنوي للعام 2004 في موعده المحدد 30 أبريل/نيسان 2005. وكشفت ناميبيا النقاب عن قيامها في 1998 بتدمير 21857 لغماً والاحتفاظ بـ 9999 لأغراض التدريب. وفي يونيو/حزيران 2005، ذكرت في تقاريرها أن 3848 لغماً كانت تحتفظ بها قد تم تدميرها خلال أعمال التدريب. وأقرت ناميبيا أنه ما زالت هناك مشكلة تتعلق بالألغام/القذائف

غير المنفجرة وأنها مازالت قادرة على التعامل مع هذه المشكلة. وفي يوليو/تموز 2005 بدأت ناميبيا عملية مسح لتحديد المناطق الملوثة بالألغام / القذائف غير المنفجرة.

نيكاراغوا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: شغلت نيكاراغوا منصب صديق الرئيس في مؤتمر المراجعة الأول لاتفاقية حظر الألغام، وعملت أيضاً في منصب الرئيس المشارك للجنة الدائمة لمساعدات الضحايا وإعادة الدمج الاقتصادي والاجتماعي منذ ديسمبر/كانون الأول 2004. واستضافت نيكاراغوا ورشة عمل لتعزيز المساعدات للضحايا في الأمريكتين في أبريل/نيسان 2005. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004، قامت نيكاراغوا بتدمير 810 لغماً مضاداً للأفراد كانت تحتفظ بها سابقاً لأغراض التدريب. وخلال العام 2004، تمت إزالة الألغام من مساحة 387906 متراً مربعاً كما تم تدمير 10430 لغماً أرضياً و 653 قذيفة غير منفجرة. وما تزال حقول ألغام جديدة يتم اكتشافها في نيكاراغوا. وقامت فرق الجيش لإزالة الألغام، خلال الفترة من 1990 – 28 فبراير/شباط 2005 بإزالة 120568 لغماً مضاداً للأفراد بما في ذلك 11092 لغماً لم تكن مسجلة من قبل، من مساحة 4106714 متر مربع. وكانت التقديرات تشير إلى أن هناك 26167 لغماً بحاجة إلى إزالة أيضاً. في العام 2004، خضع مجموع 102239 شخصاً في 315 من التجمعات ذات خطورة عالية من الألغام لنشاطات توعية من مخاطر الألغام كما خضع أيضاً 30000 شخصاً من 102 تجمعاً خلال الفترة يناير/كانون الثاني – أبريل/نيسان 2005 لنشاطات توعية من مخاطر الألغام. وقدم المانحون الدوليون مبلغ 4 مليون دولار أمريكي للعمل ضد الألغام في نيكاراغوا في 2004. وقد اعتبرت نيكاراغوا، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي لديها أعداد كبيرة من الناجين من الألغام، ولكنها أيضاً تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وفي يونيو/حزيران 2005، قدمت نيكاراغوا عدداً من أهدافها للفترة 2005 – 2009 لتلبية احتياجات الناجين من الألغام.

بابوا غينيا الجديدة

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: انضمت بابوا غينيا الجديدة لاتفاقية حظر الألغام في 28 يونية/حزيران 2004 وبدأ العمل بتنفيذها في 1 ديسمبر/كتنون الأول 2004. وقدمت بابوا غينيا الجديدة أول تقرير بموجب المادة 7، قبل البدء بتطبيق الاتفاقية، في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

البيرو

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قدمت البيرو، للمرة الأولى، أسماء ثلاث مراكز سجون كانت قد زرعتها بالألغام في مناطق بونو، كاجاماركا، وليما. وفي يونيو/حزيران 2005 ذكر البوليس أن 1361 برجاً كهربائياً في هيوانكافيليا، إيكا، وليما كانت الألغام قد أزيلت منها من قبل ولكنها ما تزال تعتبر مناطق خطرة وملوثة بالألغام. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2003 لم يتم تطبيق أية نشاطات ضمن التوعية من الألغام في البيرو. ولم يتم التنبليغ عن ضحايا ألغام أرضية في العام 2004، مقارنة بالعام 2003 حيث تم التبليغ عن 21 ضحية ألغام/قذائف غير منفجرة. وقد اعتبرت البيرو، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وقدمت البيرو أهدافها للفترة 2005 – 2009 لتلبية احتياجات الناجين من الألغام.

الفيليبين

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: تم تقديم التشريعات الوطنية بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام إلى البرلمان في أغسطس/آب 2004 وإلى مجلس الشيوخ في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وواصل المتمردون في جيش الشعب الجديد استعمال الألغام التي تنفجر بتحكم عن بعد والأجسام المتفجرة المرتجلة؛ ولكن هذا الجيش أنكر استعمال ألغام يتم تفجيرها بملامسة الضحية. كما ذكرت تقارير أن مجموعة أبو سياف ما تزال تستعمل الألغام المضادة للأفراد. ونتيجة استئناف القتال للمرة الأولى منذ 1996، اعترف أحد قادة جبهة تحرير مورو الوطنية – مجموعة ميسواري انها تستعمل الألغام المضادة للأفراد والمركبات. وتم في العام 2004 تسجيل زيادة كبيرة في أعداد ضحايا الألغام الجدد المعلن عنهم.

رواندا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: انخفضت عمليات إزالة الألغام زيادة ملحوظة في العام 2004 على أثر انتهاء التمويل من الولايات المتحدة، وهي الدولة المانحة الوحيدة لبرنامج إزالة الألغام. وتم في العام 2004 إزالة الألغام من 19687 متر مربع ، وتدمير حوالي 750 لغماً وقذيفة غير منفجرة. وما يزال هناك حوالي 900000 متراً مربعاً من المناطق الملوثة بالألغام بحاجة لإزالتها. وقد ارتفع عدد ضحايا الألغام/القذائف غير المنفجرة في العام 2004، وذلك بسبب نقص التوعية من مخاطر الألغام، وفق ما ذكرت التقارير.

السنغال

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: في 14 يوليو/تموز 2005، تبنت الجمعية العامة في السنغال قانوناً بشأن العمل ضد الألغام. وقد توقف الجيش عن أي نشاط لإزالة الألغام على أثر حادث أمني في أبريل/نيسان 2004. ومع نهاية 2004، بدأ برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة تقديم المساعدات لبرنامج العمل على معالجة مشكلة الألغام في السنغال. وكان من المخطط أن تبدأ دراسة طارئة لمدة 6 أشهر في أكتوبر/تشرين الأول 2005، بهدف جمع المعلومات عن وجود ألغام أرضية في منطقة كاسامانسي وتقييم أثر هذه الألغام على السكان. وكانت الأعمال المحدودة لإزالة الألغام التي بدأت في النصف الثاني من 2004 قد توقفت في أبريل/نيسان 2004 بعد تعرض أفراد من العاملين في مجال إزالة الألغام للقتل في حادث أمني. وتعتقد المنظمة الدولية للمعاقين أن الانخفاض في عدد الضحايا، من 198 في العام 1998 إلى 17 في العام 2004 يعود إلى حد كبير إلى نشاطات التوعية من مخاطر الألغام. وقد اعتبرت السنغال، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك.

الصرب والجبل الأسود

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قدمت الصرب والجبل الأسود تقريرها الأول بموجب المادة 7 في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2004. وتم تنفيذ مشروع لتدمير مخزون الألغام، بالتعاون مع وكالة التجهيزات والصيانة التابعة لحلف الناتو؛ وبدأت عمليات التدمير في 17 أغسطس/آب 2005. وتنوي الصرب والجبل الأسود الاحتفاظ بحوالي 5000 لغم مضاد للفراد لأغراض التدريب. وفي العام 2004، تمت إزالة الألغام من مساحة 1.6 كيلومتر مربع على الأقل في الصرب بكلفة تقدر بحوالي 2 مليون دولار أمريكي؛ كما تم تدمير حوالي 1060 لغم مضاد للأفراد و215 لغم مضاد للمركبات. وقامت وزارة الصحة في الجبل الأسود بتأسيس مجلس العاملين الصحيين لقيام برامج لتقديم المساعدات للناجين من الألغام. وقد اعتبرت الصرب والجبل الأسود، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك.

السودان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: وقعت حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير الجنوب اتفاقية سلام شاملة في يناير/كانون الثاني 2005 تضمنت حظراً على استعمال الألغام الأرضية. ولم تصدر أية ادعاءات جدية عن استعمالات جديدة للألغام المضادة للأفراد من جانب الحكومة أو قوات الجيش الشعبي لتحرير الجنوب أو أية قوات أخرى في السودان خلال فترة هذا التقرير. وقد أعد السودان تقرير الشفافية الأول بموجب المادة 7، وأعلن فيه عن وجود مخزون أولي من الألغام المضادة للأفراد يضم 9485 لغماً. وقد قرر السودان الاحتفاظ بمجموع 5000 لغماً لأغراض التدريب. وتم تشكيل وقيام أجهزة جديدة للعمل على معالجة مشكلة الألغام بمشاركة كبيرة من الأمم المتحدة وذلك لإتاحة المجال للمزيد من العمل ضد الألغام بعد اتفاقية السلام. ولكن أشارت التقارير إلى أن القدرة على تشغيل هذه الأجهزة ما تزال غير كافية. وكان تركيز القدرات في الفترة 2004- 2005 موجهاً لأعمال المسح وإزالة الألغام من طرق المواصلات والمناطق اللازمة لإعادة توطين اللاجئين وتقديم المساعدات وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتمكنت منظمات إزالة الألغام من إزالة الألغام من نصف كيلومتر مربع من الأراضي في 2004، ومن تدمير 336 لغم مضاد للأفراد، 400 لغم مضاد للمركبات، و200000 قذيفة غير منفجرة. كما تم التأكد من أن أكثر من 106 كيلومتر من الطرق خالية من الألغام في 2004، وبلغت قيمة التبرعات للعمل ضد الألغام في السودان في العام 2004 حوالي 15 مليون دولار أمريكي. وأشارت التقارير في العام 2004 إلى انخفاض ملحوظ في عدد الضحايا من الألغام والقذائف غير المنفجرة، ولكن ما زالت المعلومات عن الضحايا "أقل بكثير مما في التقارير." وقد اعتبر السودان، في

مؤتمر المراجعة الأول، على أنه إحدى الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004 تم افتتاح ورشة عمل جديدة لخدمات الأطراف الاصطناعية وإعادة التأهيل في رومبك، وفي يناير/كانون الثاني 2005 بدأ في السودان أول برنامج معترف به دولياً لمنح درجات علمية في الأطراف الصناعية . وقدم السودان، في يونيو/حزيران 2005، كجزء من التزاماته بحسب خطة عمل نيروبي ، أهدافه للفترة 2005-2009 من أجل تلبية احتياجات الناجين من الألغام.

سورينام

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: ذكرت منظمة الدول الأمريكية في يونيو/حزيران 2005 أن سورينام قد بادرت لتنفيذ عمليات إزالة ألغام في فبراير/شباط 2005 وأنها أكملت هذه البرامج في 4 أبريل 2005. ولكن لم تذكر حكومة سورينام في تقاريرها بعد أنها نفذت كامل التزاماتها بحسب المادة 5 من اتفاقية حظر الألغام بإزالة كافة الألغام من أراضيها.

تايلاند

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: تولى وزير خارجية تايلاند منصب رئيس الاجتماع الخامس للدول الأعضاء حتى انعقاد مؤتمر المراجعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وصدرت الخطة الكبرى للعمل الانساني لمعالجة مشكلة الألغام في تايلاند خلال الفترة 2005-2009 ؛ ولكنها لا تشير إلى الموعد النهائي المحدد بحسب المادة 5 من اتفاقية حظر الألغام لإزالة جميع الألغام من المناطق المزروعة بها وهو 1 مارس/آذار 2009. وبعد مرور ست سنوات لم يتم إزالة الألغام سوى من مساحة أقل من واحد بالمائة من المناطق الملوثة بالألغام. وفي العام 2004 تمت إزالة الألغام من أكثر من 2 كيلومتر مربع من الأراضي، إضافة إلى 500000 متر مربع أخرى في العام 2005 من يناير/كانون الثاني – مايو/أيار. وساهمت الحكومة بمبلغ 965000 دولار أمريكي للعمل على معالجة مشكلة الألغام من داخل تايلاند وقدم المانحون الدوليون مبلغاً مماثلاً. وكانت خطط لجنة العمل ضد الألغام في تايلاند بإقامة وحدة خامسة لإزالة الألغام قد توقفت بسبب نقص التمويل من جانب الحكومة. وخلال فترة هذا التقرير، حصل أكثر من 120000 شخص على التوعية من مخاطر الألغام. وفي العام 2004، سجلت لجنة العمل على معالجة مشكلة الألغام في تايلاند عددا من ضحايا الألغام أقل من العام 2003. كما يجري العمل على تطوير خطة وطنية لتقديم المساعدات لضحايا الألغام. وقد اعتبرت تايلاند، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك.

تونس

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: بدأت تونس، في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 إزالة الألغام من حقل الألغام في منطقة راس جدير الذي يشكل 70 بالمائة من كامل مساحة الأراضي الملغومة على أراضيها؛ واعتباراً من أبريل/نيسان 2005 كان الجيش قد أزال 3305 لغماً. كما عمل الجيش على تدمير 477 قذيفة غير منفجرة من مناطق القتال في الحرب العالمية الثانية خلال الفترة من 1 ديسمبر/كانون الأول 2004 – 15 يونيو/حزيران 2005.

تركيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قدمت تركيا تقريراً أولياً عن إجراءات الشفافية في أكتوبر/تشرين الأول 2004 وتقرير متابعة سنوي في مايو/أيار 2005. وقد أعلنت في هذه التقارير عن وجود مخزون من الألغام حوالي 2.97 مليون لغم مضاد للأفراد وحوالي 920000 لغم مضاد للمركبات مزروعة في مناطق الحدود. وقد صادقت تركيا على البروتوكول الثاني المعدل لميثاق الأسلحة التقليدية في 2 مارس/آذار 2005. وخلال عمليات إزالة الألغام في 2004، تمت إزالة وتدمير 1225 لغماً مضاداً للأفراد؛ وتنظيف مساحة 16065 متر مربع خلال العام 2004 وأوائل العام 2005. وسجل العام 2004 زيادة ملحوظة في عدد ضحايا الألغام / القذائف غير المنفجرة. واستمر الحزب الديمقراطي الكردستاني في استنعمال الألغام الأرضية. وتحتل تركيا منصب القيادة في مشروع لإزالة الألغام من إحدى مخازن الذخيرة الشديدة التلوث من مخلفات العهد السوفياتي في أذربيجان.

تركمنستان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: ذكرت تركمنستان في تقريرها في أبريل/نيسان 2005 أنها أنهت تدمير كامل مخزون الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك الألغام التي كانت قد احتفظت بها لأغراض التدريب. وفي يونيو/حزيران 2004 شاركت تركمنستان للمرة الأولى في الاجتماعات الدورية التابعة لاتفاقية حظر الألغام.

أوغندا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: يواصل جيش الرب المقاوم استعمال الألغام المضادة للأفراد. وتشير بعض التقارير إلى استيلاء الجيش على كميات من الألغام المضادة للأفراد من جيش الخلاص الشعبي. وفي فبراير/شباط 2005، تم تعيين مستشار يعمل مع برنامج العمل على معالجة مشكلة الألغام التابع لبرنامج التنمية للأمم المتحدة لمساعدة الحكومة على إقامة برنامج عمل لمعالجة مشكلة الألغام والذي انطلق رسمياً في يوليو/تموز 2005 على يد نائب رئيس الوزراء. وفي مارس/آذار تولت دائرة الاستعداد للكوارث وشؤون اللاجئين ضمن مكتب رئيس الوزراء مسؤولية التنسيق بين نشاطات العمل على معالجة مشكلة الألغام. ومنذ أغسطس/آب وحتى منتصف سبتمبر/أيلول 2005، تم تدريب 20 مهندساً من الجيش على أعمال إزالة الألغام في مركز التدريب الدولي في نيروبي. وقام صندوق التوعية من مخاطر الألغام بعملية تقييم الاحتياجات لأغراض التدريب على أعمال إزالة الألغام والتوعية من مخاطر الألغام. وقد اعتبرت أوغندا، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وقدمت أوغندا، في يونيو/حزيران 2005، أهدافها للفترة 2005-2009 من أجل تلبية احتياجات الناجين من الألغام.

فانواتو

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: صادقت فانواتو على اتفاقية حظر الألغام في 16 سبتمبر/أيلول 2005. وشاركت فانواتو في مؤتمر المراجعة الأول الخاص باتفاقية حظر الألغام المنعقد في نيروبي في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2004.

فنزويلا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قدمت فنزويلا تقريرها الأول بموجب المادة 7 منذ سنتين الذي يوفر تفاصيل إضافية عن تدمير مخزونها من الألغام ومراجعة لمعلومات سابقة بشأن الألغام التي زرعتها فنزويلا في السابق. وانضمت فنزويلا لميثاق الأسلحة التقليدية و البروتوكول الثاني المعدل في 19 أبريل/نيسان 2005. وفي يوليو/تموز 2005 وضعت فنزويلا جدولاً زمنياً لإزالة الألغام، استباقاً لموعدها النهائي المحدد بموجب المادة 5 ، وذلك في ست مواقع تابعة للبحرية. واعتباراً من أغسطس/آب 2005 لم تكن عمليات إزالة الألغام قد بدأت بعد.

اليمن

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: سن اليمن تشريعاً لتطبيق اتفاقية حظر الألغام في أبريل/نيسان 2005. وفي يونيو/حزيران 2004 وجهت الحكومة اتهاماً لجماعة مسلحة بأنها تستعمل الألغام المضادة للأفراد في اشتباكات مع القوات الحكومية. ونشرت خطة استراتيجية وطنية معدلة للعمل على معالجة مشكلة الألغام في يونيو/حزيران 2004، وتغطي الفترة من 2004-2009. واعتباراً من يونيو/حزيران 2004، كانت عمليات إزالة الألغام قد استكملت في 10 من بين 14 منطقة عالية التلوث بالألغام والقذائف غير المنفجرة، وفي 53 من بين 86 منطقة متوسطة التلوث. وتم الاعلان عن محافظات عدن والحديدة أنها خالية من الألغام. وفي العام 2004، تمت إزالة 464 لغماً مضاداً للأفراد، 203 لغماً مضاداً للمركبات، و10594 قذيفة غير منفجرة من مساحة 2.7 كيلومتر مربع من الأراضي. وجرت عملية مسح تقنية على مساحة 69 كيلومتر مربع من المناطق التي يشك بأنها ملوثة بالألغام. وخلص تقييم مستقل إلى أن برنامج العمل على معالجة مشكلة الألغام في اليمن يعكس " نضجاً عميقاً يضاهي أفضل برامج العمل على معالجة مشكلة الألغام في العالم." وقد اعتبر اليمن، في

مؤتمر المراجعة الأول، على أنه واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليه أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وقدم اليمن، في يونية/حزيران 2005، كجزء من التزاماته ضمن خطة عمل نيروبي، أهدافه للفترة 2005-2009 من أجل تلبية احتياجات الناجين من الألغام. وتم في سبتمبر/أيلول 2004 بداية العمل في الجمعية اليمنية لمساعدة الناجين من الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة.

زامبيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: دخل تشريع زامبيا للتطبيق المحلي لإتفاقية حظر الألغام حيز التنفيذ في أغسطس/آب 2004؛ وكان هذا التشريع قد سُن في ديسمبر/كانون الأول 2003. وأضفى هذا التشريع الصفة الرسمية على إقامة مركز زامبيا للعمل على معالجة مشكلة الألغام المضادة للأفراد (ZAMAC) والذي يحل مكان مركز زامبيا للعمل على معالجة مشكلة الألغام (ZMAC) . وأكملت زامبيا تدمير مخزونها من 3345 لغماً مضاداً للأفراد في أكتوبر/تشرين الأول 2004 وما زالت تحتفظ بمجموع 3346 لغماً لأغراض التدريب. وعملت زامبيا على تطوير خطة خماسية للعمل ضد الألغام (2005-2009) على الرغم من أن هدفها هو أن تصبح خالية من الألغام في 2007. وفي العام 2004، تمت إزالة الألغام من 7780 متر مربع في واحدة من 41 منطقة ملوثة بالألغام / القذائف غير المنفجرة. ومع انتهاء المساعدات من الولايات المتحدة تعتزم زامبيا إنشاء صندوق للمساعدات من أجل عمليات إزالة الألغام الانسانية.

زيمبابوي

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: وضعت زيمبابوي في أغسطس/آب 2005 خطة خمسية لإزالة جميع الألغام من المناطق الملغومة بحسب المادة 5 من اتفاقية حظر الألغام. ويقدر أن تصل تكاليف هذه الخطة حوالي 30 مليون دولار أمريكي. وفي سبتمبر/أيلول 2005 ذكرت التقارير أن منطقة شلالات فكتوريا-مليبيزي قد أصبحت تقريباً خالية من الألغام، وهي المنطقة التي كانت طوال خمس سنوات تعتبر من ضمن الأولويات لإزالة الألغام.
الدول الموقعة

إثيوبيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: صادقت إثيوبيا على اتفاقية حظر الألغام في 14 ديسمبر/كانون الأول 2004 وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول في 1 يونيو/حزيران 2005. وفي العام 2004 جرت عمليات إزالة ألغام على مساحة تزيد عن 10 كيلومترات مربعة من الأراضي في عفار وتيجري؛ وتم تدمير 478 لغماً مضاداً للأفراد، 67 لغماً مضاداً للمركبات، و 8354 قذيفة غير منفجرة. وتم تقديم خطة استراتيجية للعمل على معالجة مشكلة الألغام إلى الحكومة للموافقة عليها في أغسطس/آب 2005. وتلقى حوالي 800000 شخصاً رسائل توعية من مخاطر الألغام خلال 2004. وتم نشر تقييم إيجابي عن برنامج التوعية من مخاطر الألغام في يوليو/تموز 2005. واستمر الاعلان عن ضحايا ألغام والقذائف غير المنفجرة في العامين 2004 و 2005. وقد اعتبرت إثيوبيا، في مؤتمر المراجعة الأول، على أنها واحدة من الدول الأعضاء الـ 24 التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تقديم مساعدات للناجين من الألغام، وعليها أيضاً مسؤولية للقيام بذلك. وتم الانتهاء من تكبير وتجديد خمس مراكز في المناطق لإعادة التأهيل الجسدي.

هاييتي

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: في يونيو/حزيران 2005، ذكر مسؤول في وزارة الخارجية للحملة الدولية لحظر الألغام أن تشريع المصادقة على الاتفاقية قد نال موافقة البرلمان وسوف يتم نشره في الجريدة الرسمية قريباً جداً؛ وهذه هي إحدى الخطوات الأخيرة في عملية التصديق على القانون. وفي يونيو/حزيران 2005 أيضاً حضرت هاييتي الاجتماعات الدورية في جنيف، وهي المشاركة الأولى بالنسبة لهاييتي في اجتماعات خاصة باتفاقية حظر الألغام.

إندونيسيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: في يونيو/حزيران 2005، وقع ممثلون عن مجموعة العمل الوزارية الخاصة باتفاقية حظر الألغام اتفاقاً بالإجماع لصالح التصديق على الاتفاقية وقدموا توصية لرئيس الجمهورية بالموافقة عليها. وقامت الحملة الدولية لحظر الألغام بمهمة خاصة للتعريف بأهداف الاتفاقية في إندونيسيا في يوليو/تموز 2005 وعد خلالها وزير الدفاع الاندونيسي بتقديم الدعم للتصديق على الاتفاقية وتجنب المزيد من التأخير.

بولندا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: حدث تغيير في سياسة بولندا وبدأت الإجراءات الداخلية للتصديق على الاتفاقية لحظر الألغام. وذكرت وزارة الدفاع أنه لا توجد أية عقبات أمام قيام بولندا بتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد ويقدر بـ 997680 لغماً ولا يتوقع أن تستغرق عملية التدمير أكثر من سنتين. وذكر مسؤولون في وزارة الدفاع أن بولندا سوف تحتفظ بمجموع 5000 لغماً مضاداً للأفراد لأغراض التدريب. وقدمت بولندا، في أبريل/نيسان 2005 تقرير الشفافية الثالث الطوعي بموجب المادة 7. وتم في العام 2004 تدمير 1517 لغماً مضاداً للأفراد والمركبات، و52308 قذيفة غير منفجرة وذلك خلال عمليات إزالة ألغام وغيرها من الأجسام غير المنفجرة. وخلال الربع الأول من العام 2005 تم تفجير 564 لغماً مضاداً للأفراد و2368 قذيفة غير منفجرة. وساهمت بولندا بإرسال 424 مهندساً عسكرياً في مهمات للخارج كانت تشمل عمليات إزالة ألغام؛ وتقدر قيمة هذه المساعدات بحوالي 1.74 مليون دولار أمريكي.

أوكرانيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: صادق البرلمان في أوكرانيا على اتفاقية حظر الألغام في مايو/أيار 2005، ولكن أوكرانيا لم تودع بعد وثيقة المصادقة رسمياً لدى الأمم المتحدة حتى سيتمبر/أيلول 2005. وقررت المجموعة الأوروبية في 2004 تمويل عمليات تدمير الألغام من طراز PFM الموجودة لدى أوكرانيا وعددها 5.9 مليون لغم، كما أعلنت في يونيو/حزيران في أعقاب التصديق على الإتفاقية أنها استكملت التفاوض بشأن مواصفات مشروع بقيمة 6 مليون يورو (7.5 مليون دولار أمريكي) لتدمير الألغام. وقامت أوكرانيا رسمياً بالمصادقة على ميثاق الأسلحة التقليدية – البروتوكول الخامس بشأن مخلفات الحروب من المتفجرات في مايو/أيار 2005.

الدول غير الموقعة

أرمينيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: في استطلاع قامت به اللجنة الوطنية في أرمينيا التابعة للحملة الدولية لحظر الألغام في أبريل/نيسان – مايو/أيار 2005، أيد 39 بالمائة فقط من المشاركين في الاستطلاع موقف الحكومة الذي ينص على عدم الانضمام لاتفاقية حظر الألغام. وفي أغسطس/آب 2004 أطلق برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة مشروعاً لمدة 36 شهراً مع المجموعة الأوروبية وحكومة أرمينيا. وحددت عملية مسح لتأثير الألغام الأرضية والتي استكملت في أغسطس/آب 2005، 102 منطقة يشتبه بأنها تحتوي على مواد خطرة وتبلغ مساحتها 321680000 متر مربع وتضم 60 مجتمعاً محلياً. وفي 2004، تمت إزالة الألغام والقذائف غير المنفجرة من 50000 متر مربع، كما تمت إزالة الألغام في 50000 متر مربع أخرى في 2005 حتى سبتمبر/أيلول. وازداد عدد ضحايا الألغام المعلن عنهم زيادة كبيرة في العام 2004.

أذربيجان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أعربت أذربيجان عن المزيد من الدعم لاتفاقية حظر الألغام وإزالة الألغام المضادة للأفراد. وذكر نائب وزير الخارجية في أذربيجان أن بلاده سوف تقوم بإعداد تقرير طوعي بموجب المادة 7 وسوف تقترع إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤيد للحظر. وفي 2004، تمت إزالة الألغام من أكثر من 2.4 كيلومتر مربع من الأراضي الملغومة، وحوالي 4.8 من الأراضي الملوثة بالقذائف غير المنفجرة. وازدادت قدرات أذربيجان على إزالة الألغام في العام 2004. وانخفض التمويل عن العام 2003 إلى 3.2 مليون دولار أمريكي في العام 2004، بما في ذلك مبلغ 255000 من الحكومة. وركزت

نشاطات التوعية من مخاطر الألغام على تقوية المبادرات من المجتمعات المحلية ودمجها في المناهج المدرسية. وازداد عدد ضحايا الألغام والقذائف غير المنفجرة في العام 2004. وحددت عملية مسح على مستوى البلد بأكمله وجود 1883 من الناجين من الألغام.

البحرين

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: ذكر مسؤولون في وزارة الخارجية للمرة الأولى أنه لا توجد أية عقبات أمام انضمام البحرين لاتفاقية حظر الألغام وأضافوا أن الاجراءات الداخلية تجري من أجل النظر في الانضمام للإتفاقية. وحضرت البحرين مؤتمر المراجعة الأول في نيروبي، وهذه هي المشاركة الأولى لهذا البلد في اجتماع خاص باتفاقية حظر الألغام. وكشف مسؤولون من وزارة الدفاع للمرة الأولى النقاب عن احتفاظ البحرين بمخزون صغير من الألغام المضادة للأفراد لأغراض التدريب. وقد قامت كل من الحملة الدولية لحظر الألغام ولجنة العمل ضد الألغام التابعة للأمم المتحدة بزيارة خاصة للبحرين من أجل التوعية باتفاقية حظر الألغام، كما نظمت المنظمة المصرية غير الحكومية – الحماية، وجمعية حقوق الانسان في البحرين ورشة عمل خاصة بالألغام الأرضية.

بورما (ميانمار)[166][1]

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: استمرت قوات ميانمار العسكرية، تات ما داو، و ما لا يقل عن 12 مجموعة مسلحة غير حكومية في استعمال الألغام المضادة للأفراد. وهذا يشمل مجموعتين تم تحديدهما مؤخراً على أنهما تستعملان الألغام، جبهة التحرير الوطنية لشعب كاريني، ومنظمة التضامن الوطنية لشعب كاريني التي قامت ببعض الأعمال المسلحة بالتعاون مع تات ما داو. وفي غياب المعلومات الرسمية، تشير اللقاءات غير الرسمية مع المسؤولين والمدنيين إلى أن الألغام تشكل تهديداً كبيراً للمجتمعات في 14 ولاية ومقاطعة. وذكرت التقارير وجود نشاطات لاستخدام المدنيين بالقوة في أعمال إزالة الألغام ("إزالة الألغام بوحشية") في الفترة 2004 – 2005، كما في السنوات السابقة. ولم تحدث أية عمليات إنسانية لإزالة الألغام في بورما. كما لم يتم ذكر إية أعمال إزالة ألغام من القرى أو بواسطة الجيش منذ مايو/أيار 2004. وفي حلقة دراسية تابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدةن تم تحديد التهديد الذي تشكله الألغام على أنه العقبة الأهم أمام عودة آمنة للأشخاص المشردين داخل بورما واللاجئين. وتقوم منظمات غير حكومية بنشاطات التوعية من مخاطر الألغام بشكل متزايد في مخيمات اللاجئين وضمن جهود أخرى لتقديم المساعدات. ويبقى عدد حوادث وضحايا الألغام غير معلوم ولكن المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات للناجين من الألغام أشارت إلى تزايد في أعداد الضحايا. وقد توقفت برامج العمل على معالجة مشكلة الألغام وغيرها من برامج المساعدات الانسانية بسبب التغيير الحكومي في أكتوبر/تشرين الأول 2004.

الصين

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أعربت الصين عن رغبتها في توسيع التعاون مع الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام. وقد أرسلت الصين وفداً مراقباً رفيع المستوى لمؤتمر المراجعة الأول الخاص باتفاقية حظر الألغام وقالت أنها "تنظر بصورة إيجابية" في موضوع تقديم تقرير شفافية طوعي بموجب المادة 7. كما أعلنت أن الجيش الصيني قد بدأ مؤخراً جولة جديدة من عمليات نزع الألغام في مناطق حدودية لم يتم رسم حدودها بعد وذلك على الحدود مع فييتنام في مقاطعتي غوانغتسي ويونان. وواصلت الصين عمليات تدمير الألغام المضادة للأفراد وتعديلها وخاصة تلك التي تتعارض وميثاق الأسلحة التقليدية، البروتوكول الثاني المعدل. وأعلنت الصين في المؤتمر السادس السنوي للدول الأعضاء في ميثاق الأسلحة التقليدية البروتوكول الثاني المعدل أن برنامجاً دولياً للمساعدة على نزع الأسلحة سوف يبدأ خلال النصف الأول من 2005.

مصر

[1] قامت الطغمة العسكرية الحاكمة الآن في البلاد بتغيير الاسم من بورما إلى ميانمار. ويفضل العديد من المجموعات الاثنية في البلاد استعمال الاسم – بورما. ويستعمل الاسم ميانمار في هذا التقرير حيثما كانت الاشارة إلى السياسات والممارسات الخاصة بمجلس الدولة للتنمية والسلام، ويستعمكل الاسم بورما في كل مكان آخر. وتستعمل أسماء المقاطعات والأقسام حسب تعبيرها المألوف، أو بإضافة الاسم بحسب مجلس الدولة للتنمية وتالسلام، مثلا: مقاطعة كاريني (كاياه).

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أعلنت مصر رسمياً للمرة الأولى، أمام مؤتمر المراجعة الأول في ديسمبر/كانون الأول 2004، أنها فرضت حظراً تاماً على إنتاج الألغام المضادة للأفراد. واتخذت مصر موقفاً يختلف عن الموقف الافريقي العام بشأن الألغام الأرضية الذي تمت الموافقة عليه في أديس أبابا في 17 سبتمبر/أيلول 2004. ولم تعقد اللجنة الوطنية لتنمية الساحل الشمالي الغربي وإزالة الألغام فيه أي اجتماع خلال فترة هذا التقرير. كما لم يعلن عن أية نشاطات توعية من مخاطر الألغام في مصر خلال 2004 والنصف الأول من 2005. وقد أصيب 10 أشخاص على الأقل في حوادث ألغام وقذائف غير منفجرة في العام 2004.

فنلندا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أعلنت فنلندا في سبتمبر/أيلول 2004 أنها لن تنضم إلى اتفاقية حظر الألغام قبل العام 2012، أي ست سنوات بعد الموعد الذي كانت قد حددته سابقاً. وسوف يتم تخصيص 300 ألف يورو (373 ألف دولار أمريكي) خلال ثماني سنوات لإيجاد بدائل للألغام الأرضية. وفي العام 2004، قدمت فنلندا حوالي 4.8 مليون دولار لأعمال إزالة الألغام في الدول التي تعاني من مشكلة الألغام.

جورجيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أعربت منظمة الدول الأوروبية، في سبتمبر/أيلول 2004 عن قلقها من عمليات زرع ألغام جديدة من قبل كل من جورجيا و قوات جنوب أوسيتيان. ومن المقرر أن تنهي جورجيا وضع قائمة وتقييم لمخزونها من الذخيرة في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2005؛ وذكر نائب وزير الدفاع للحملة الدولية لنزع الألغام أن الألغام ستكون من بين الأسلحة الأولى التي سيتم تدميرها وأن جورجيا لا تنوي الاحتفاظ بأية ألغام مضادة للأفراد. وفي يوليو/تموز 2004، قام مركز أعمال المسح بإرسال حملة متقدمة إلى جورجيا لتقييم الحاجة للقيام بعمليات مسح لتأثير الألغام الأرضية. ولم يتم التبليغ عن أية نشاطات من جانب الجيش لإزالة الألغام في العام 2004، وكانت بعض النشاطات المحدودة جارية في 2005. وقامت منظمة HALO بدراسة مسح لمشكلة الألغام والقذائف غير المنفجرة في جورجيا في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2004. وعملت على توسيع نطاق التوعية من مخاطر الألغام ليشمل مناطق قريبة من قواعد عسكرية ومناطق ملغومة. وقامت منظمة HALO أيضاً بوضع علامات على حقول الألغام. وفي العام 2004-2005، قامت جورجيا باستضافة دورة تدريب للمدراء من الفئة المتوسطة حول برامج العمل معالجة مشكلة الألغام في بلاد القوقاز.

الهند

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: حضرت الهند مؤتمر المراجعة الأول الخاص باتفاقية حظر الألغام في نيروبي في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2004 بصفة مراقب، وهي المشاركة الأولى للهند في اجتماع خاص باتفاقية حظر الألغام. واستمر العديد من المجموعات المسلحة غير الحكومية في استعمال الألغام والقذائف المنفجرة المرتجلة في مناطق عديدة من الهند، والتي ينتج عنها العديد من الضحايا العسكريين والمدنيين. وادعى الجيش الهندي أنه أنهى تقريباً عملية إزالة الألغام على الحدود مع الباكستان، فيما عدا خط الحدود في جامو وكشمير. وكشف رئيس لجنة برلمانية النقاب عن خسائر كبيرة بين العسكريين أثناء عمليات زرع الألغام وإزالتها من مناطق الحدود مع الباكستان. وتشير التقارير الصحافية إلى سقوط ما بين 260 – 270 ضحية مدنية وعسكرية سنوياً بسبب الألغام والقذائف غير المنفجرة.

إيران

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: تمت إزالة الألغام في مساحة 528 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة بالألغام خلال الفترة من مارس/آذار 2004 إلى مارس/آذار 2005، بما في ذلك تدمير 252383 لغماً مضاداً للأفراد، 37522 لغماً مضاداً للمركبات، و1478508 قذيفة غير منفجرة. ويساعد برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في قيام استراتيجية عمل لمعالجة مشكلة الألغام وخطة عمل على المستوى الوطني. وفي أغسطس/آب 2005 أعلن مركز العمل على معالجة مشكلة الألغام في إيران عن خطة عمل لعشر سنوات من أجل إزالة الألغام الأرضية بالكامل في إيران بحلول العام 2015، مع تحديد مواعيد نهائية للعديد من المقاطعات الملوثة بالألغام. وخلال العام 2004، جرى توسيع نطاق التوعية من مخاطر الألغام. وفي سبتمبر/أيلول

2005، وافقت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على نقل برامج التدريب على التوعية من مخاطر الألغام للعائدين إلى أفغانستان والعراق إلى جمعية الهلال الأحمر في إيران.

العراق

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: تقدر هيئة العمل الوطني لمعالجة مشكلة الألغام أن هناك حوالي 8000 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة بالألغام في العراق، بما في ذلك 1578 كيلومتر مربع ملوثة بالألغام و القذائف غير المنفجرة و6370 كيلومتر مربع من حقول الألغام الحدودية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا التقدير بمجرد أن تنتهي عملية مسح تأثير الألغام الأرضية في العراق في 2006. وكانت عملية مسح تأثير الألغام الأرضية، حتى سبتمبر/أيلول 2005، قد حددت 1460 تجمعاً ملوثاً بالألغام، بما في ذلك 83 تجمعاً يعاني من درجة عالية من التلوث بالألغام، 519 بتلوث متوسط، و858 بتلوث منخفض. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004، تبنت هيئة العمل الوطني لمعالجة مشكلة الألغام استراتيجية وطنية للعمل ضد الألغام مع تصور مجتمع عراقي "خالٍ من الخوف ومن تأثير" الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة بحلول العام 2020. وبحسب تقارير هيئة العمل الوطني ضد الألغام، تم في 2004 إزالة الألغام من أكثر من 61 كيلومتر مربع من الأراضي، بما في ذلك 56 كيلومتر مربع من من مناطق القتال التي تمت إزالة الألغام منها؛ وتم تدمير 13321 لغماً مضاداً للأفراد؛ 8806 لغماً مضاداً للمركبات؛ و1170478 قذيفة غير منفجرة. وذكرت هيئة العمل الوطني ضد الألغام أن تمويلاً بقيمة 355 مليون دولار أمريكي للعمل ضد الألغام سيكون ضرورياً خلال الفترة من 2004 – 2008. وبلغت قيمة التبرعات الدولية لعمليات إزالة الألغام في العراق حوالي 58.7 مليون دولار أمريكي في العام 2004. وتذكر التقارير أن الحكومة العراقية تستثمر حالياً 20 مليون دولار في أعمال مكافحة الألغام.

لقد استعملت قوات المعارضة الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات، وبمعدل أكبر أيضاً استعملت القذائف المرتجلة، سواء منها التي يتم تفجيرها بتحكم عن بعد أو التي تنفجر بملامسة الضحية. وفي أغسطس/آب 2005 ذكر مسؤول أمريكي أن الهجمات التي تستعمل فذائف مرتجلة قد ازدادت بمعدل 100 بالمائة مقارنة بالعام الماضي. وتدرس الحكومة العراقية المؤقتة موضوع الانضمام لاتفاقية حظر الألغام. وقد صوت العراق إلى جانب القرار 59/84 للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعم عولمة اتفاقية حظر الألغام. ونظراً لتدمير طاقات العراق الانتاجية، وتصريحات الحكومة فيما يتعلق بحظر الألغام المضادة للأفراد، فقد قرر مرصد الألغام الأرضية رفع العراق من قائمة الدول المنتجة للألغام المضادة للأفراد.

وفي العام 2004، كانت هناك على الأقل 261 ضحية جديدة معلن عنها بسبب الألغام والقذائف غير المنفجرة؛ ومن المحتمل أن يكون الرقم الحقيقي أعلى بكثير. واعتباراً من أغسطس/آب 2005، سجلت عملية مسح تأثير الألغام مجموع 510 ضحية "في فترة قريبة"؛ وكان أكثر من 20 بالمائة منهم من الأطفال دون سن 15 عاماً. كما سجلت عملية مسح تأثير الألغام مجموع 6657 ضحية من فترة "ليست قريبة".

كازخستان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: ذكرت كازخستان أنها تقوم بإعداد خطة على سنتين لتدمير ما لديها من مخزون الألغام.

الكويت

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: ذكر مسؤول كويتي في يونيو/حزيران 2005 للحملة الدولية لحظر الألغام أن كلاً من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع قد أوصت بالانضمام إلى اتفاق حظر الألغام. وقال وزير الدفاع في أكتوبر/تشرين الأول 2004 أن الكويت ليس لديها مخزون من الألغام المضادة للأفراد. وفي 2004، ذكرت التقارير سقوط 20 ضحية بالألغام والقذائف غير المنفجرة، وهذا يشكل ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالضحيتين اللتين أعلن عنهما في 2003.

كيرغستان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: علم مرصد الألغام الأرضية أن وزارة الدفاع تمتلك مخزوناً من عدة عشرات الآلاف من الألغام المضادة للأفراد وأن قوات الحدود تخزن لديها ما بين 1000 – 2000 من الألغام المضادة للأفراد، وتعتبر معظمها، إن لم يكن جميعها، قد أصبح نافذ المفعول. وفي 2004، ذكرت

التقارير أن عمليات إزالة الألغام من المناطق الملغومة حول منطقة شاخيماردان في كيرغستان التي يقيم فيها سكان من أصل أوزبكي، قد استكملت من جانب أوزبكستان.

الجمهورية الشعبية الديمقراطية في لاوس

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أكدت لاوس في يوليو 2005 عزمها على الانضمام لاتفاقية حظر الألغام في المستقبل. واعتباراً من أغسطس/آب 2005 لم تكن الهيئة الوطنية الجديدة، المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية الوطنية في مارس/آذار 2004 قد بدأت العمل بعد. وتم في العام 2004 إزالة الألغام والقذائف غير المنفجرة من 18 كيلومتر مربع بواسطة هيئة إزالة الألغام في لاوس ومنظمتين تجاريتين لإزالة الألغام. كما تمت إزالة الألغام من 1.4 كيلومتر مربع أخرى بواسطة المجموعة الاستشارية لمكافحة الألغام في 2004 وحتى يناير/كانون الثاني 2005. وفي العام 2004، قدم المانحون الدوليون 8.1 مليون دولار للعمل ضد الألغام، أي ضعف المبلغ للعام 2003. وحصل حوالي 300000 شخص على توعية من مخاطر الألغام في العام 2004 والربع الأول من 2005. وفي العام 2004، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد ضحايا الألغام والقذائف غير المنفجرة.

لبنان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: حضر لبنان مؤتمر المراجعة الأول في العام 2004 والاجتماعات الدورية في يونيو/حزيران 2005، وقدم تصريحات مناسبة. وجاء في تقرير المسح الخاص بتأثير الألغام الصادر في فبراير/شباط 2005 أن هناك 28 تجمعاً عالي التلوث، و أكثر من 250 تجمعاً بتلوث متوسط أو منخفض. وبدأت عملية المسح التقنية الوطنية في أبريل/نيسان 2005. وفي أغسطس/آب 2004، أنهى لبنان استراتيجيته الخاصة بالعمل على معالجة مشكلة الألغام والخطة طويلة الأمد (2005-2009)؛ والتي تحدد هدف إزالة الألغام من المناطق عالية ومتوسطة التلوث مع العام 2010. وفي 2004، تمت إزالة الألغام من أكثر من 2 كيلومتر من المناطق الملوثة بالألغام، وتدمير 2929 لغماً مضاداً للأفراد، 287 لغماً مضاداً للمركبات، و 5991 قذيفة غير منفجرة. وتمكنت عملية التضامن الإماراتي منذ العام 2002 من إزالة الألغام من أكثر من 4.9 كيلومتر مربع من الأراضي الملغومة أو التي يشك بأنها ملغومة في المناطق التي كانت سابقاً تحت الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان وإعادتها للمجتمع المدني. وقد أغلق هذا البرنامج عمله في يونيو/حزيران 2004 بدون استكمال إزالة الألغام من المنطقة السادسة. وحصل لبنان على 9.7 مليون دولار أمريكي من خلال التمويل الدولي للعمل على معالجة مشكلة الألغام في 2004، بالإضافة إلى 4 ملايين من المساعدات الحكومية. وحصل خفض كبير في عدد ضحايا الألغام في 2004. واعتبرت المساعدات للناجين من الألغام على أنها أولوية وطنية للعمل ضد الألغام.

ليبيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أثناء انعقاد الحلقة الدراسية الأولى لمكافحة الألغام الأرضية في ليبيا في مايو/أيار 2005 دعا رئيس مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية، ونجل الرئيس الليبي، بلاده للانضمام إلى اتفاقية حظر الألغام. وفي أبريل/نيسان 2005 قامت ليبيا بتأسيس البرنامج الوطني لإزالة الألغام واستصلاح الأراضي بهدف إزالة الألغام من المناطق الملوثة بحيث يمكن استخدامها كجزء من خطة التنمية الوطنية. وفي مايو/أيار 2005 بدأت ليبيا حملة وطنية لإزالة الألغام المزروعة على طول حدودها مع مصر وتشاد.

منغوليا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: يضع برنامج العمل على معالجة مشكلة الألغام في منغوليا للفترة 2004 – 2008 مخططاً تفصيلياً خطوة خطوة يهدف إلى الانضمام لاتفاقية حظر الألغام في العام 2008. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004، شجب رئيس منغوليا في ذلك الحين استعمال وإنتاج وتخزين ونقل الألغام الأرضية وذلك أثناء زيارة رسمية له إلى كندا. وأعلنت منغوليا في نفس الوقت عزمها على عدم نشر ألغام مضادة للأفراد. وذكرت منغوليا أنها سوف تقدم تقرير شفافية طوعي بموجب المادة 7. وأشارت ورشة عمل عقدها حلف الناتو في أولان باتور في يونيو/حزيران 2004 أن هناك حاجة لتقييم تفصيلي للمواقع العسكرية المهملة منذ أمد طويل، وأوصت بأن تقوم منغوليا بتطوير خطة عمل لمسح هذه المواقع وإزالة الألغام منها وإعادة تأهيلها؛ ولكن لن يتم الاعلان عن أي تقدم في هذا الاتجاه حتى مايو/أيار 2005.

المغرب

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: صوت المغرب في ديسمبر/كانون الأول وللمرة الأولى لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوي الخاص بدعم عولمة اتفاقية حظر الألغام وتطبيقها تطبيقاً كاملاً. وأكد المغرب في مؤتمر المراجعة الأول أنها تقوم عملياً بتطبيق جميع توصيات اتفاقية حظر الألغام. واعترف المغرب أن لديه مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد التي تستعملها فقط لأغراض التدريب. وخلال الفترة من أبريل/نيسان 2004 – أبريل/نيسان 2005 تم اكتشاف وترقيم 354 لغماً وقذائف غير منفجرة، كما تم تفجير 30 جسماً متفجراً على جانبي الخط الفاصل ما بين المغرب والصحراء الغربية.

نيبال

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: ازدادت حدة الحرب الأهلية بما في ذلك اتساع استعمال الألغام الأرضية والقذائف المرتجلة من طرفي النزاع وخاصة بعد استيلاء الملك غيانندرا على السلطة في فبراير/شباط 2005. وذكرت إحدى الميليشيات المحلية المدنية وتدعى قوات الدفاع عن القرية أنها زرعت 1500 لغماً في منطقة عملياتها. وخلال الفترة من 8-9 سبتمبر/أيلول 2004 استضافت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية في نيبال حلقة دراسية حضرها ممثلون رفيعو المستوى من ثلاث أحزاب سياسية واختتمت أعمالها بتصريح تدعو فيه نيبال إلى الانضمام لاتفاقية حظر الألغام. وذكرت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية في نيبال نقلاً عن تقارير صحافية أن الجيش الملكي في نيبال أزال قذائف متفجرة في 46 مقاطعة خلال العام 2004. وساعد اليونيسيف وشركائه في العام 2004 على تأسيس مجموعة عمل للتوعية من مخاطر الألغام.

عمان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: في مارس/آذار 2005، ذكر مسؤولون لخدمات العمل ضد الألغام التابعة للأمم المتحدة أن وزارة الخارجية قد أقرت انضمام عمان لاتفاقية حظر الألغام، ولكن وزارة الدفاع لا تريد السير قدماً بدون موقف رسمي مشترك من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

جزر المحيط الهادي (ميكرونيسيا، بالوا، توفالو)

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أنهى الفرع التنفيذي للولايات الفدرالية في ميكرونيسيا مراجعة اتفاقية حظر الألغام ويعتزم إرسال الاتفاقية إلى الكونغرس للموافقة على الانضمام في سبتمبر/أيلول 2005. وفي ديسمبر/كانون الأول 2004 صوتت توفالو لصالح القرار رقم 59/84 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في حين امتنعت بالوا؛ وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها أي من الدولتين في عملية التصويت على القرار السنوي المؤيد لاتفاقية حظر الألغام.

الباكستان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: استعملت عدة جماعات مسلحة غير حكومية الألغام الأرضية والمتفجرات المرتجلة بصورة منتظمة، وخاصة في بلوخستان، وزيرستان، وغيرها من مناطق القبائل الخاضعة للإدارة الفدرالية (FATA)
وتدّعي باكستان أنها قد استكملت تماماً إزالة الألغام من منطقة الحدود التي كانت قد زرعتها بالألغام خلال فترات التوتر مع الهند في 2001 – 2002. وأقيمت دورات توعية من مخاطر الألغام من جانب منظمات غير حكومية في مناطق القبائل الخاضعة للإدارة الفدرالية، وأيضاً من جانب السلطات الباكستانية. وفي العام 2004 ازداد عدد ضحايا الألغام ازدياداً ملحوظاً مقارنة بالعام 2003؛ وكانت معظمها نتيجة متفجرات مرتجلة.

جمهورية كوريا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قامت جمهورية كوريا بإزالة 8800 لغم حول المواقع العسكرية في 2004. ورفعت الحكومة مساهمتها في عمليات إزالة الألغام في إريتريا، موزمبيق وفي العراق

بنسبة ملحوظة. وساهمت الحكومة بقيمة 3.1 مليون دولار للعمل ضد الألغام في 2004، بما في ذلك 3 مليون للعراق، أي ثلاث أضعاف مجموع ما قدمته في السنوات الماضية.

الاتحاد الفدرالي الروسي

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: استمرت القوات الروسية باستعمال الألغام المضادة للأفراد في بلاد الشيشان. وقد قام الثوار الذين احتلوا المدرسة في بسلان، شمال أوسيتيا في سبتمبر/أيلول 2004 بكل ما نتج عنها من عواقب مأساوية، بوضع ألغام مضادة للأفراد ومتفجرات مرتجلة في مختلف أنحاء المدرسة. وكشفت روسيا للمرة الأولى عن عدد الألغام المضادة للأفراد في مخزونها البالغ 26.5 مليون لغم، منها 23.5 مليون خاضعة للتدمير قبل العام 2025. وتم تدمير حوالي 19.5 مليون لغم مضاد للأفراد أو التخلص منها بين الأعوام 2000 – نوفمبر/تشرين تالثاني 2004. وتنوي روسيا إنفاق حوالي 3.33 مليار روبل (116 مليون دولار أمريكي) للحصول على ذخيرة هندسية جديدة، بما في ذلك بدائل للألغام المضادة للأفراد، ما بين 2005 – 2015. وصادقت روسيا على ميثاق الأسلحة التقليدية البروتوكول المعدل الثاني في 2 مارس/آذار 2005. وبحسب التقارير الصحافية للعام 2004 فقد قامت القوات الروسية الوطنية لعمليات الطوارىء الانسانية بإزالة أكثر من 30000 قذيفة غير منفجرة من أراضي الفدرالية الروسية وشمل هذا 2842 لغماً أرضياً في عمليات إزالة الألغام حتى يوليو/تموز 2004. وأنهت شركة تجارية محلية عقداً لإزالة الألغام والقذائف غير المنفجرة من جزيرة سخالين في ديسمبر/كانون الأول 2004، بإزالة الألغام من أكثر من 25 مليون متر مربع وتدمير أكثر من 500 جسم منفجر.

المملكة العربية السعودية

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: دعت المملكة العربية السعودية في مؤتمر المراجعة الأول الخاص باتفاقية حظر الألغام الدول المنتجة للألغام إلى التوقف عن هذا الانتاج.

الصومال

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: حضر رئيس حكومة الصومال الاتحادية المؤقتة مؤتمر المراجعة الأول الخاص باتفاقية حظر الألغام، حيث أكد عزم حكومته على الانضمام للاتفاقية. وشارك نائب رئيس الوزراء في الاجتماعات الدورية للجنة الدائمة التي انعقدت في جنيف في يونيو/حزيران 2005، حيث أعلن قراره بتدمير مخزون الألغام المضادة للأفراد الذي تحتفظ به الميليشيات التابعة له. وقد جرى استعمال الألغام المضادة للأفراد في مناطق مختلفة من الصومال من جانب عدد من الفئات المتنازعة. وتشكل التحالف الصومالي من أجل حظر الألغام الأرضية في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وأشارت عملية مسح تأثير الألغام الأرضية إلى وجود 35 تجمعاً ملوثاً بالألغام في منطقة بونتلاند، تسعة منها كانت عالية التلوث، وتسعة أخرى متوسطة التلوث. وتم تدريب فرق من البوليس لتولي تدمير القذائف غير المنفجرة والتخلص منها، ونشر هذه الوحدات في بونتلاند. وفي 2004، تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في عدد ضحايا الألغام.

سريلانكا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: شاركت سريلانكا بصفة مراقب في مؤتمر المراجعة الأول كما حضرت الاجتماعات الدورية في يونيو/حزيران 2005 حيث أعلنت تقديم أول تقرير شفافية طوعي لها بموجب المادة 7. وفي سبتمبر/أيلول 2004 انضمت سريلانكا لميثاق الأسلحة التقليدية البروتوكول المعدل الثاني. وفي 2004 تمت إزالة الألغام من حوالي 4 كيلومتر مربع من الأراضي، وهذا يشكل زيادة كبيرة مقارنة بالعام 2003؛ وتم تدمير 28409 لغم مضاد للأفراد، 56 لغم مضاد للمركبات، و6699 قذيفة غير منفجرة. كما تمت إزالة الألغام من 1.5 كيلومتر مربع أخرى ما بين يناير/كانون لثاني – مارس/آذار 2005. وأجرت ثلاث منظمات غير حكومية دراسة مسح تأثير الألغام على المجتمعات المحلية و/أو عمليات مسح تقنية. وأصبح مكتب العمل ضد الألغام الاقليمي في كيلينوششي، الذي يغطي المنطقة التابعة لقوات LTTE في منطقة فاني يعمل بصورة كاملة. وبلغت قيمة التبرعات الدولية للعمل ضد الألغام في 2004 حوالي 23.6 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة كبيرة مقارنة بالعام 2003. وازدادت نشاطات التوعية من مخاطر الألغام زيادة ملحوظة لتصل إلى أكثر من 280000 شخص، كما وضعت المعايير الوطنية بشكل نهائي في يوليو/تموز 2004. لقد كان هناك في العام 2004 تقريرين إيجابيين بشأن التوعية من مخاطر الألغام في سريلانكا. كما سقط عدد من ضحايا الألغام

والقذائف غير المنفجرة ولكن بعدد أقل بكثير في العام 2004 مقارنة بالعام 2003. وفي مايو/أيار 2005 تم افتتاح معهد سريلانكا للأطراف الاصطناعية .

سوريا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: في أغسطس/آب 2005، بدأ الجيش السوري إزالة الألغام من قريتين في مرتفعات الجولان. وفي يوليو/تموز 2004 أصدر الرئيس السوري قانونا جديداً لحماية حقوق الأشخاص المعاقين.

الامارات العربية المتحدة

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قامت هيئة خدمات العمل ضد الألغام التابعة للأمم المتحدة بمهمتها الأولى في دولة الامارات العربية المتحدة في سبتمبر/أيلول 2004 لنشر أهداف الاتفاقية. ويبدو أن دولة الامارات العربية المتحدة تولي المزيد من الاهتمام الجدي لاتفاقية حظر الألغام. وتبرعت الامارات العربية المتحدة في 2004 بأكثر من 6 مليون دولار أمريكي لصالح العمل ضد الألغام وخاصة لعملية التضامن الاماراتي التي قامت بإزالة الألغام من خمس كيلومترات مربعة من الأراضي الملوثة بالألغام في جنوب لبنان خلال الفترة 2001 – 2004، وبلغ مجموع التبرعات من الامارات العربية المتحدة لهذا الغرض ما يقارب 50 مليون دولار.

الولايات المتحدة الامريكية

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية مجموع 109.3 مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية 2004 على برامج نزع الألغام الانسانية في 31 دولة؛ وقد تم تخصيص ثلث هذا المبلغ لإزالة الألغام في العراق. وسوف تقوم الولايات المتحدة في ديسمبر/كانون الأول باتخاذ قرار يتناول إنتاج لغم جديد مضاد للأفراد في الولايات المتحدة تحت اسم سبايدر. وقد طلبت وزارة الدفاع الأمركية مبلغ 1.77 مليار دولار أمريكي لأغراض الأبحاث والانتاج الخاصة بألغام جديدة مضادة للأفراد خلال خمس سنوات قادمة. وقامت الولايات المتحدة بحظر استعمال الألغام غير القابلة للكشف عنها في 3 يناير/كانون الثاني 2005. وقد أدت الألغام الأرضية إلى مقتل 13 وإصابة 34 عسكري أمريكي في العام 2004 في أفغانستان والعراق. كما تسببت القذائف المرتجلة، التي تستخدم أيضاً كألغام مضادة للأفراد، في مقتل وإصابة مئات آخرين.

أوزبكستان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: بدأت أوزبكستان على ما يبدو عمليات إزالة الألغام على حدودها مع كيرغستان في منتصف 2004، ولكنها توقفت في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 بحسب التقارير الواردة من هناك. وتشير التقارير إلى أن إزالة الألغام حول منطقة شاخيماردان قد استكملت في 2004.

فييتنام

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: انتهى العمل في المرحلة الأولى من دراسة مسح تأثير الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة في مارس/آذار 2005؛ وكانت حتى سبتمبر/أيلول ما تزال في انتظار موافقة الحكومة. وقامت المنظمات الدولية بإزالة الألغام من 3.9 كيلومتر مربع من الأراضي في 2004، بما في ذلك تدمير أكثر من 25000 لغم وقذيفة غير منفجرة. وقام الجيش وغيره من وحدات الميليشيا بإزالة الألغام في منطقة آلوي، ومقاطعة ثواثيين هيو من سبتمبر/أيلول 2004 لغاية أبريل/نيسان 2005. وحصل أكثر من 127000 شخص على التوعية من مخاطر الألغام في 2004، وخاصة في مقاطعات الوسط: كوانغ بن، كوانغ تري، وثواثيين هيو، وبشكل متزايد على ممر طريق هوشي منه الدولي. وفي العام 2004 تم الاعلان عن عدد أكبر من ضحايا الألغام والقذائف غير المنفجرة مقارنة بالعام 2003.

غيرها

أبخازيا

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قامت منطمة HALO بإزالة الألغام من حوالي 2.3 كيلومتر مربع من الأراضي في 2004، بما في ذلك تدمير 815 من الألغام المضادة للأفراد، 153 من الألغام المضادة للمركبات، وأكثر من 1500 قذيفة غير منفجرة. وحصلت أبخازيا على حوالي 2 مليون دولار أمريكي للعمل على معالجة مشكلة الألغام في العام 2004، بما في ذلك 1.5 مليون من الولايات المتحدة، وفي العام 2005 ازدادت المساعدات الأمريكية لإزالة الألغام في أبخازيا لتصل إلى 3 مليون دولار.

الشيشان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: استمرت القوات الفدرالية الروسية وثوار الشيشان في استعمال الألغام المضادة للأفراد ولكن بمعدل أقل. ويستعمل الثوار أساساً ألغاماً يتم تفجيرها عن بعد ومتفجرات مرتجلة . وفي أوائل 2005 أشارت التقديرات إلى أن 30 بالمائة من الأراضي الزراعية في بلاد الشيشان ملوثة بالألغام والأجسام غير المنفجرة. وفي مارس/آذار 2005، وصلت إلى الشيشان أول هيئة لإزالة الألغام إنسانياً منذ العام 1999 للقيام بإزالة الألغام من المناطق الزراعية ومسح مصنع الكيماويات في غروزني وتنظيفه. ووجدت عملية مسح من جانب اليونيسيف في سبتمبر/أيلول 2004 أن أكثر من واحد من كل عشرة أطفال يوجد في عائلته أحد الناجين من الألغام وأن واحداً من كل خمسة أطفال قد شاهد لغماً حقيقياً. وخلال 2004، ركز اليونيسيف وشركائه أعمال التوعية من مخاطر الألغام على أطفال المدارس وآبائهم وأمهاتهم؛ وفي 2005 قدم اليونيسيف أسلوباً يعتمد على المجتمع المحلي. وتم في يناير/كانون الثاني 2005 تقييم برنامج التوعية من مخاطر الألغام. وسجل العام 2004 انخفاضاً ملحوظاً في عدد ضحايا الألغام والقذائف غير المنفجرة من المدنيين. ووافقت أذربيجان على تقديم خدمات إعادة تأهيل مجانية للاجئين المعاقين من الشيشان، بما في ذلك الناجين من الألغام.

جزر الفولكلاند

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أرسلت المملكة المتحدة (بريطانيا) في فبراير/شباط 2005 بعثة إلى جزر الفولكلاند كجزء من دراسة الجدوى التي تقوم بها من اجل إزالة الألغام الناجمة عن الحرب البريطانية – الأرجنتينية في العام 1982. وقد أصدرت بريطانيا والأرجنتين، التي تدعي سلطتها على الجزر، تصريحاً مشتركاً لاجتماعات اللجنة الدائمة في يونيو/حزيران 2005 بشأن دراسة الجدوى التي قدمها الطرفان. كما تمت اجتماعات فرق عمل مشتركة في أكتوبر/تشرين الأول 2004، وفي أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2005.

كوسوفو

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: تم في العام 2004 إزالة الألغام من حوالي 4 كيلومتر مربع في كوسوفو، مقارنة بأقل من كيلومتر مربع واحد في 2003. وتم أثناء عمليات إزالة الألغام وغيرها تدمير 910 لغم مضاد للأفراد، 15 لغم مضاد للمركبات، 772 قنبلة عنقودية، و2554 قذيفة غير منفجرة. وأدت عمليات المسح للمناطق المشتبه بها بالإضافة إلى تقاريرجديدة من الشعب والسلطات في 2004 إلى اكتشاف مساحات جديدة ملوثة بالألغام والقذائف غير المنفجرة. وفي سبتمبر/أيلول 2005، كانت هناك 36 منطقة خطرة و53 عملية إزالة ألغام وقذائف غير منفجرة مقارنة بتسجيل 68 منطقة خطرة و52 قذيفة غير منفجرة في نهاية العام 2003، ولكن ما تزال مناطق جديدة يتم اكتشافها ملوثة بالألغام والقذائف غير المنفجرة. وقدم المانحون الدوليون حوالي 1.58 مليون دولار أمريكي في العام 2004. وسجل العام 2004 عدداً جديداً من الضحايا أقل من العام 2003.

فلسطين

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: بدأت لجنة العمل لمعالجة مشكلة الألغام في العام 2005 تطوير استراتيجية عمل ضد الألغام وهيئة رسمية للعمل ضد الألغام بدعم من اليونيسيف. وقد استجابت الوحدة الفلسطينية لمكافحة القنابل لحوالي ألف مكالمة هاتفية طلباً للمساعدة ضد الألغام وقامت بـ 33 عملية للتخلص من الأجسام غير المنفجرة.

ناغورنو-كاراباخ

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: نفذت منظمة HALO عمليات إزالة ألغام من 3.6 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة في العام 2004 باستعمال الوسائل اليدوية والآلية، بالإضافة إلى 450000 متر مربع آخر في العام 2005 حتى نهاية أبريل/نيسان 2005. وتركزت عمليات إزالة الألغام على الأراضي الزراعية وأعادت تركيز عمليات التوعية من مخاطر الألغام على الكبار وذلك نظراً للارتفاع في عدد ضحايا الألغام مع تزايد الانتاج الزراعي. ومع نهاية العام 2004، كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد وفرت مساحات لعب آمنة للأطفال في 27 قرية.

بلاد الصومال

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: أشار مسؤولون في بلاد الصومال في يوليو/تموز 2004 ونوفمبر/تشرين الثاني 2004 أنهم على استعداد للتوقيع على نداء جنيف للالتزام بحظر شامل للألغام المضادة للأفراد، ولكنهم لم يفعلوا. وجرى في مدينة هارغيسا نشر تقرير مرصد الألغام الأرضية 2004 وإنشاء تحالف صوماليا الجديد لحظر الألغام الأرضية في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وقامت منظمة HALO والمجموعة الهولندية لإزالة الألغام بأعمال إزالة ألغام من أكثر من 22 كيلومتر مربع من الأراضي في 2004، بما في ذلك تدمير 304 لغما مضاداً للأفراد و103 لغماً مضاداً للمركبات. ومازالت استراتيجية وسياسة العمل الوطنية ضد الألغام التي جرى إعدادها وتقديمها للبرلمان في 2004، بانتظار الموافقة عليها بعد الانتخابات في سبتمبر/أيلول 2005. وازدادت التبرعات الدولية في العام 2004 بعد ان كانت قد انخفضت منذ العام 2001. وذكر المانحون أنهم قدموا أكثر من 4 مليون دولار للعمل ضد الألغام في بلاد الصومال في 2004، أي ضعف المبلغ للعام 2003. وفي العام 2005 أطلقت منظمة المعاقين الدولية مشروعاً جديداً للتوعية من مخاطر الألغام يستهدف الرعاة في التجمعات الملوثة في أربع مناطق.

تايوان

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: رفضت لجنة الدفاع الوطني في المجلس التشريعي مشروع اقتراح يقضي بحظر الألغام المضادة للأفراد، وذلك في يناير/كانون الثاني 2005. وتم خلال الفترة من يوليو/تموز 2004 – يونيو/حزيران 2005 إزالة الألغام من المنطقة المخصصة لإقامة سد على جزيرة كينمين. وفي 25 أبريل، 2005، تعرض اثنان من العاملين في إزالة الألغام من زيمبابوي للقتل وأصيب آخر عندما انفجرت ألغام مضادة للأفراد كانت مخزنة في جزيرة كينمين.

الصحراء الغربية

تطورات أساسية منذ مايو/أيار 2004: قامت المنظمة غير الحكومية / نداء جنيف / ومركزها في سويسرا بزيارة الصحراء الغربية في يونيو/حزيران 2005، وأشارت البوليساريو إلى أنها تؤيد حظراً شاملاً للألغام المضادة للأفراد. وتم خلال الفترة من أبريل/نيسان 2004 – أبريل/نيسان 2005 اكتشاف وترقيم 354 لغما وجسما غير منفجر، كما تم التخلص من القذائف غير المنفجرة في 30 عملية تفجير على جانبي الخط الفاصل بين المغرب والصحراء الغربية.